

مَعْنَى

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

للإمام العُمدة الفاضل بدر الدين محمد بن عبد الله

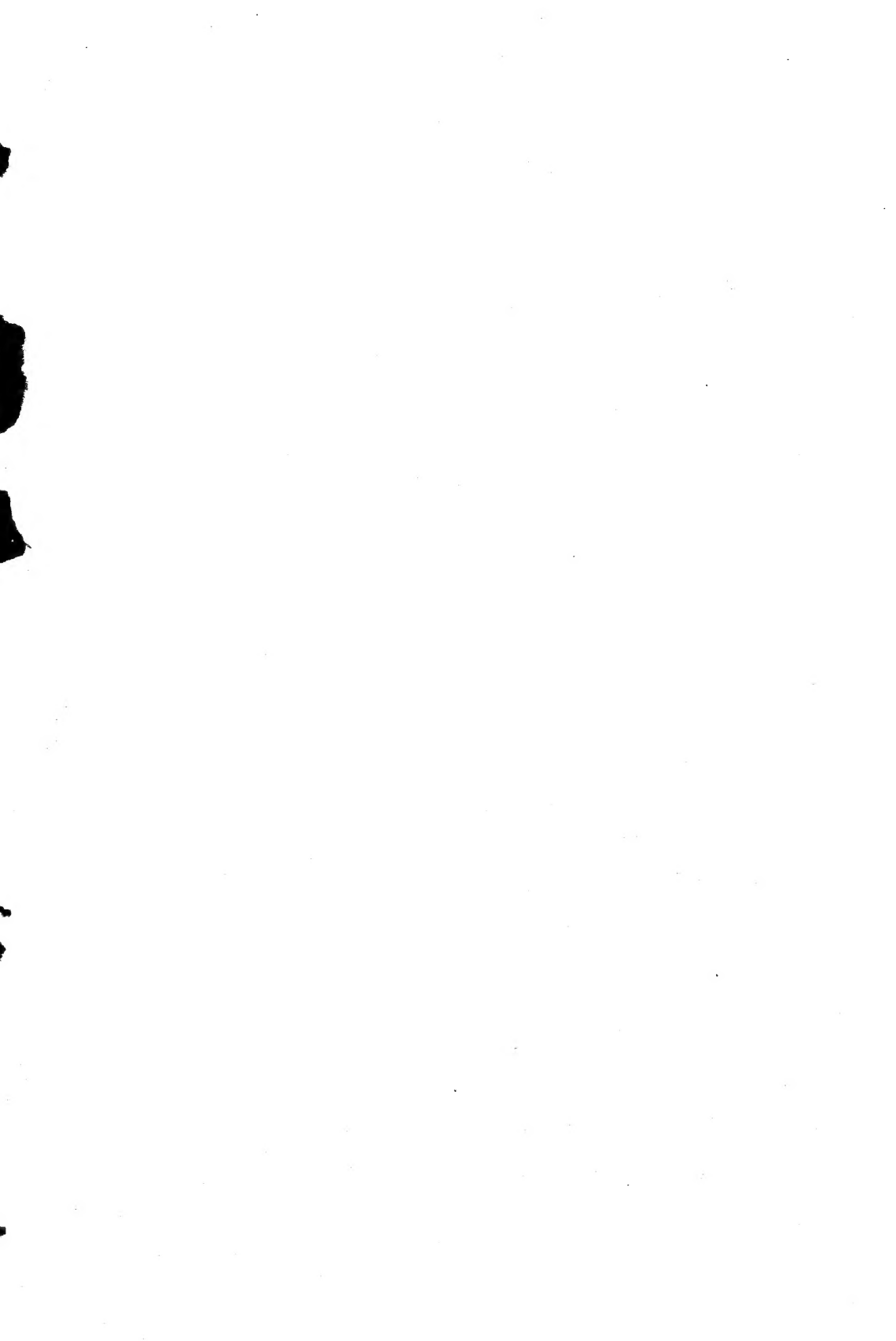
الزركشي

ت ٧٩٤ هـ

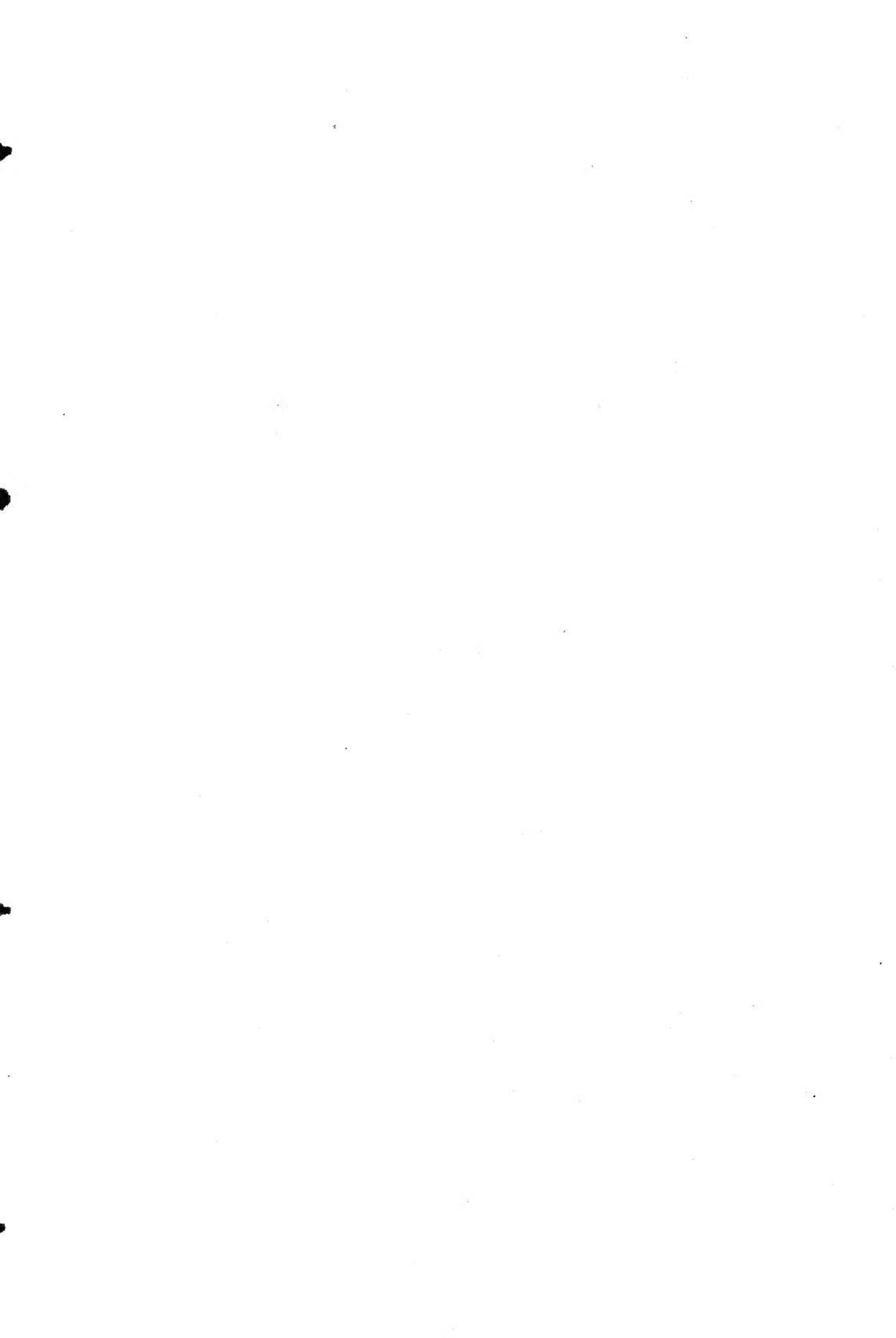
تحقيق وتعليق

على محيى الدين على القنبر داغى

سَاعَدَتْ اللِّجَنَةُ الْوُطْنِيَّةُ لِلْإِحْتِفَالِ بِمَطْلَعِ الْقَرْنِ  
الخَامِسِ عَشَرَ الْهَجْرِيِّ فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعِرَاقِيَّةِ عَلَى طَبْعِهِ









ms  
cc 3

بسم الله الرحمن الرحيم  
الْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . فأحمدك اللهم حمداً كثيراً على نعمائك التي لا تعد ولا تحصى ، وأصلي وأسلم على أشرف خلقك عبدك ورسولك محمد بن عبد الله الذي أرسلته رحمة للعالمين ، وبعثته بالحنيفية السمحة ، والمحجة البيضاء ليلها كنهارها ، وعلى آله وأصحابه الذين دافعوا عن العقيدة الحقة بكل ما أوتوا ، وضحوا في سبيلها بالأنفس والأموال ، وعلى من اتبعهم من الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فنشروا التوحيد ، وما بدلوا تبديلاً .

أما بعد :

فإن من يبحث عن تراثنا الإسلامى الخالد ، وآثار سلفنا الصالح ... ليقف مبهوراً أمام ما قدموه لدينهم ، وما بذلوا في سبيله من جهد و طاقة ، وما تركوا لنا من كنوز رائعة لم تحظ أمة أخرى بمثلها .

وبين ثنايا هذه الكنوز العظيمة الفريدة عثرت على مخطوطة تتعلق بإعراب ومعانى « لا إله إلا الله » (١) فلما اطلعت عليها جذبتنى إليها إشاراتها

---

(١) وقد اعنى علماؤنا الكرام بشرح كلمة التوحيد وكنى الشهادة ، فألفوا فيها كثيراً ، والذي عثرت عليه أنا خلال بحث قليل هو :

١ - أنوار السعادة في شرح كنى الشهادة للإمام محمد بن سليمان بن سعد الكافى المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) وشرحها محمد بن عبد الرحمن العيسى ، وهو مخطوط اطلعت عليه فوجدته ناقصاً في الآخر .

٢ - رسالة في كنى الشهادة للعلامة مولانا الجامى في مكتبة الإسكندرية برقم (٢١٤٤ د) المجاميع .

٣ - ورسالة في معنى وإعراب « لا إله إلا الله » للعلامة البركوى وهى ناقصة أيضاً .

اللطيفة ، وشدنى إليها كثيراً دقائقها الرائعة ، فلما انتهيت من قراءتها وجدتها مؤلفاً قيماً رائعاً يستحق العناية والرعاية ، ويستوجب التحقيق والنشر ليعم نفعها وتظهر فوائدها ، وقد ترددت في الإقدام على ذلك بسبب انشغالي بإعداد رسالة الدكتوراه في الفقه المقارن ، غير أن إعجابي بهذه المخطوطة قد دفعني إلى الإسراع بنشرها ، ولا سيما أنها تتعلق بكلمة التوحيد ، وبالركن الأول من أركان الإسلام ، وهأنذا أقدمها اليوم للمسلمين جميعاً لعلهم ينتفعون بها كما أرجو أنني قد انتفعت بها .

ولقد مضيت في تحقيقها بأن أذكر ما يسمى بالقسم الدراسي ، ثم بدأت بالقسم التحقيقي .

ويتضمن القسم الأول - الدراسي - ثلاثة فصول وهي : الفصل الأول : في التعريف بهذه الرسالة ، والفصل الثاني : في التعريف بمؤلف هذه الرسالة وعصره ، والفصل الثالث : أضواء على كلمة التوحيد .

وقد اتبعت في القسم التحقيقي : القواعد المتبعة لدى كبار المحققين وذلك بالاعتماد على النسخة (١) التي كتبت على نسخة المؤلف وروجعت عليها والتي سميتها بالأصل ثم قارنتها بنسخة - س - وأثبت كل الفروق بالهامش ،

---

٤ - رسالة في إعراب « لا إله إلا الله » المصنوعة بالمرقاة للعلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الحنفي المعروف بابن الصانع وهي في مكتبة الإسكندرية برقم ( ٣١٨٢ ج ) . المجاميع .

٥ - ورسالة في الكلام على الشهادة للإمام السمرقندي صاحب الصحائف وهي في مكتبة الإسكندرية برقم ( ٣١٨٢ ج ) . المجاميع .

٦ - رسالة في حق كلمة التوحيد لأبي سعيد محمد الحادى كان موجوداً سنة ١١٦٨ هـ وهي في دار الكتب برقم ( ٢١٦٠٦ ب ) .

٧ - رسالة في كلمة التوحيد لمحمد بن شافعى ت ١٢٣٦ هـ وهي في دار الكتب - برقم ( ٢١٢١١ ب ) . ولم يطبع من هذه الرسائل شيء حتى الآن - حسب اطلاعى - وأهمها هذه الرسالة للزركشى .

(١) هذا لوجود نسخة كتبت على نسخة المؤلف ، وإلا فالتبع هو الاعتماد على جميع النسخ وذلك باختيار الأحسن والأفضل من أى نسخة كانت ، ومع ذلك فإننى اعتمدت أيضاً على نسخة - س .

راجع لتفصيل ذلك : مقدمة كتاب الغاية القصوى - بتحقيقنا . ط : دار الإصلاح



ثم بعد المقارنة والتثبت من النص قمت بترقيم آياتها ، وتخريج أحاديثها ،  
وأشعارها ، وإحالة النصوص إلى قائلها ، والترجمة للأعلام الواردة في  
النص ، وشرح الكلمات الصعبة والمصطلحات الغامضة ، وتوضيح كل  
ما يحتاج إلى توضيح كما ستراه إن شاء الله تعالى ، ثم عمل الفهارس العلمية  
لآياتها وأحاديثها وأشعارها وأعلامها ، وموضوعاتها بالتفصيل ، وللمصادر  
والمراجع

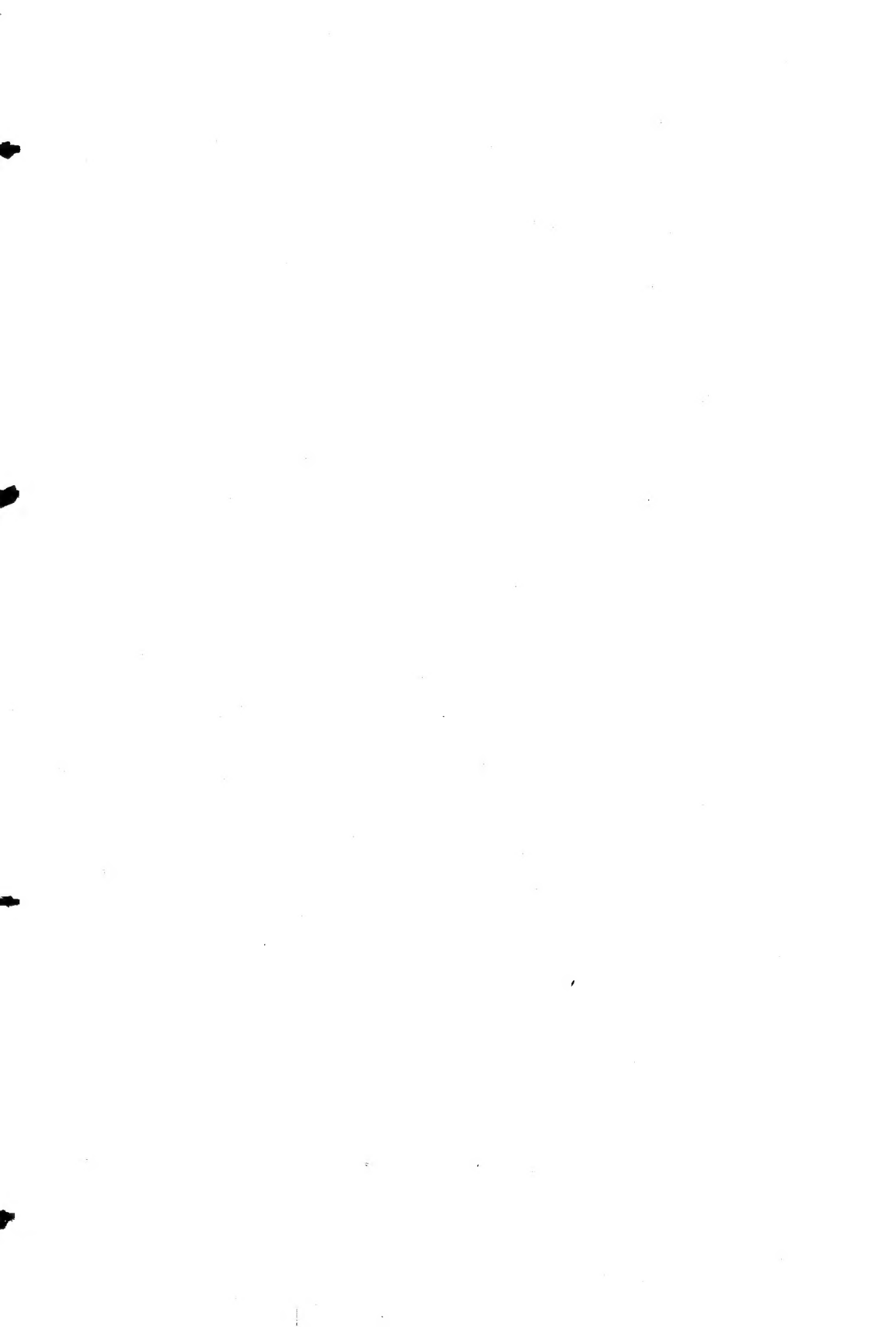
والله أسأل أن يكتب لنا دائماً التوفيق ، ويدفع عنا كل عائق للعلم  
وهو مولاي فتحم المولى ونعم النصير .

القاهرة ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ

١٤ / ٣ / ١٩٨٢ م

على محبي الدين القره داغى

\* \* \*



# القِسَم الدَّرَاسِيَّة

ويتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بهذه الرسالة .

الفصل الثاني : مؤلف هذه الرسالة وعصره .

الفصل الثالث : أضواء على كلمة التوحيد .



# الفصل الأول

## التعريف بهذه الرسالة

ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول : مضمون الرسالة :

تبحث هذه الرسالة القيمة عن كل ما يدور حول كلمة التوحيد : « لا إله إلا الله » إعراباً وفهماً وإشارة ومعنى . فهي تدور في فلكها ، وتتعلم بمعانيها ، وتكشف أسرارها وخفاياها ودقائقها ، وتحمل في طياتها إشارات لطيفة حولها ، وبين ثناياها أفكار مبتكرة ، ونفحات طيبة أفاض بها الإمام الجليل المتبحر في أكثر العلوم بدر الدين الزركشى إفاضة نورانية في ليلة واحدة ، ألقه فيها رائد الفكر ، وتشعبات النظر ، لم يكن له فيها سمير غير القلم والسراج ، ولا أنيس غير الفكر الوهاج ، الذى اشتد بحره بالأمواج . لكن استقرت به إلى ركن شديد من العلم وقوة البصيرة ، فبقى يعيش مع « لا إله إلا الله » في هذه الليلة المباركة ، التى سار فيها من عالم الأنظار إلى عالم الحقيقة والاستبصار ، فلم يكن الصبح قد تنفس وأشرق حتى أعلن بالابتهاج والبشرى بظهور أشرف نتاج ، وهو هذه الرسالة القيمة التى تحلق فيها على أجواء العلوم الإسلامية ، فجال في جناتها جولات واسعة ، وتعايش معها حتى انصهر فكره في بوتقة معاني كلمة التوحيد ، فاقتطف ما يحلو له من كل حديقة وردة ، واختار من كل شجرة ثمرة ، ثم نسقها تنسيقاً بديعاً ، وأبنت ثماراً شبيهة تلتذ بها النفوس ولا تمل منها القلوب .

والحق إنها رسالة قيمة من حيث الشكل والمضمون وعزيزة من حيث التوسع في العلوم والدقة والأسلوب ، رتبها الإمام الزركشى على تسعة وعشرين فصلاً كلها تتعلق بـ « لا إله إلا الله » من جميع جوانبها ، فقد تناول فيها كل ما يتعلق بها من قضايا نحوية ولغوية وبلاغية وأصولية وكلامية ومنطقية وغيرها

من إشارات ولطائف . فذكر إعراب « لا إله إلا الله » فعني « لا » وإعرابها  
والأحكام التي تتعلق باسمها - وهو « إله » وسبب بنائه ، ثم بين أن « لا »  
النافية للجنس تخالف « إن » و « لا » التي تعمل عمل ليس من عدة وجوه ،  
وقد استشهد في كل ذلك بأقوال كبار النحاة وأشعار العرب . ثم تدرج  
إلى آراء العلماء حول تقدير خبر « لا » هل هو مقدر أم مستغنى عنه ؟ .  
فرجع التقدير وقال : فالأحسن التقدير . ثم عرج إلى الكلام حول « إلا »  
هل هي للاستثناء أم بمعنى غير ، ثم بعد الاستشهاد بأشعار العرب رجع  
كونها هنا للاستثناء وبعد ذلك يحلق بنا الزركشي في معاني سامية فيبين سبب  
تقديم النفي على الإثبات في كلمة « لا إله إلا الله » بأنه لتفريغ القلب من  
الأغيار ، وإيستعداد استعداداً تاماً للامتلاء بنور الله تعالى وتوحيده . ثم زادنا  
علماً ودقة فيبين السبب في كون حروف « لا إله إلا الله » كلها جوفية ،  
وذلك للإشارة إلى أن الإتيان بها لا بد وأن يكون من خالص جوفه وهو  
القلب ، لا من الشفتين ، كما بين السبب في أن حروفها كلها ليس فيها  
حرف معجم - أي ذو نقطة - للإشارة إلى التجرد عن كل معبود ،  
ثم بين أن صيغتها الجامعة بين النفي والإثبات للدلالة على حصر الإلهية لله تعالى  
وقد أبدع في المناقشة والرد وظهرت فيها قوة دليله وحجته ، وقدرته  
البالغة في الرد والنقاش ، فقد رد المخالفين بأدلة قوية ثم قال : فدعوى حاجة  
كلمة التوحيد إلى شيء زائد تشغيب على الشرع بالمصطلحات الجدلية ، فقد  
ظهرت منه عقيدته الصحيحة وهي عقيدة سلفنا الصالح المبنية على البعد عن  
المصطلحات الجدلية والفلسفة العقيمة ، ثم عاد الزركشي فيبين الفرق بين :  
« ما من إله إلا الله » وبين : « لا إله إلا الله » بأن الأخيرة أقوى دلالة وأقعد  
نفيًا واستغراقاً ولهذا اختيرت ، كما بين أن استغراق المفرد مثل : « لا إله »  
أكثر تناولاً لأفراد المسمى من استغراق الجمع ، وبرهن على ذلك بالآيات  
الكريمة وأقوال الأئمة المعبرين . ثم صعد نحو لفظ « إله » بأنه نكرة في  
سياق النفي فتعم بلا شك ، وهنا أتى بأمر دقيق جداً وهو أن قولهم : النكرة  
في سياق النفي تعم ليس على إطلاقه ، فقد استثنى منها صورتان فيبينهما وذكر  
سبب استثنائهما ، كما رد على الحنفية رداً بديعاً في قولهم : إن النكرة في  
سياق النفي تعم بدلالة الالتزام ، كما رد رداً بايعاً على جماعة من الأصوليين

في قولهم : إن النكرة في سياق الإثبات لا تعم . ثم برهن بالدلائل على أن الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، وبعد ذلك تطرق إلى أن اسم « الله » تعالى علم لذات الواجب الوجود ، وأنه بمثابة العلم ، وأنه هل هو مشتق من شيء . أم منقول أم مرتجل ؟ وأن الألف واللام أهمأ أصليتان ، أم زائدتان لازمتان ؟ ثم أفاض في ذكر خواص اسم الله تعالى ، وبعد ذلك دخل في الخلاف المشهور بين أهل السنة والجماعة ، وبين المعتزلة حول الاسم والمسمى ، ورجح الفرق بينهما ، ثم ذكر أنواع أسماء الله تعالى الثلاثة عند الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ثم ذكر رأى القاضي أبي بكر الباقلاني وغيره في أن أسماء الله تعالى توقيفية لا تؤخذ بالقياس . ثم عاد إلى القضايا اللغوية فذكر الفرق بين « لا » و « لن » ثم ذكر رأى بعض أهل البيان في الفرق بينهما .

وهكذا الإمام الزركشي يخلق بنا في عالم كلمة التوحيد ويسبح بنا جولات فكرية عميقة ، ويذكر لنا كل ما يتعلق بها من مختلف العلوم والفنون وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما كان الإمام الزركشي يتمتع به من الرسوخ في مختلف العلوم والفنون ، والقلم الثابت في التحليل والنقاش والرد ، وهذا ليس غريباً على علمائنا السابقين فكل واحد منهم موسوعة في أكثر العلوم ، فكان في كل فن كأنه قد تخصص فيه وقضى في خدمته كل عمره ، وكذلك تراه في علوم وفنون أخرى فقد ألف الإمام الزركشي في الأصول كتابه البحر المحيط ، فن نظر إليه يقول : إنه صرف عمره في الأصول فقط ومع ذلك فكتبه في علوم القرآن ، وفي الفقه والقواعد والحديث والبلاغة وغيرها دليل ناصع وبرهان قاطع على طول باعه في هذه العلوم ووصوله إلى مرتبة عليا فيها .

فقد عاشوا لله تعالى فبارك الله تعالى في أوقاتهم فقصوها في خدمة الإسلام وعلومه ، فجزاهم الله تعالى عن الإسلام وأهله خيراً . وجعلنا من متبعي آثارهم ومحبي علومهم إنه على ما يشاء قدير .

\*\*\*

## المبحث الثاني

### نسخ الرسالة

عُثِرَ على نسختين قيمتين من مخطوطات هذه الرسالة :  
أولاهما : النسخة الخطية القيمة التي عُثِرَ عليها في مكتبة أحد إخواننا  
الأعزاء : الشيخ نجم الدين فأعارنيها (جزاه الله خيراً) مع تشجيع كثير على  
تحقيقها ، وهي نسخة خزانية كانت في خزانة الكتب الخاصة بعائلة -  
أبي الأنوار السادات الوفاية وقد ختم أولها وآخرها بختم العائلة كتب فيه :  
هذا الكتاب موقوف لله تعالى من السيد محمد أبو الأنوار السادات  
سنة ١١٩٣ هـ .

وهذه النسخة النادرة في غاية الأهمية حيث إنها كتبت على نسخة المؤلف  
في سنة ٩٥٢ هـ ، وقد أكد ذلك ناخذه أكثر من مرة فقال في آخر الرسالة :  
« وهذا آخر ما وجد بخط مؤلفه وفي الكتابة منه عسر زائد (١) ، وقد حصل  
الفراغ عنه في يوم الأحد ، ثالث شهر ربيع الآخر سنة ٩٥٢ هـ . كما ذكر  
ذلك أيضاً في وسط الرسالة فقال معلقاً على إدخال الفصل العاشر في صلب  
الكتاب : « هذا الفصل من أوله إلى آخره كان بالهامش ، ولم يكن بالأصل  
فأدخلته فيه لأنه بخطه - أي خط المؤلف » .

والنسخة صحيحة وقد روجعت كما يدل على ذلك ما في الهوامش من ذكر  
ما في نسخة أخرى ، ولهذا جعلتها الأصل وسميتها به وكتبت الرسالة على ضوئها  
ثم قارنتها بالنسخة الأخرى . وهذه النسخة كتبت بخط عادي دقيق ، وتقع  
في تسع ورقات متوسطة الحجم تبلغ أسطر كل صفحة حوالي (٢٣) سطراً .

---

(١) هذا وقد ذكر المؤرخون والمترجمون للإمام الزركشي بأن خطه كان ضعيفاً جداً .

انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبل ( ٢٣٥/٦ ) .



وفي كل سطر حوالى (١٢) كلمة ، وقد كتبت على صفحة العنوان عدة تعليقات وفوائد على أنها من خط الغنيمى . منها نقول من الرافعى . وصاحب الفتوحات المكية ، وغير ذلك .

النسخة الثانية هى النسخة الموجودة فى مكتبة البلدية بالإسكندرية تحت رقم (٣١٨٢ ج) ضمن المجاميع . فقصدتها وقمت بتصويرها ثم عرضها على نسخة الأصل ، وإثبات الفروق فى الهامش ، وهى نسخة صحيحة أيضاً ، ليس فيها أخطاء كثيرة ، وأن الفروق بينها وبين نسخة الأصل قليلة جداً ، وهامشها بعض تعليقات من كتب أخرى .

وتقع هذه النسخة فى سبع ورقات ، تصل سطور كل صفحة حوالى (٢١) سطراً وعدد الكلمات فى كل سطر حوالى (١٨) كلمة وقد كتبت بخط دقيق جميل فى سنة (١١١٨ هـ) كما يدل على ذلك ما ذكره ناخفها فى آخر رسالة أخرى ضمن المجموعة نفسها وبخط الناسخ حيث قال : « تم كتاب المرقاة - لابن الصايغ . . . على يد مصطفى بن عبيد سنة ألف ومائة وثمانى عشرة (١) من سنى الهجرة . . . » وقد رمزت إلى هذه النسخة بحرف : « س » رمزاً إلى مكتبة الإسكندرية ووفاء للبلدة التى فيها هذه المكتبة القيمة وهى الإسكندرية .

هذا وقد اتفقت النسختان على إسناد الكتاب إلى الزركشى وسبق أن ذكرنا أن النسخة الأولى كتبت عن خط الإمام الزركشى كما اتفقنا على اسمه بأنه بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى . كما أسند هذه الرسالة إلى الزركشى بعض المترجمين له (٢) .

\* \* \*

---

(١) الصواب (وثمانى عشرة) كما هو المعروف فى تأنيث الأعداد .  
(٢) منهم بروكلمان فى الذيل ( ١٨٠/٢ ) بالأسانئ ، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم فى مقدمة البرهان ( ١٠/١ ) وغيرهما .



# الفصل الثاني

## مؤلف هذه الرسالة وعصره

ونتناول فيه ما يأتي :

١ - اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، وولادته ، ورحلاته :

هو العلامة الفذ : محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله بدر الدين الزركشي الشافعي (١) الفقيه المتقن ، والأصولي البارع ، والأديب الخاذق . والمحدث الماهر ، ذو التصانيف المفيدة ، والفنون الرائعة البديعة (٢) أنشأ عليه الكثيرون فقال في حقه القاضي ابن شعبة : « كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً في جميع ذلك » (٣) وقال ابن تغري بردي : « برع في الفقه وغيره وشارك في عدة فنون ، وتصدى للإفتاء والتدريس . وأكثر من الكتابة بخطه ما بين

---

(١) هذا ما ترجمه لإطباق النسختين على هذا الاسم ، ولما ذهب إليه كثيرون ، وقال آخرون : هو محمد بن بهادر بن محمد الزركشي .  
والزركشي نسبة إلى الزركش - وهي كلمة فارسية مركبة من « زر » أي الذهب و « كش » أي : ذو . والمقصود بها نسج الحرير بالذهب . ولقبه به لأنه تلم هذه الصنعة في بداية عمره واشتغل فيها فترة .

راجع : لترجمته المفصلة وما يدور حول شخصيته : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ( ١٧/٤ ) والنجوم الزاهرة ( ١٣٤/١٢ ) وطبقات المفسرين للداودي ( ١٥٧/٢ ) وأبناء الفخر لابن حجر ( ٤٤٦/١ ) وحسن المحاضرة للسيوطي ( ٤٣٧/١ ) وشرقات الذهب لابن عماد الحنبلي ( ٣٣٥/٦ ) ونزهة النفوس والأبدان لمخيط الجوهري ( ٣٥٤/١ ) وطبقات ابن شعبة - مخطوطة دار الكتاب برقم ( ١٥٦٨ - تاريخ ( ق ١٠٤ - أ ) وطبقات الشافعية للأسدی مخطوط دار الكتب : ( ٢٤٠ - تاريخ تيمور ) ( ق ٨٧ - أ ) ، والمهمل الصافي لابن تغري بردي مخطوط دار الكتب برقم ( خ ١٣٤٧٥ ) ( ق ١١٠ - ب ) ، وهدية العارفين ( ١٧٤/٢ ) ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ( ١٢١/٩ و ٢٠٥/١٠ ) والأعلام للزركلي ( ٢٨٦/٦ ) ومقدمة تحقيق كتاب خبايا الزوايا - الشيخ عبد القادر عبد الله - ص ( ٤٠ ) .

(٢) نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ( ٣٥٤/١ ) .

(٣) طبقات الشافعية لابن شعبة مخطوطة دار الكتب ( ق ١٠٤ ) .

شروح ومختصرات ومجاميع . وكان غير مزاحم على الرئاسة ، يلبس الخلق من الثياب ، ويحضر بها الجامع والأسواق . ولا يحب التعاطف (١) .

ولد الإمام الزركشي ( رحمه الله ) في مصر سنة ( ٧٤٥ هـ ) من أسرة تركية وكان أبوه مملوكاً ، فتعلم صناعة الزركش ، ثم وجهه الله تعالى نحو العلم فحفظ المنهاج في الفقه للإمام النووي ، وأقبل عليه مخلصاً في طلبه ، جاداً في الاشتغال به . وشغف حبه بالحديث الشريف ، فعزم الرحيل في سبيله إلى بلاد الشام وسمع من علمائها أمثال ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٧٨٠ هـ ، والحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ وغيرهما . ولم يقف عند الفقه والحديث بل نوع ثقافته ونهل من مناهل كبار العلماء ، فلازم الشيخين جمال الدين الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ . وسراج الدين البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥ هـ ، كما تلمذ في حلب على شهاب الدين الأذرعى المتوفى سنة ( ٧٨٣ هـ ) وأخذ عنه الكثير . ثم بعد أن أكمل مرحلة التحصيل العلمي ونضج فكره استقر في مصر . وانقطع إلى الله تعالى . واشتغل بالتدريس والتأليف والإفتاء . قال ابن العماد الحنبلي : ( درس وأفتى ، وولى مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى ) (٢) وتلمذ عليه الكثيرون منهم العلامة شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوى الشافعى ، العلامة في الفقه والحديث والنحو والأصول ، الذى لازم الزركشى وتمهر به . وتصدر للإفتاء والتدريس في القاهرة ، وشرح البخارى وألف كتباً نافعة ، وتوفى ببیت المقدس سنة ( ٨٣١ هـ ) (٣) والقاضى المفتى نجم الدين عمر بن حجي الدمشقي الشافعى الذى ولى إفتاء دار العدل ، واستمر قاضياً فاضلاً صارماً مقدماً إلى أن قتل في بستانه خارج دمشق سنة ( ٨٣٠ هـ ) (٣) .

---

(١) المنهل الصافي - مخطوط دار الكتب ( ج ٢ ق ١١١ - أ )

(٢) انظر ترجمته في : البدر الطالع ( ١٨١/٢ ) والضوء اللامع ( ٢٨٠/٧ ) والأعلام الزركلى ( ٦٠/٧ ) وحسن المحاضرة ( ١٢٩/١ ) وشذرات الذهب ( ١٩٧/٧ ) والدارس في تأريخ المدارس ( ٨٨/١ ) .

(٣) انظر ترجمته في : الدارس للنعم ( ٢٥٧/١ ) وشذرات الذهب ( ١٩٣/٧ ) .

يقول الحافظ ابن حجر : « كان الزركشي منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب . وكان يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره ، ومعه أوراق يعلق فيها ما يعجبه ، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه » (١) وقال ابن العماد نقلاً عن البرماوى : « كان منقطعاً إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء ، وله أقارب يكفونه أمر دنياه » (٢) فزهّد ( رحمه الله ) عن الدنيا ، وعف فيها ، لم يغره بريقها ، ولم يخذعه سراب جاهها وشهوة سلطانها ، انكب على العلوم فأخرج لنا كنوزاً رائعة في مختلف العلوم والفنون حتى بلغت مؤلفاته القيمة أكثر من خمسة وأربعين كتاباً شملت مختلف العلوم والفنون من علوم القرآن . والحديث ومصطلحه والفقه والقواعد . والأصول والتوحيد والكلام . ومن التأريخ والرجال ، والبلاغة والأدب والمديح ، والحكمة والمنطق ، ومن فنون أخرى متفرقة .

وهنا نذكر بعض مؤلفاته (٣) للاستدلال على ما بارك الله تعالى في وقته وعمره المبارك .

## ٢ - بعض مؤلفاته القيمة :

- ١ - الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (٤) .
- ٢ - إعلام الساجد بأحكام المساجد - في الفقه (٥) .
- ٣ - البحر المحيط - في أصول الفقه (٦) .

- 
- (١) الدرر الكامنة (١١٧/٤) .
  - (٢) شذرات الذهب (٣٣٥/٦) ومعجم المؤلفين (١٢١/٩ - ١٢٢) .
  - (٣) من أراد المزيد من البحث حول مؤلفاته فليراجع المصادر السابقة ، ومقدمة تحقيق كتاب : خبايا الروايات . ص (٦٩ إلى ٨٧) ومقدمة كتاب البرهان (١٥/١) ومقدمة الإجابة ص (١٠) وما بعدها .
  - (٤) وهو كتاب رائع وقام بتحقيقه ونشره الأستاذ سيد الأفغانى .
  - (٥) طبع في مصر بتحقيق الأستاذ أبي الوفا المراغى ونشرته لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٥ هـ .
  - (٦) وهو كتاب قيم لم يطبع بعد وتوجد منه نسخ خطية في مكتبة الأزهر الشريف - برقم (٢) ٧٢٢ ، في دار الكتب برقم (١٠١) أصول تيمور . وقد اطلعت عليه فوجدته مؤلفاً قيماً وصورة . قال في حقه ابن العماد : « والبحر في الأصول في ثلاثة أجزاء جمع فيه جمعاً لم يسبق إليه » شذرات الذهب (٣٣٥/٦) .

- ٤ - البرهان - في علوم القرآن (١) .
- ٥ - تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي - في علم الحديث (٢) .
- ٦ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة - في الحديث (٣) .
- ٧ - تشنيف السامع شرح جمع الجوامع - في أصول الفقه (٤) .
- ٨ - التثقيح لألفاظ الجامع الصحيح - في الحديث (٥) .
- ٩ - خادم الشرح للرافعي ، والروضة للنووي - في الفقه (٦) .
- ١٠ - حبايا الزوايا - في الفقه (٧) .
- ١١ - رسالة في معنى « لا إله إلا الله » في التوحيد وهي التي نحن بصدد نشرها .
- ١٢ - سلاسل الذهب - في أصول الفقه (٨) .

- 
- (١) وهو كتاب جليل طبع بتحقيق الأستاذ أبي الفضل إبراهيم في مصر / ط : عيسى السباعي الحلبي .
  - (٢) ذكره له الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة ( ١٨/١٤ ) وإسماعيل باشا في هدية العارفين ( ١٧٤/٢ ) ( والمنهل الصافي ) ( ق ١١١ ) وحسن المحاضرة ( ٤٣٧/١ ) .
  - (٣) أسنده إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين ( ١٧٥/٢ ) وحاجي خليفة في كشف الظنون ( ٣٨٦/١ ) .
  - (٤) وهو شرح لكتاب جمع الجوامع للإمام السيكي ، وقد طبع في مصر مع مجموعة شروح جمع الجوامع / في مطبعة شركة التقدم سنة ١٣٨٢ هـ . وله نسخة خطية بدار الكتب ٤٨٩ أصول .
  - (٥) طبع في مصر بالمطبعة المصرية سنة ١٩٣٣ م ، وتوجد له نسخ خطية في دار الكتب بأرقام ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٥ حديث .
  - (٦) لم يطبع بعد وهو كتاب قيم يقع في أربعة عشر مجلداً ، أو خمسة عشر مجلداً وقد شرح فيه مشكلات الروضة للإمام النووي ، وفتح العزيز للإمام الرافعي وهو على أسلوب التوسط للأذمعي ، غير أنه زاد عليه فوائد كثيرة . وتوجد منه أجزاء بالمكتبة الأزهرية برقم ( ٧٥٥ ) و ( ٥٦٧٧ ) وفي معهد المخطوطات في قسم الفقه الشافعي في دار الكتب أجزاء : الأول ، والثالث ، والخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن ، والتاسع ، والعاشر ، والحادي عشر ، والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر بأرقام ( ٢١٦٠٢ ب ) ، ( ٢٢٩٣١ ب ) ، ( ٢٦٢٥١ ب ) ، ( ٢٢٩٣١ ) .
  - (٧) وهو كتاب في المسائل التي ذكرها الرافعي والنووي في غير مظاهها . وقد قام بتحقيقه صديقنا العزيز الشيخ عبد القادر عبد الله لنيل ماجستير في كلية الشريعة / الأزهر .
  - (٨) وهو مختصر نافع ذكر فيه مسائل هامة من أصول الفقه ، منها ما يتفرع على قواعد ٥٠٠ وهو محقق بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر / بتحقيق مأمون عبد القيوم .

- ١٣ - شرح التنبيه للشيرازي - في الفقه (١) .  
 ١٤ - شرح تلخيص المفتاح - في البلاغة (٢) .  
 ١٥ - شرح الوجيز للإمام الغزالي - في الفقه (٣) .  
 ١٦ - القواعد في فروع الشافعية (٤) .  
 ١٧ - المختصر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (٥) .

والخلاصة أن الإمام بدر الدين الزركشي ( رحمه الله ) قد ألف هذه المؤلفات القيمة في مختلف العلوم والفنون ، فقد أدرك أهمية الوقت فحافظ عليه ، ولم يضيعه في مالا يعنيه وعرف قيمته ، وأنه نعمة يسأل عنها يوم القيامة فيم أشغله ؟ .

ولا شك أن هذه المؤلفات القيمة تدل دلالة واضحة على مدى تبعه في مختلف العلوم .

### ٣ - عصر الزركشي - (٧٤٥ - ٥٧٩٤) : ٧٤٥ - ٤٩ سنة عمره رحمه الله

لا يخفى ما للبيئة التي يعيش فيها الإنسان ، والعصر الذي يقضي فيه عمره - من أثر على مداركه ، وأفكاره ، لذلك نرى من الضروري أن نلقى بصيصاً من الضوء على العصر الذي عاش فيه الإمام بدر الدين الزركشي وهو القرن الثامن الهجري (٦) .

- (١) توجد منه نسخة في مكتبة برلين برقم (٤٤٦٦) وأخرى في باننا برقم (٩٩/١) .  
 انظر : معجم المؤلفين (١٢١/٩ - ١٢٢) ومقدمة البرهان (١٢/١) .  
 (٢) ذكره له إسماعيل باشا في هدية العارفين (١٧٤/٢) والأستاذ سعيد الأفغاني في مقدمة : الإجابة ص (١٤) .

- (٣) توجد منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية برقم (٢٣١٢) راجع مقدمة الإجابة ص (١٢) .  
 (٤) وهو كتاب قيم في القواعد رتبها على حروف المعجم ، وشرحها سراج الدين العبادي ، كما اختصرها عبد الوهاب الشعراني ، وتوجد منه نسخ في دار الكتب المصرية برقم ( ٨٥٣ و ١١٠٣ فقه شافعي ) وفي المكتبة الأزهرية بالأرقام (١٥١) ٥٥٥٢ ، و (٢٨١) ٤٢٧٣ و ٨٦٣ (٥) وهو كتاب مفيد خرج فيه الزركشي الأحاديث الموجودة في كتابي المنهاج لتتوى ، والمختصر للإمام المزني توجد منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية برقم ( ٤٥١ ) حديث تيمور وأخرى في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١١٥) حديث .

- (٦) راجع : لتفاصيل القرن الثامن الهجري تأريخ ابن كثير ( ١٤/١٤ - ٣٢٤ ) وتأريخ مصر لابن أبياس ( ١٦/١ ) وخطط المقرئ ( ٦٥/٣ - ٩٦ ) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ( ٤٧/٧ ) وعصر سلاطين المماليك ( ٣٢/١ ) وحسن المحاضرة للسيوطي ( ١١٦/٢ ) والخطط التوفيقية ( ٩٩/١ ) وتأريخ الدول الحاكمة للكتور أحمد السعيد ( ١١٧/١ ) والمصر لماليكي ص (١٣٤) .

## أولاً : أهم أحداث العالم الإسلامى فى القرن الثامن الهجرى :

أهل هلال القرن الثامن الهجرى ( والقرن الرابع عشر الميلادى ) ، ولا تزال الجروح التى أحدثها المغول والتتر لم تلتئم ، غير أن الله تعالى قد قيض له أن يعدل كفة الأمور بدخول هؤلاء المغول فى الإسلام . فقد اهتدت القبيلة الذهبية فى روسيا وتركستان بهدى الإيلخانية وأسلمت فى حدود سنة ( ٧٤١ هـ ) وظلت التركستان على إسلامها إلى اليوم . كما نشطت الدولة العثمانية و مدت سيطرتها على أكثر الأراضى الإسلامية . واتخذت من الأناضول قاعدة لها ، و مدت ملك الإسلام إلى إقليم جديد هو شبه جزيرة البلقان ، وهزم سلاطين آل عثمان زعماء البلقان فى شىء من السهولة واليسر . كما غلبوا الجيش الصليبي الذى سيره عليهم الأوربيون الغربيون . واستطاع آل عثمان أن يعزلوا بقايا البيزنطيين فى القسطنطينية ، وفى عدد قليل من المعاقل الأخرى .

على أنه ظهر فى أواخر هذا القرن تيمور (لنك أى الأعرج) من مسلمى ما وراء النهر ، ويقال : إنه من أصل مغولى - ومن صلب جنكيزخان - حيث أقام لنفسه ملكاً يمتد من الصين إلى روسيا واكتسح فارس وبلاد الجزيرة من غير أن يقف فى طريقه شىء . وأزّل بأرواح المسلمين وأملأهم الكثير من الدمار والخراب ، غير أنه التقى بجيشين قوين هما الجيش العثمانى الذى انتصر تيمور عليه فى أنقرة : وجيش المماليك فى الشام الذى لم يستطع أن يتغلب عليه .

هذا وقد حدث فى هذا القرن تطورات سياسية ، واضطرابات أخرى وكان العالم الإسلامى ممزقاً وموزعاً إلى دويلات ، فلندكرها باختصار :

فى قارة آسيا كان الحجاز تابعاً للمماليك البحرية حتى سنة ( ١٣٨٢ م ) واليمن وحضرموت فى حكم بنى رسول فى صنعاء ، وبقية بلاد الجزيرة تحت حكم المغول الإيلخانية حتى عام ( ١٣٣٦ م ) تنازعها الإيلخانية والجلاثرية من سنة ١٣٣٦ م إلى ١٣٧٨ م ثم تنازعها الجلاثرية ، والتركمان من بنى - ( القره قيونلو ) - أى القطيع الأسود - والتركمان من القطيع الأبيض ( الآق قيونلو ) من سنة ١٣٧٨ م إلى ١٣٩٣ م . وفى حكم تيمور بعد سنة ١٣٩٣ م .



وأما الشام فكان في حكم المماليك البحرية حتى سنة ١٣٨٢ م ما عدا حماة التي كانت في حكم فرع من الأيوبيين الأكراد من سنة ١٣١٠ م إلى سنة ١٣٤١ م .

وأما بلاد فارس فقد تنازعها عدة دويلات منها : الإيلخانية والمظفرية وغيرهما . واجتاح تيمور لنگ شمال فارس بعد سنة ( ١٣٨٢ م ) ، وكانت نهر آسان في حكم المغول الإيلخانية حتى عام ( ١٣٣٧ م ) وبعدها في حكم السربدارية إلى سنة ١٣٨١ م : ثم في حكم تيمور .

وكان الكرت في هراة من أفغانستان حتى عام ١٣٨٩ م . وبسط تيمور سلطانه عليها من ١٣٨١ م إلى ١٣٨٩ ، ثم في حكم المغول بقيادة تيمور إلى سنة ١٤٩٤ م .

وكان يحكم بلاد ما وراء النهر إلى سنة ١٣٥٨ م المغول الجغتائية الذين ظلوا على وثنيتهم إلى أن دخلوا في الإسلام حوالي عام ١٣٤٠ م ثم في حكم المغول التيمورية المسلمين بعد عام ١٣٦٩ م . وقد انتشر الإسلام سريعاً في تركستان بين المغول والترك .

وفي قارة أفريقية كان المرينيون في مراكش ، وبنوزيان في تلمسان من الجزائر الغربية . والحفصيون في مدينة تونس وفتحها المرينيون - سنة ١٣٤٧ م وسنة ١٣٥٧ م . واستغل ذلك الصليبيون وهجموا عليها سنة ١٣٩٠ م وكانت مدينة برقة في حكم المماليك . والصحرء في حكم البدو المسلمين ( في الشمال ) ، وزنوج مالي ( في الجنوب الغربي ) ، والقبائل الوثنية . واستطاع الصوماليون الوثنيون أن ينتزعوا الساحل - في شرق إفريقيا - من المسلمين . لكن الله فتح باباً آخر حيث دخلت قبائل النيل الأعلى في الإسلام .

وأما مصر فكانت في حكم المماليك البحرية في القاهرة حتى سنة ١٣٨٢ م وبعدها المماليك البرجية حتى سنة ١٣٨٩ م وبعدها عام ١٣٩٠ م . وقام الصليبيون بنهب الإسكندرية في سنة ١٣٦٥ م .

وأما أوروبا ففي أسبانيا تقاسمها المسيحيون ( في شبه الجزيرة شمالاً )

وبنو قصر في غرناطة ، غير أن العثمانيين أخضعوا لحكمهم بعد عام ١٣٥٥ م جميع الأراضي الواقعة جنوب الخط الممتد من نهر السافا إلى نهر الدانوب . وكانت منطقة دريند ( باب الأبواب ) في روسيا في حكم المغول الإيلخانية والتمورية : السهوب في حكم المغول القبجاق من القبيلة الذهبية ودخلوا في الإسلام بعد عام (١٣٤٠ م) (١) .

هذا ما كان يسود العالم الإسلامي في القرن الثامن الهجري - ( القرن الرابع عشر الميلادي ) . حيث لم يكن قرناً محظوظاً بالنسبة للمسلمين ، فالخطر يحدق بهم من كل جانب : وأثار الدمار والحراب التي ألحقها بهم المغول والتتار لا تزال جاثمة ، بالإضافة إلى أن الوثنية والإلحاد والزندقة تحاصر المسلمين من قبل المغول والتتار ، والصليبية لم تتوقف عن هجأتها الوحشية ضد المسلمين ، وأما الداخل فقد كان مهدداً بالفرق الضالة والأفكار الهدامة كالباطنية والإسماعيلية الحشاشين - غير أن عناية الله كانت مع الإسلام فقد حفظه ورعاه رعاية إلهية : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنآله لحافظون » (٢) فقد أسلم كثير من القبائل المغولية ونشط العلماء فحفظوا العلوم والفنون الإسلامية .

هذا ما كان يتعلق بالعالم الإسلامي عموماً وبصورة موجزة ، ولنتلق بصيصاً من الضوء على الأحداث التي جرت في البلاد التي عاش فيها الإمام بدر الدين الزركشي .

\* \* \*

---

(١) وقد ائتمنا في هذه الخلاصة على كتب التاريخ منها تأريخ ابن كثير ( ١٤/١٤ - ٣٢٤ ) وعلى أطلس التاريخ الإسلامي تأليف هاري وهازارد ، ترجمة الأستاذ إبراهيم زكي خورشيد (ص ٢٠) والمصادر السابقة .  
(٢) سورة الحجر - ٩ .

## ثانياً : أحداث مصر والشام :

استهل القرن الثامن الهجري وكانت الممالك البحرية (١) تحكم مصر والشام . وكان الحكم الحقيقي لهم ، وإن كان ذلك لم يمنعهم من الإبقاء على الخليفة كرمز للشرعية حيث كان الخليفة في مصر آنذاك أبا العباس أحمد ابن المسترشد بالله الهاشمي البغدادى المصرى الملقب بالحاكم بأمر الله الذى كان قد بوع بالخلافة في سنة ( ٦٦١ هـ ) واستمر رمزاً للخلافة إلى أن توفي سنة ( ٧٠١ هـ ) ثم بوع بالخلافة لابنه : سليمان الملقب بالمستكن بالله ، وخطب له على المنابر بالبلاد المصرية والشامية (٢) وكان السلطان المملوكى آنذاك هو الملك الناصر محمد بن قلاوون (٣) فقد كان ذا حشمة وسياسة ، ودهاء وكان جواداً سخياً يحب العدل ويعظم الشرع الخفيف ، وقد نجح في تثبيت ملكه وتوسيع دائرته ، فكانت دولته بحق أقوى قوة في العالم الإسلامى آنذاك ولاسيما بعد أن اهتم بالإصلاحات الداخلية : وأبطل المكوس والمظالم ، ومأى بلاده عمراناً ورخاء ، ومع ذلك لم يأل جهداً في الدفاع عن الإسلام ومحاربة أعدائه

---

(١) سموا بهذا الاسم لكونهم كانوا يسكنون مع سيدهم النجم الصالح أيوب في قلعة الروضة حيث جعل هؤلاء المملوكين من الأتراك أمراء دولته وبطانته .

راجع : المخطط التوفيقية ( ٧٨/١ - ٧٩ ) ومقدمة تحقيق كتاب الخبايا الزوايا للشيخ عبد القادر عبد الله ص ( ٤ ) .

(٢) راجع : البداية والنهاية لابن كثير ( ١٩/١٤ - ٢٠ ) .

(٣) هو الملك الناصر محمد بن قلاوون عبد الله الصالحى ، له آثار ضخمة ، وتاريخ حافل بجلال الأعمال ، كان في طفولته بدمشق وولى سلطنة مصر والشام سنة ٦٩٣ هـ ومهره تسع سنوات ، وخلع منها سنة ٦٩٤ هـ . ثم عاد إلى الحكم سنة ٦٩٨ هـ ودام فيها إلى سنة ٧٠٨ هـ . وفيها عزل نفسه ، ثم عاد إلى السلطنة سنة ٧٠٩ هـ ، وبقى فيها إلى موته سنة ٧٤١ هـ . وامتلك قيادة الدولة فخطب له بمصر وطرابلس الغرب ، والشام والحجاز والعراق وديار بكر والروم ، وآتته هدايا ملوك المغرب واخند والصين والحبشة والترك والأفرنج .

انظر : السلوك للقرزى حيث استفاض في سيرته في القسمين الأول والثاني من الجزء الثاني ، وتاريخ ابن كثير ( ٤٧/١٤ - ) والدرر الكامنة ( ١٤٤/٤ ) والأعلام ( ٢٣٢/٧ ) .

من الصليبية والمغول ، فقد جهز جيشاً قوياً في سنة ( ٦٩٩ هـ ) لمحاربة التتار لما بلغه قدومهم إلى الشام فتهيأ لذلك وجاء فدخل دمشق ، واستقبله الناس بالدعاء وكان وقتاً شديداً وحالاً صعباً . فخرج السلطان بالجيش إلى وادي الحزن ندار عند وادي سلمية ، فالتقى التتار هناك وكسروا المسلمين وولى السلطان هارباً (١) لكن ذلك لم يثنه من الكرة الثانية ، فعاد وقد حرص العلماء على أن يغرسوا في قلوب الجنود روح التضحية والفداء ، وأن النصر من عند الله تعالى ، وأن أي هزيمة تقع للمسلمين فهي تأتي من خلل وعدم استعداد روحي ومادي للقاء ، فعاد الجنود المسلمون وهم قد تزودوا بما استطاعوا عليه من زاد الثقوى وحب الله تعالى والآخرة ، وتركوا الوهن الذي حذرهم منه رسولهم الكريم ( صلى الله عليه وسلم ) وهو حب الدنيا وكرهية الموت ، فعادوا متأسكين أقوياء ، - لا ضعفاء غثاء كثفاء السيل - فالتقى جند الله تعالى مع جند الشيطان : ( التتار ) في موقعة ( مرج راهط ) في الشام في سنة ( ٧٠٢ هـ ) ، وانتصر المسلمون عليهم انتصاراً حاسماً ولم ينبج من الأعداء إلا قليل (٢) . كما قام جنود الملك الناصر بفتح ملطية في سنة ( ٧١٤ هـ ) (٣) .

وهكذا قام الملك الناصر بأعمال عظيمة إلى أن توفي في سنة ٧٤١ هـ وتولى ابنه سيف أبو بكر الملك بعهد من أبيه ولقبه بالملك المنصور ثم حصل الشقاق والخلاف بين أبناء الناصر وأحفاده ، وبعضهم بويعوا بالسلطنة وهم صغار واستمروا على ذلك إلى سنة ٧٨٤ هـ . وكانت هذه الفترة قائمة يسودها الاضطرابات والتيارات الداخلية ، وكثرة نفوذ الأمراء وتفشي الظلم والرشاوى (٤) . أدت إلى سقوط المماليك البحرية وظهور المماليك الجراكسة (٥)

- 
- (١) راجع : البداية والنهاية لابن كثير ( ٦/١٤ ) .  
(٢) انظر : خطط المقرئ ( ٩٦/٣ ) والنجوم الزاهرة ( ٣/٩ ) وعصر سلاطين المماليك ( ٣٧/١ ) .  
(٣) راجع : البداية والنهاية لابن كثير ( ٧٣/١٤ ) .  
(٤) انظر : العصر المماليكي في مصر والشام ص ( ١٢٣ ) وخطط المقرئ ( ٩٦/٣ ) .  
(٥) نسبة إلى جركس وهم قوم على البحر الأسود من الجهة الشرقية وأصلهم من خوارزم وقد أتى بهم الملك الناصر وقربهم وجعل منهم أمراء .  
انظر : صبح الأعشى للقلقشندي ( ٦٢/٤ ) وخطط المقرئ ( ٩٨/٣ ) .

سنة ٧٨٤ هـ وذلك بخلع السلطان الملك الصالح زين الدين حاجي في شهر رمضان وتولية السلطان الملك الظاهر أبي سعيد برقوق بن أنس ولذلك بدأت الحرب تشتعل بين أمراء المماليك السابقين ، وبينه فقام الملك الظاهر بقتل أكثرهم وحصل قتال شديد بين الفريقين أدى إلى تشتيت المسلمين وإضعاف قواهم .

وعلى العموم فقد كان عصر المماليك يسوده الاضطرابات الكثيرة والفساد السياسي في كثير من الأحيان ، وظلم الحكام وفسادهم وتناحرهم . لذلك فقد عانت البلاد كثيراً من الويلات والمصائب بسبب عدم تماسك الحكام بحبل الله المتين ، وبسبب الحروب بين السلاطين حتى بين الأخ وأخيه من أجل الوصول إلى السلطنة ، ولكن مع كل ذلك فقد كان يظهر على السطح بين حين وآخر حكام مخلصون يحبون الخير ويعبرون عن شعور الأمة ويحسون بخطر الأعداء الذين يتربصون بهم دوائر السوء ، أمثال : الملك الناصر قلاوون ، والسلطان الأشرف بن قلاوون الذي استفتح ملكه بالجهاد في سنة (٦٨٩ هـ) . حيث استرد من الصليبيين عكا سنة (٦٩٠ هـ) وصوراً وصيدا وبيروت وقلعة الروم وجميع الساحل (١) كما أن حركة التعمير والبناء كانت نشطة جداً فقد بلغ الفن المعماري الإسلامي أوج عظمته . كما كانت النهضة العلمية وكثرة المدارس ودور العلم قائمة على قدم وساق .

وأما الحالة الاجتماعية فقد كانت تعاني من الظلم والتعسف كما كانت هناك طبقات كثيرة كطبقات السلاطين والأمراء الذين استأثروا بزمام الحكم ، واستبدوا بأموال الدولة ، وكطبقة العلماء الذين ضحى كثير منهم بالجاه والسلطان في سبيل دينه وعقيدته مثل شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى - سنة (٧٢٨ هـ) وغيره حيث لم يبخلوا بالنصح والدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة ، والجهاد بالقول والعمل والقدوة الصالحة . فقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية ناصحاً أميناً شديداً عند الحق مع السلاطين . فقد ذهب ابن تيمية (رحمه الله) أكثر من مرة إلى السلطان في مصر وكان يستحسب على

---

(١) انظر : البداية والنهاية لابن كثير (٣١٩/١٣) والنجوم الزاهرة (٣/٨) .

الجهاد : والوقوف صفاً واحداً أمام الأعداء ، حتى قال للسلطان الناصر مهدداً إياه : « إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطاناً يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن » ولم يزل يستحث السلطان حتى جردت العساكر إلى الشام لنصرة إخوانهم أمام زحف المغول والتتار ، وقال لهم أيضاً : « لو قدر أنكم لستم بحكام الشام ولا ملوكه واستنصركم أهله وجب عليكم النصرة فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه ، وهم رعاياكم وأنتم مسئولون عنهم » (١) وهكذا كان العلماء لم يخافون في الله لومة لائم ، فلم يألوا جهداً في بذل النصيحة حتى يحكى أن السلطان الناصر قلاوون كان يقول : ( إني لا أخاف أحداً إلا شمس الدين الحريري ) وبجانب هذه الصفوة من العلماء كان هناك جماعة كتموا ما علمهم الله تعالى من الحكم والبيانات وناقضوا العهد الذي قطعه الله تعالى عليهم : من أن يبينوا الحق للناس ولا يكتُموه ، فاتبعوا هواهم وأيدوا هوى السلطان ابتغاء الجاه والمال ، فلم يقوموا بواجباتهم نحو السلطان من النصيحة لله والجهر بكلمة الحق ، فهؤلاء هم أحد الأسباب في ضياع روح الإسلام في كثير من العصور الإسلامية ، فعلماء الدين مسئوليتهم كبيرة ، فهم إن اقتدوا برسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) يكون لهم أجر كل من اهتدى بسببهم من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، وإن أعرضوا ، وكتموا واشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً يكون عليهم وزر من يتأثر بهم : « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » (٢) .

هذا وقد كان المجتمع في القرن الثامن يعاني في كثير من الأحيان من الفقر والأمراض والأوبئة الخطيرة ، ومن الغش والتهب والسرقات (٣) ولا سيما عندما كان السلاطين ينشغون بأنفسهم عن الشعب ويكون مهمهم الحفاظ على عروشهم ورفاهيتهم على حساب رفاهية الشعوب ، كما كان يعم الرخاء

(١) راجع في تفصيل ذلك : البداية والنهاية ( ١٥/١٤ ) .

(٢) سورة الصف - ٣ .

(٣) راجع : حسن المحاضرة للسيوطي ( ٢٩٨/٢ - ٣٠٦ ) والسلوك المقرري ( ١٧٣/٢ ) .

والعمران حينما يكون هم الحاكم رضاء الله تعالى وخدمة شعبه وعمران بلده  
(وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً) (١).

هذا ومع كل هذه المصائب السياسية والاجتماعية كانت الحالة العلمية  
مزدهرة إلى حد ما حيث ظهر في هذا القرن علماء موهوبون نذكر منهم  
في الغرب ابن خلدون المؤرخ العظيم الذي كتب في فلسفة التاريخ ، وصدر  
تأريخه بمقدمته التي تعد من أعظم الآثار التي أضافها المسلمون إلى حضارات  
العالم . ومنهم ابن الخطيب الذي كان من الكتاب ورجال الحكم ، وابن بطوطة  
الرحالة ، وفي أقاليم الإسلام الوسطى أبو فداء الحافظ ابن كثير المحدث  
والمؤرخ العظيم المتوفى سنة ( ٧٧٤ هـ ) والعمري الجغرافي ، وفي الشرق  
رشيد الدين المؤرخ ، والحافظ الشاعر (٢) كما ظهر في كل فن علماء أجلاء ،  
ففي مجال التفسير ظهر كثيرون منهم الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ( ٧٧٤ هـ ) ،  
كما ظهر كبار المحدثين كابن حجر العسقلاني الذي عاش بين ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ )  
والحافظ زين الدين العراقي الكردي ( ٧٢٥ - ٨٠٦ هـ ) وغيرهم فاعتنوا  
بإسناد الحديث وعلومه فظهرت كتب الأطراف والزوائد والشروح المختلفة  
للمصاحح وكتب أصول الحديث ورجاله .

ولم يكن نصيب الفقه بأقل من غيره فقد ظهر فقهاء أفاضل في المذاهب  
المختلفة كالعز بن عبد السلام ، وابن رفة ، وابن تيمية وابن القيم ، وغيرهم  
كثيرون .

كما زخر هذا القرن بكبار المؤرخين أمثال الذهبي وابن الدردى ،  
وابن خلدون ، والمقريزي ، والسخاوى ، والسيوطي ، كما ازداد بعلماء  
أعلام في اللغة وآدابها من نحو ومعاجم ولغة .

وكان هذا القرن مركز الصدارة في الطب والرياضيات وغير ذلك من  
العلوم كالإسلام والمنطق والفلسفة والجغرافية (٣) .

(١) سورة الجن آية (١٦) هـ

(٢) أطلس التاريخ الإسلامي ص (٢٠) وحسن المحاضرة (٩٤/٢) .

(٣) انظر : حسن المحاضرة (٩٤/٢) والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص (١١)

ومقدمة تحقيق : رسالة في « كلمتان خفيفتان على اللسان » ص ( ١٧ - ١٨ ) .

والواقع أن هذا الازدهار يعود إلى جهود علمائنا الأعلام في كل المجالات بحيث شتموا عن ساعد الجد فلم تؤثر فيهم الحوادث ولم تخل بينهم وبين ما يريدون من التأليف والنهوض بالحركة العلمية إلى أوج عظمتها . فكثرت المدارس العلمية ، والمكتبات وازدهرت مختلف العلوم والفنون . وبالإضافة إلى هذا الحماس الشديد من العلماء . فإن أكثرهم قد رأوا أو سمعوا ما حاق بالعلم وأهله في بغداد حين سقوطها على يد المغول والتتار سنة ( ٦٥٦ هـ ) فاجتمع أكثرهم في مصر ، ووضعوا نصب أعينهم العودة بالعلوم إلى سابق أوانها (١) . وشعروا بواجبهم نحو العلم وأهله أضف إلى ذلك أن تشجيع المماليك للعلم والعلماء ونظرتهم إليهم نظرة احترام وتقدير كان وراء هذا النشاط الملحوظ . ويمكن للدلالة على عظمة هذا العصر علمياً وخصوصية نتاجه ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث بلغ ما عده من الأعيان أكثر من خمسة آلاف عالم (٢) منهم أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ( ٧٢٨ هـ ) وابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ( ٧٩٥ هـ ) وسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ( ٧٩١ هـ ) وابن القيم الجوزية المتوفى سنة ( ٧٥١ هـ ) والعلامة الشكرماني المتوفى سنة ( ٧٨٦ هـ ) وغيرهم كثيرون .

#### ٤ - وفاته :

وهكذا عاش الإمام بدر الدين الزركشي لله تعالى وانقطع إليه وعكف على العبادة والتأليف حتى وافاه الأجل في يوم الأحد ثالث شهر رجب الفرد سنة أربع وتسعين وسبعائة . ودفن بالقرافة الصغرى بمصر (٣) فقد كان ( رحمه الله تعالى ) عفيف النفس زاهداً عن الدنيا وما فيها من شهوات الحكم والمسال والجاه . وكان يلبس الخلق من الثياب ويحضر بها المجامع والأسواق ، وكان لا يحب التعاطف فجزاه الله تعالى عنا وعن الإسلام خيراً على ما قدم من خدمة للعلوم الإسلامية . وأسكنه بحبوة جناته . ووفقنا الله تعالى لخدمة دينه . وشرعه إنه نعم المولى ونعم النصير .

(١) انظر : حسن المحاضرة ( ٩٤/٢ ) والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص ( ١١ )

ص ١١٤

(٢) راجع : الدرر الكامنة بأجزائها الخمسة .

(٣) انظر : الدرر الكامنة ( ١٧/٤ ) والجموع الزاهرة ( ٣٣٥/٦ ) وغير هاتين المصنفات السابقتين .



## الفصل الثالث أضواء على كلمة التوحيد

دلت الأحاديث الكثيرة ، وأجمعت الأمة على أن كلمتي الشهادة : « لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » هما الركن الأول للإسلام ، وعليهما تبنى الأعمال . ولا يقبل أى عمل دونهما . فقد روى أئمة الحديث أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان ) (١) .

فهذه هي الأركان والأعمدة الخمسة للإسلام : تصديق حق بوجود الله تعالى ووحدانيته ، وأنه لا شريك له ، وإيمان كامل برسالة رسوله محمد ( صلى الله عليه وسلم ) وأنه رسول الله وخاتم النبيين ، ثم أفعال تصدق هذا الإيمان ، وتؤكد هذه الشهادة وهي : الصلاة والزكاة والصوم والحج .

وإذا نظرنا إلى هذه الأركان الخمسة نرى أن كل واحد يتعلق بجانب هام من الإنسان ، وأن كل واحد في زاوية يكون ركناً قوياً ، وعموداً شديداً لبني الإسلام الذي يؤوى إليه المؤمن ، فكلمة الشهادة تستحوذ على القلب ، والصلاة تتعلق بجميع الأعضاء ، بالإضافة إلى كونها الصلة الوثيقة بين العبد وربّه . وبعد توثيق الصلة بين العبد وخالقه ، يأتي دور توثيق الصلة بالناس ، وذلك من خلال دفع الزكاة من الأغنياء إلى الفقراء ، ثم إن الإنسان مؤلف من روح وجسم ومن صفاء وشهوة ، فلو ترك الإنسان لأدى ذلك إلى البعد عن الله تعالى ولذلك شرع الصوم لتصفية روحه وتصفية نفسه

---

(١) رواد الإمام البخارى في صحيحه كتاب الإيمان ( ٤٩ / ١ ) ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ( ٤٨ / ١ ) .

وصقلها ، وبعد أن امتلأ القلب بالإيمان ، والجوارح بالخشوع لله تعالى ، وصغرت الأموال لما يريد الله تعالى . يأتي دور تقوية الروابط الاجتماعية بين العالم الإسلامي وذلك من خلال مؤتمرات الحج الكبير الذي يأتي إليه الناس من كل فج عميق .

ويمكن أن يعبر عن الأركان بأن كلمة الشهادة امتحان للقلب ، والصلاة امتحان للأعضاء ومدى استطاعة العبد تنظيم نفسه وأوقاته ، وأن الزكاة امتحان للإنسان في ماله ، والصوم امتحان لمدى قدرته على ترك الشهوات لأجل خالقه ومولاه تعالى . وأن الحج امتحان لمدى قدرته على تحمل المشاق وأتعاب السفر في سبيل الله تعالى . *لبيكه وماراهم ونحرمهم* *لا إله إلا الله*

وإذا شرحنا ما سبق باختصار نقول : إذا امتلأ القلب بالإيمان بالله تعالى ورسوله ، يفيض هذا الإيمان إلى جوارحه فتنبعث كلها للقاء الله تعالى بالأعمال الصالحة ، حتى قال سفيان الثوري ( رحمه الله ) : ( لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقاً إلى الجنة وهرباً من النار ) (١) فيبدأ الركن الثاني الذي يتعلق بحجم الإنسان ، حيث يقف خاشعاً بين يدي الله تعالى وقد استحوذ الخشوع على قلبه ، والذكر يجري على لسانه مخاطباً ربه خطاب الحضور : « إياك نعبد وإياك نستعين » وداعياً منه الهداية والصراط المستقيم ، وبقية الأعضاء مشدودة إلى خالقها ومستحضرة هيبة الوقوف واللقاء ، ثم يركع مسبحاً ويسجد معظماً وشاكراً ، ولسان حاله يقول : لن أركع ولن أجد إلا لمن خلقتني ورزقتني وهداني . وأن سجداتي لله تعالى قد أغنتني عن آلاف السجودات لغيره ، وهكذا تتأكد الصلة وتتقوى بين العبد وربّه في كل يوم ، حتى إذا تهيأ بعد هذا التدريب والتنظيم يأتي دور الركن الثالث وهو التضحية بنسبة من ماله في سبيل الله إلى إخوانه الفقراء ، حتى يتكامل جميع جوانبه وحتى يشعر بروح الأخوة ، ويتبعد عن الاستغلال والاستبداد والظغيان .

والإنسان إذا عاش في الدنيا سواء كان غنياً — حيث يخاف منه الظغيان —

(١) راجع : فتح الباري ( ٤٨/١ ) وشرح صحيح البخاري للكرمانى ( ٧٠/١ ) .

أو فقيراً - حيث يخاف منه اليأس والحرمان - يحتاج إلى مراجعة مع نفسه ومحاسبتها والاعتكاف معها . وهنا يأتي الركن الرابع وهو الصوم الذي هو تهذيب للنفس ، وتقوية للروح . وإيقاف لحدود النفس من شهواتها ولذاتها ، وتجربة قوية للمدى إخلاص الإنسان لربه . فالصوم لله تعالى وحده وهو مرخص لا يمكن لأحد الاطلاع عليه إلا رب العالمين .

ثم لما كان الإسلام ديناً للعالم أجمع فلا بد أن يكون هناك لقاء على هذا المستوى . فشرع الله تعالى للمسلمين المؤتمر العالمي السنوي الذي يعقد كل سنة مرة ، يتخلى فيه الجميع عن جميع مظاهر الدنيا ويقفون في لباس واحد وفي أيام معدودات يذكرون الله تعالى على ما هداهم ، ويبحثون مشاكلهم العالمية ، ويجدون لها حلولاً ، ذلك هو الحج في الإسلام : تقوية للروابط التي تجمع المسلمين ، وجهاد وبحث لحل مشاكلهم . على المستوى العالمي ، بعد أن التقى المسلم بأهل قريته أو منطقته في كل يوم خمس مرات في إقامة الصلوات الخمس بالجماعة ، واطمأن على أحوال كل واحد منهم ، ثم يلتقى بأهل بلده في كل أسبوع مرة يرى جميع إخوانه ، ويسمع خطبة الجمعة التي هي تسجيل لما وقع في هذا الأسبوع وتذكير لهم لأمر دينهم ودنياهم .

ثم في الواقع إن هذه الأركان الخمسة ليست كل الإسلام وإنما هي الأعمدة الأساسية للبيت ، ومن المعلوم أن البيت يحتاج بعد أعمدته إلى أمور أخرى ، وإلى هذه الأمور أرشدنا الله تعالى ورسوله ( صلى الله عليه وسلم ) : فقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي : ( إن للإيمان فرائض ، وشرائع - أي عقائد دينية - وحدوداً - أي منهيات ممنوعة - وسنناً ) (١) .

فقد بين رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( أن الإيمان بضع وستون شعبه (٢) . وفي رواية مسلم وأصحاب السنن بضع وسبعون وهي : ( أعلامها

---

(١) راجع : فتح الباري ( ٤٥/١ - ٤٧ ) وشرح صحيح البخاري للكرمانى ( ٧١/١ ) .

(٢) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الإيمان ( ٥١/١ ) .

لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان (١).

قال القاضي عياض : حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، قال الحافظ ابن حجر : وقد لخصت مما أوردوه - أى العلماء - ما أذكره وهو أن هذه الشعب تنفرع عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن ، فأعمال القلب هي المعتقدات والنيات ، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة : ع الإيمان بالله ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شيء ، واعتقاد حدوث ما دونه ، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله ، والقدر خيره وشره من الله تعالى ، والإيمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسألة في القبر ، والبعث والنشور والحساب ، والميزان ، والصراف ، والجنة والنار ، ومحبة الله . والحب والبغض في الله تعالى ، ومحبة النبي ( صلى الله عليه وسلم ) والاعتقاد بمنزله العظيمة عند الله تعالى وتدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته . والإخلاص ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق والتوبة ، والخوف ، والرجاء ، والشكر ، والوفاء ، والصبر ، والرضا بالقضاء ، والتوكل ، والرحمة ، والتواضع ويدخل فيه توقير الكبير ورحمة الصغير . وترك المعجب والكبر . وترك الحسد وترك الحقد ، وترك الغضب .

وأعمال اللسان وهي تشتمل على سبع خصال : التلفظ بالتوحيد ، وتلاوة القرآن ، وتعلم العلم ، وتعليمه ، والدعاء . والذكر ويدخل فيه الاستغفار ، واجتناب اللغو . = ٨

وأعمال البدن وهي تشتمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالأعيان وهي خمس عشرة خصلة : التطهير حساً وحكماً ويدخل فيه اجتناب النجاسات وستر العورة . والصلاة فرضاً ونفلاً ، والزكاة كذلك ، وفك الرقاب ، والجود ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف ، والصيام فرضاً ونفلاً ، والحج والعمرة كذلك . والطواف ، والاعتكاف ، والتماس ليلة القدر ، والفرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك ، والوفاء بالنذر ، والتحري في الأيمان ، وأداء الكفارات . = ٨

ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال : التعفف بالنكاح ، والقيام

(١) رواه مسلم في صحيحه - كتاب الإيمان ( ٦٣/١ ) .

بمحقوق العيال ، وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق ، وتربية الأولاد ، وصلة الرحم ، وطاعة السيد - أى من عبده - والرفق بالعبيد . = ٢

ومنهما ما يتعلق بالعامّة وهى سبع عشرة خصلة ، القيام بالإمرة مع العدل ومتابعة الجماعة ، وطاعة أولى الأمر من المسلمين ، والإصلاح بين الناس ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة ، والمعاونة على البر ، ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقامة الحدود ، والجهاد ، ومنه المراقبة ، وأداء الأمانة ومنه أداء الخمس ، والقرض مع وفائه ، وإكرام الجار ، وحسن المعاملة وإنفاق المال فى حقّه . ومنه ترك التبذير والإسراف ، وردّ السلام وتشميت العاطس ، وكف الأذى عن الناس واجتناب اللهو ، وإماطة الأذى عن الطريق . فهذه تسع وستون خصلة ، ويمكن عدّها تسعاً وسبعين خصلة باعتبار أفراد ضم بعضها إلى بعض ما ذكر . والله أعلم (١) .

فإذا كان أصل الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان فإن لهذا التصديق شروطاً وآداباً يجب على المؤمن الالتزام بها ، وهى فعل المأمورات والانتهاز عن المنهيات ، وعدم الإضرار بأحد سواء كان بقول أو فعل ، وكون المؤمن لا يحب إلا الله ولا يبغض إلا الله فقد روى الإمام البخارى وغيره أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار (٢) فأهم عناصر الإيمان محبة الله « والذين آمنوا أشد حباً لله » (٣) وطاعة الله وطاعة الرسول والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك

فقد فسر جماعة من أهل العلم قوله تعالى : « فوبرك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون » (٤) أى عن قول : « لا إله إلا الله » فعلى هذا فالإيمان هو

(١) فتح البارى (٥٢/١ - ٥٣) .

(٢) انظر : صحيح البخارى كتاب الإيمان (٦٠/١) ومسلم فى صحيحه كتاب الإيمان (٦٦/١) .

(٣) سورة البقرة ١٦٥ .

(٤) سورة الحجر ٩٢، ٩٣ وراجع صحيح البخارى مع فتح البارى (١٢٤/١) .

العمل أيضاً لقوله تعالى : « وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون » (١).  
ومما هو جدير بالإشارة أن مجرد إجراء كلمتي الشهادة على لسان المؤمن مع التصديق الداخلي بالله وبرسوله وملائكته وكتبه وباليوم الآخر ، وبالقدر يدخل الإنسان في دائرة المؤمنين ، قال الحافظ ابن حجر : فن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ، ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن فعلا يدل على كفيره مثل سجود للصنم (٢) ولا يخرج عن هذه الدائرة بفعل المنهيات وترك الأوامر إلا بالشرك أو عمل عملاً يناقض تصديقه كسجوده لصنم ( مثلاً ) قال تعالى :

« إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » (٣)

نعم إن فعل المحرمات وترك المأمورات يضعف الإيمان ويستوجب العقاب لكنه لا يخرج عن دائرة الإيمان ، وذلك لأن لكلمة الشهادة حرمتها وقديسيتها فقد روى أئمة الحديث أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » (٤) وروى مسلم أنه ( صلى الله عليه وسلم قال ) : ( من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة ) (٥) .

فإن قال قائل فإذا كان إجراء كلمة الشهادة يعصم صاحبه من القتل ، فلماذا قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة ؟

فالجواب أن هؤلاء المانعين قد خرجوا من الإسلام بتفرقهم بين الصلاة حيث اعتقدوا فرضيتها ، وبين الزكاة حيث قالوا إن فرضيتها رفعت بموت

(١) سورة البقرة - ١٦٥ .

(٢) فتح الباري ( ٤٦/١ ) .

(٣) سورة النساء - ١١٦ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان ( ٧٥/١ ) وصحيح مسلم ( ٥٠/١ ) ومسنن

ابن ماجه ( ١٢٩٥/٢ ) .

(٥) وقد روى مسلم في ذلك روايات كثيرة ( ٥٥/١ - ٦٢ ) .

الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فإذا قُتِلَ أبى بكر لهم لأجل أنهم كفروا وارتدوا لهذا المعتقد الفاسد ، ومن المعلوم أن من أنكر فرضية أى فرض علم فى الإسلام بداهة يكون كافراً خارجاً عن الإسلام .

وجواب آخر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام » وحق الإسلام هو القصاص ، وعقاب تارك الصلاة (١) وغيرهما . فقتل شخص لا يعارض إيمانه ، فالبيعة المتمردون عن الحاكم يقتلون إلى أن يفيثوا إلى الجماعة مع أنهم مسلمون ، والدليل على ذلك كثير ، منه أن مجرد التصديق بالله تعالى مع الإقرار باللسان حسنة يثاب عليها ، ولهذا لا يكون القاتل بكلمتى الشهادة مخلداً فى النار ، ويدل على ذلك حديث أخرجه البخارى وغيره أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : ( يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ثم يقول الله تعالى : أخرجوا من كان فى قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ، فيخرجون منها قد اسودوا فيلقون فى نهر الحياة - أو الحياة - شك مالك - فيذبون كما تنبت الحبة فى جانب السيل ، ألم تر أنها تخرج صفراء ملبتوية ) (٢) .

لذلك حذر سلفنا الصالح من إلقاءتهم الكفر على الناس جزافاً ، فالمومن محتاط لدينه وقوله وفعله ، فلا يحكم بكفر أحد إلا بعد التأكد من فساد عقيدته ، أو عمل عملاً يعد شركاً ، فللكلمة : « لا إله إلا الله » قدسية ، فقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أسامة بن زيد (رضى الله عنهما) أنه قال : « بمثنا رسول الله إلى الحرقه - قبيلة من جهينة - فصيحنا القوم فهزمناهم قال : ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم ، قال فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله قال فكف عنه الأنصارى فطعنته برمحى حتى قتلت ، قال فلما قدمنا بلغ ذلك النبى (صلى الله عليه وسلم) قال : فقال لى : يا أسامة أقتلت بعد ما قال : لا إله إلا الله ؟ قال : قات يا رسول الله إنه إنما كان متعوذاً . قال : قتلت بعد ما قال : « لا إله إلا الله » ؟ (٣) وفى رواية لابن ماجه عن عمران بن

(١) راجع : لتفصيل ذلك فتح البارى (٧٥/١) وشرح صحيح البخارى للكرمانى (١٢٢/١) .

(٢) انظر : صحيح البخارى كتاب الإيمان (٧٢/١) .

(٣) راجع : صحيح البخارى كتاب الديات مع فتح البارى (١٩٢/١٢) وصحيح مسلم

(٩٥/١٠) وسنن أبى داود بشرح عون المعبود (٣٠٢/٧) وسنن ابن ماجه (١٢٩٦/٢) ومسنن أحمد (٣٢٠/٣) وتلخيص الحبير (٤٩/٤) .

الحصين أنه قال : فحمل رجل من المسلمين على رجل من المشركين فذكر الحديث وزاد فيه : « فنبذته الأرض : فأخبر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وقال : « إن الأرض لتقبل من هو شر منه . ولكن الله أحب أن يريكم تعظيم حرمة : لا إله إلا الله . (١) كما روى مسلم عن العباس أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : « ذاق طعم الإيمان من رضى بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً » (٢) فالمسلم يحتاج لدينه ، فلا يتهم أحداً من المؤمنين بالكفر ، بل يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويجادل بما هو أحسن ، ويتحلى بالصبر وكظم الغيظ والعفو عن الناس ، والإحسان إليهم ، ويهتدى نصيحته لكل أحد كبيراً وصغيراً بأسلوب طيب ، ويستعمل الحكمة واللين في دعوته فاللين ما دخل في شيء إلا زانه ، فقد أرشدنا الله تعالى إلى استعمال الرحمة والرفقة حتى مع أعدى أعدوه حينما ندعوه إلى الهدى حيث قال تعالى لموسى وأخيه عليهما السلام « فقولاً له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى » (٣) .

هذا وإن التوحيد الخالص هو شريعة كل الرسل والأديان السماوية ، ومنهجهم المشترك منذ أن جعل الله تعالى الإنسان خليفته في الأرض . وبعث منهم رسلاً مبشرين ومنذرين قال تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي من إليه من ينيب » (٤) ثم يبين الله تعالى أنهم ما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيابهم ، ثم يدعو رسوله بقوله « فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم . . . » (٥) .

(١) راجع : سنن ابن ماجه كتاب الفتن ( ١٢٩٧/٢ ) وفي مجمع الزوائد إسناده حسن .

(٢) انظر : صحيح مسلم كتاب الإيمان ( ٦٣/١ ) .

(٣) سورة طه - ٤٤ .

(٤) سورة الشورى - ١٣ .

(٥) سورة الشورى - ١٥ .



هذا هو منهج « لا إله إلا الله » في العبادة والتوحيد ، والسلوك والعمل والأخلاق والآداب .

فالتوحيد والعبودية لله تعالى وحده هي القاعدة الأساسية للانطلاق بتحريك الإيمان من القاب إلى الأعضاء ثم إلى المجتمع من حوله ، فإلى الصلاة والصوم والزكاة والحج ، ثم الحدود والتعازير ، والحل والحرمة ، والمعاملات والتشريعات والتوجيهات الإسلامية إلا وتنطلق من هذه القاعدة (١) التي لا تقوم حياة للأمة الإسلامية قبل أن تقوم ، ولا يتحقق الوجود الإسلامي إلا إذا قام على منهج « لا إله إلا الله » قال تعالى : « إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم » (٢) .

فالمجتمع الإسلامي أول شعاره : « لا إله إلا الله » ويتمثل هذا الشعار في عقيدته أولاً وفي الشعائر التعبدية ثانياً ، فلا يتحقق الإيمان ولا الإسلام إلا مع الاعتقاد بوجود الله وحده ، ومع الاعتقاد بأن شعائره التعبدية لله تعالى . لا يشركه في ذلك أحداً ، « قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » (٣) فاقه تعالى أغنى الشركاء فلا يقبل إلا ما هو خالص لوجهه .

كما لا يتحقق مقتضى هذه الكلمة إلا بأن يتلقى الأوامر والنواهي من الله تعالى وعن طريق رسله الذين بلغونا الإسلام ، وآخرهم وخاتمهم محمد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال تعالى : « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » ؟ .

فالمؤمن بعد ما أعطى قلبه الله تعالى فامتلاً بالإيمان والتوحيد لا بد وأن يكيف إدراكه على ضوء ما يأمر به ، ثم يكيف على أساس هذه العقيدة الحقة تعامله مع ربه ، ومع نفسه ومع غيره تحقيقاً لعبوديته التي لا بد وأن تشمل جميع حياته ونشاطه . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بعد تخلص القلوب من

(١) معالم في الطريق ص (٩٢ - ١٠٧) .

(٢) سورة يوسف - ٤٠ .

(٣) سورة الأنعام (١٦٢ - ١٦٣) .

العبودية لغیر الله تعالى - اعتقاداً وعبادة وشریعة ، وأن یقف هؤلاء المخلصون صفاً واحداً متحدين حامليین رایة : « لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ، ومقيمين نظام حياتهم على هذا الأساس ، وهكذا تحقق المجتمع الإسلامی الأول : مجتمع الرسول ( صلى الله علیه وسلم ) وأصحابه ، دخلوا فی عقيدة التوحيد بكل ضمائرهم وجوارحهم ، وخشعت أعضاؤهم كلها لله تعالى ، وتركوا كل ما هو جاهلی وراء ظهورهم ، فلنضرب مثلاً واحداً على هذا الوقوف والحذر ، واليقظة والوعی . فقد وقف جماعة من أصحاب رسول الله ( صلى الله علیه وسلم ) أمام الصفا والمروة بعد أداء الطواف مع رسول الله ( صلى الله علیه وسلم ) متحرجين من السعی بينهما وذلك لوجود صنمين من أصنام الجاهلية على الصفا والمروة قبل الإسلام . فقالوا لرسول الله « كنا نطوف بالصفا والمروة - أى أيام الجاهلية - وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا والمروة . فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا والمروة ؟ » فأنزل الله عز وجل : « إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح علیه أن یطوف بهما » (١) .

وروی الترمذی عن عاصم الأحول قال : سألت أنس بن مالك عن الصفا والمروة فقال : « كانا من شعائر الجاهلية ، فلما كان الإسلام أمسكنا عنهما فأنزل الله عز وجل « إن الصفا والمروة من شعائر الله » (٢) .

هكذا السلف الصالح من الأصحاب ( رضی الله عنهم ) دخلوا فی الإسلام وكيفوا إدراكهم وجميع حركاتهم وسكناتهم بما یتفق مع الإسلام عقيدة وشریعة وعملاً وسلوكاً .

هذا وقد وردت أحاديث كثيرة فی فضل « لا إله إلا الله » منها ما رواه النسائي فی عمل اليوم والليلة ، ورواه ابن ماجه عن جابر أن رسول الله ( صلى الله علیه وسلم ) قال : ( أفضل الذکر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله ) (٣) ، وروى ابن ماجه عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ( صلى الله علیه وسلم ) :

(١) سورة البقرة - ١٥٨ . وراجع تفسیر القرطبي ( ١٧٨/١ ) .

(٢) انظر : سنن الترمذی مع شرحه تحفة الأحوذی ( ٣٠٤/٨ ) .

(٣) انظر : سنن ابن ماجه كتاب الأدب ( ١٢٤٩/٢ ) وسنن الترمذی مع شرحه التلخیص ( ٣٢٥/٩ ) .

( ما من نفس تموت تشهد أن لا إله إلا الله وأنى محمد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) يرجع ذلك إلى قلب موقن ، إلا غفر الله لها ) (١) وأخرج الترمذى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( ما قال عبد : لا إله إلا الله مخلصاً إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضى إلى العرش ما اجتنب الكبائر ) (٢) .

وروى الترمذى بسنده أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فسر قوله تعالى « والزمهم كلمة التقوى » (٣) فقال : شهادة أن لا إله إلا الله « (٤) .

وروى الإمام البخارى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه ) قلت : يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال . . . أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال : لا إله إلا الله خالصاً مخلصاً من قلبه ، أو نفسه « (٥) وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة ( رضى الله عنه ) قال : بعثنى رسول الله . . . وقال : من لقبت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة « (٦) .

هذا وقد جمع العلامة تاج الدين السبكي (٧) بعض الآيات التى فسرت بـ « لا إله إلا الله » فروى بسنده عن ابن عباس فى قول الله عز وجل : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا » (٨) قال : استقاموا على شهادة أن لا إله إلا الله .

وعن عكرمة فى قوله تعالى : « وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم » (٩) . قال : أى قولوا : لا إله إلا الله .

(١) سنن ابن ماجه ( ١٢٤٧/٢ ) .

(٢) سنن الترمذى - كتاب الدعوات ( ٢٧٩/٢ )

(٣) سورة الفتح - ٢٦ .

(٤) انظر : سنن الترمذى بشرح تحفة الأحوذى ( ١٥٠/٩ ) وقال : حديث غريب

لا نعرفه مرفوعاً إلا فى هذا الوجه . والحديث هذا رواه ابن السبكي بسنده فى الطبقات الكبرى ( ٣٢/١ ) ورواه الحاكم فى المستدرک موقوفاً على .

(٥) انظر : صحيح البخارى - كتاب العلم ( ١٩٣/١ ) مع شرحه فتح البارى ( ٥٧/١ ) .

(٦) انظر : صحيح مسلم - كتاب الإيمان ( ٥٧/١ ) .

(٧) انظر : الطبقات الكبرى ( ٣٩/١ - ٤١ ) .

(٨) سورة فصلت - ٣٠ .

(٩) سورة البقرة - ٥٨ .

وفي قول موسى لفرعون : « هل لك إلى أن تزكى » (١) قال عكرمة  
أى : إلى أن تقول : لا إله إلا الله .

وفي قوله تعالى حكاية عن الذى يموت كافراً : « رب ارجعون لعل أعمل  
صالحاً » (٢) قال عكرمة : أى لعل أقول : لا إله إلا الله وفي قوله تعالى :  
« قد أفلح من تزكى » (٣) قال : أى من قال : لا إله إلا الله . وفي قوله تعالى :  
« وقولوا قولاً سديداً » (٤) قال : أى لا إله إلا الله . وفي قوله تعالى : « من جاء  
بالحسنة فله خير منها » (٥) قال : أى قول : « لا إله إلا الله » قال : له منها  
خير : لأنه لا شئ خير من « لا إله إلا الله » (٦)

وروى البخارى ومسلم بسندهما أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )  
قال : « يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير » (٧).

\* \* \*

---

(١) سورة النازعات - ١٨ .

(٢) سورة المؤمنون / ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) سورة الأعلى - ١٤ .

(٤) سورة الأحزاب - ٧٠ .

(٥) سورة النمل - ٨٩ .

(٦) انظر : الطبقات الكبرى - تحقيق : محمود الطناحى ، وعبد الفتاح الحماو

( ٣٩/١ - ٤١ ) ولاحظ تعليقه على قول عكرمة فى الآية الأخيرة .

(٧) انظر : صحيح البخارى - باب زيادة الإيمان ونقصانه ( ١٧/١ ) وفى كتاب التوحيد

( ١٥٠/٩ ) ( وصحيح مسلم كتاب الإيمان ( ١٨٢/١ ) .

## حقيقة هذه الكلمة وآثارها :

والحق أن فضائل هذه الكلمة لا تنهى ، فكل ما ذكر حولها كقطرة من بحر ، أو ذرة من كون ، ويكفى فضلاً أنها الكلمة الوحيدة التي تخرج قائلها من معسكر الكفر والإلحاد والإشراك ، إلى الإيمان والتوحيد ، والإخلاص ، فهي التي تميز المسلم عن الكافر ، وعن المشرك والملحد ، فهي تتضمن عنصرين هامين هما : الإيمان بوجود الله تعالى ، والإيمان بوحدايته ، وبذلك أشارت إلى أقسام الناس جميعاً ، مؤمن موحد ، وكافر ملحد ، ومؤمن مشرك . فهي تحدد مصير قائلها وذلك لأن معنى هذه الكلمة الطيبة : أنه ليس في هذا الكون أحد جدير بأن يعبد الناس ، ويسجدوا له بالطاعة وبطأطؤوا له رؤوسهم في العبادة ، ويركعوا إليه عند الشدة ، ويستعينوا به عند الحاجة . . . إلا الله تعالى . فهي — إذن — يتلخص فيها الإيمان الكامل . والخضوع التام ، والإقرار الصريح بأن العبودية لا تكون إلا لإله واحد دون سائر الآلهة الباطلة ، فإذا آمنت بذلك فستعلم أن الله تعالى لم يترك الناس بدون هداية وإرشاد ، وإنما بعث لهم مبشرين ومنذرين الذين آخروهم محمد بن عبد الله ، ولهذا جاء الإيمان به في الشطر الثاني لهذه الكلمة « لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وبعد الإيمان برسوله يستلزم منه الإيمان بالنور الذي أنزل إليه ، والصراط الذي هداه إليه : « وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .

فهذه الكلمة الطيبة تتضمن حقائق هامة ومعاني سامية منها الدلالة إلى اليقين الثابت بوجود الله تعالى ، وذلك أن هذا الكون الذي يعجز العقل الإنساني عن إدراكه ، وعن معرفة مبدئه ومنتهاه ، والذي تتجدد فيه الحوادث والمخترعات لا بد له من إله حي لا يموت أبداً ، عليم لا تخفى عليه خافية ، حكيم يضع الشيء في موضعه عن علم وبدقة وانتظام ، غالب على الأمور كلها مالك لقوى غير محبودة ، يستمد منه كل شيء

---

(١) سورة الأنعام ١٥٣ .

في هذا الكون أسباب حياته ورقيه ، ومنزه عن كل العيوب والنقائص (١) .  
ثم إن هذه الصفات الإلهية لا بد وأن تجتمع كلها في ذات واحدة بعينها ،  
ولا يمكن أن تكون في ذاتين قال تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا » (٢)  
ولهذا يقال : وفي كل ذرة من ذرات الكون دلالة على أنه واحد ، وذلك  
لأنه لا يمكن أن تتوزع صفات الألوهية بين أكثر من واحد بأن يكون هذا  
حاكماً ، وذلك عالماً ، وغيرهما رازقاً لأنه قد لا يحصل الاتفاق والتعاون  
بينهما فيكون نصيب العالم الدمار والخراب قال تعالى : « ما اتخذ الله من ولد  
وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلنا بعضهم على بعض  
سبحان الله عما يصفون » (٣) .

فإذا كانت هذه الكلمة هي الأساس الأول للإيمان واللبنة الأساسية  
الأولى للعقيدة ، والفارق الذي يميز بين الإيمان والكفر والإلحاد والإشراك  
فإن هذه الميزة العظيمة ، والفرق الكبير لا يتأتیان بمجرد النطق بها ، فإنك  
إذا كنت مصاباً بالصداع فلن ينفعك تكرار لفظ : ( الإسيرين ) ولو كان  
ألف مرة ، دون أن تتناوله فعلاً ، وينفعل بدمك وجسمك ، وكذلك هذه  
الكلمة الطيبة فهي وإن كانت تنقذ الإنسان من الحكم عليه بالكفر ، وتدخل  
قائلها في دائرة الإسلام وتعطيه فرصة للتعرف على الإسلام لكنها لن تجني  
ثمارها الحقيقية إلا إذا استقرت في سويداء قلبك ، وأفاضت إلى جوارحك  
وأعضائك فتنصهر في بوتقتها وتنفعل معها .

فكما أن من أيقن أن النار محرقة والسم مهلك يبتعد عنهما فكذلك من آمن  
بهذه الكلمة يبتعد عن كل شيء صغيراً كان أو كبيراً من الشرك والإلحاد  
في العقيدة والعمل .

فالإيمان بهذه الكلمة والعمل على مقتضاها قوة وعزة ، وسعادة وفلاح ،

(١) مبادئ الإسلام ص (٧٠) .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢ .

(٣) سورة المؤمنون ٩١ .

وفوز ورقى فى الآخرة والأولى ، والذين كفروا بها كتب لهم الخسران والخزى  
والخذلان ، والتذبذب وعدم الاستقرار . تعال نناقش هذه القضية وهذه  
الآثار هههه .

خلق الإنسان ضعيفاً فى تكوينه ، محتاجاً فى كل أهوره ، فهو محتاج  
للمستقبل حياته لأشور كثيرة ليست فى متناول يده ، فقد ينالها مرة ويحرم  
منها مرة أخرى (١) .

فالإنسان يرى المنافع ويريد الحصول عليها ، ويرى المضار والمصائب  
والأذى والأمراض فيحاول أن يدفعها عن نفسه فينجح مرة وتخيب آماله مرة  
أخرى فتضيق عليه جهوده وتنصب عليه المشاكل ، وهو مع ذلك يرى  
حواله الأمور العظيمة التى تملأ عينه هيبة وجلالة ورعباً ، كالجبال الراسيات ،  
والأنهار والمحيطات ، والبهائم والسباع الضارية الخيفة ، كما يشاهد عواصف  
الرياح وزلازل الأرض والرعده والبرق وتقلب الليل والنهار ، والشمس والقمر  
فيشعر الإنسان بضعفه أمامها وينشأ فى قلبه الشعور بحاجته إلى من يحميه ،  
فيتجه الإنسان الجاهل إلى هذه الأشياء العظيمة أو الخيفة فيتخذ منها ( الآلهة )  
فلذلك نرى عباد الأرض ، والشمس ، والنار ، والبقر ، والأصنام ،  
والأنهار . والجبال وغير ذلك فيسجد لها ويطلب منها الحماية ، ولكن عندما  
ينفث هذا الجهل ، وينشرح قلبه بقبس من نور العلم يصل إلى نتيجة أخرى  
أعمق من المظاهر الخارجية ، فيرى أن هذه الكائنات ضعيفة أيضاً ، فيرى  
أن الموت يدرك أكبر حيوان كما يدرك أضعفه ، ويرى أن أكبر جبل ينهار  
أمام زلزال عنيف . وأن أكبر الأنهار تجف وتفحل عندما لا تجد المساء  
الكافى ، كما يرى أن الرياح ليست لها إرادة واختيار وأن الشمس والقمر  
والنجوم — بل الكون كله — مسخرات وخاضعة لنظام مطرد لا تكاد تخرج  
منه أو تخالفه قيد شعرة فعند هذا التفكير ينهض من رقاوته ، ويستيقظ من  
غفلته فيرى ضعف هذه الكائنات وأنها لا تستطيع أن تدفع عن نفسها الضرر ،  
( فمن لم يكن لنفسه فكيف يكون لغيره ؟ ! ) كما رأى الأعرابى الحارس

(١) انظر مبادئ الإسلام ( ٦٦ )

لأحد الأصنام أن ثعلباً بال على صنمه الذى يعبده قومه فتفكر فيه كثيراً وعمل معادلة بسيطة في قلبه : كيف يستطيع الثعلب أن يبول على الإله ؟ فلو كان إلهاً لكان أولى بدفع الضرر والإهانة عن نفسه ، فهان الصنم ولما هان لم يعد يستحق التقدير . بله التعظيم والسجود فآمن في الحال .

هكذا يصل الإنسان بفكره العادى المتنور إلى وجود إله لهذا الكون أكبر وأعظم مما يشاهده ، لكن قد يبقى معه الاعتقاد بإعطاء منزلة من منازل الألوهية إلى غير الله تعالى بعد الاعتراف بوجود إله عظيم يدبر الكون ، كما كان حال أكثر الناس . قال تعالى : « وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون » (١) .

وقد كان المشركون يقولون : « ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى » (٢) . فإذا أكثر الناس مؤمنون — حسب الفطرة — بوجود إله ، لكن المشكلة تكمن في قضية الإشراف ولهذا جاءت كلمة التوحيد منصبة على هذا الجانب فنفت كل آله سوى إله حكيم خبير هو ( الله ) .

فرحلة التوحيد تأتى بعد مرحلة الإيمان بوجود الإله وذلك عندما يترقى تفكير الإنسان ويزداد بصيرة وفهماً يقل أمامه عدد الآلهة شيئاً فشيئاً فيتأمل فيهم واحداً واحداً فيصل إلى أنهم ليسوا آلهة بحق ، بل كلهم مخلوقات مثله إن لم يكونوا أقل منه . وأكثر من ذلك أن الكون كله مسخر للإنسان وخادم له ، إذن لماذا يكون هو خادماً بل عابداً له ، ولماذا قلب الوظيفة ، فهو أشرف مخلوق . وهو خليفة الله في الأرض ، فالكون كله حتى الملائكة سجدوا له وخضعوا له ، حتى لا يسجد هو لغير الله تعالى .

ثم يتفكر جلياً أن شخصاً واحداً — وهو الشيطان — لم يسجد للإنسان لذلك طرده الله تعالى من رحمته ولعنه مع أنه كان يسجد لله تعالى ويقر بوحدانيته !! ويتدبر الإنسان : كم قدر الله تعالى الإنسان ؟ وكم عظمه وأعطاه من قدر ؟

(١) سورة يوسف ١٠٦ .

(٢) سورة الزمر ٣ .



فإذن لماذا يهبط هو بنفسه إلى مرتبة الحيوانات ؟ فما أحقر الإنسان وأذله إذا سجد لمخلوق أقل شأنًا منه ! . « أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون (١) » فهل يسجد للأصنام التي لا تسمع ولا تتكلم ؟ أو هل يسجد للحيوان الذي لم يكن لديه العقل والتدبير ؟ أم لأخيه الإنسان ؟ حاشا للعقل — الذي هو أمانة الله عنده — أن ينزل إلى هذا المستوى الحقير . وحاشا للعقل — إذا ترك هو ونفسه — أن يؤمن بهذه الأوهام الواهية التي نتجت كلها عن الجهالة والضلالة . .

لذلك فقيمة التفكير والعقل تصل إلى : « لا إله إلا الله » الذي تنتج منه هذه الآثار وهي السعادة والعزة للمؤمن بالتوحيد . وهل هناك عزة أكثر من أن تخرجك هذه الكلمة من السجود للمخلوقات إلى السجود لرب العالمين ؟ .

كما أن هذه الكلمة تدخل المؤمن إلى آفاق رحبة واسعة ، وتخرجه من عالم المادة والشهادة إلى السمو والنفحات الإلهية . فالمؤمن ليس ضيق النظر بل هو يؤمن بمن خلق السموات والأرض ويملك الكون كله ، الذي يصفه في صلاته بأنه : « رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين » .

فإذن ينظر إلى خلق ربه ، والكون الذي سخره له . قال تعالى : « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » (٢) .

كما أن الإيمان بهذه الكلمة يؤدي إلى العزة الحقيقية التي تليق بالإنسان « والله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون » (٣) . وذلك لأنه يعلم أن الله الواحد هو صاحب الحقيق للكون كله ، للمنافع والمضار ، والإحياء والإماتة ، والرزق الواسع ، والقتل والضيق ، فالأمر كله لله ،

(١) سورة الأعراف ١٧٩ .

(٢) سورة يونس ١٠١ .

(٣) سورة المنافقين ٨ .

فلماذا الخضوع لغير الله تعالى ؟ ولماذا الخوف من غيره ؟ ولماذا الشكر والحمد والثناء لغيره ؟

والمؤمن مع هذه العزة التي تكونها « لا إله إلا الله » لا يكون متكبراً جباراً بطراً ، ولا يمكن أن يكون مغروراً بالدنيا وزينتها ، بالقوة والجاه والسلطان ، وذلك لأن هذه الكلمة تعلمه بأن ما أوتي في الدنيا فهو هبة من الله تعالى وأنه استخلفه عليها ليمتحنه بها ، إذن فالمؤمن خائف من غضب الله تعالى ، وجَل متواضع حينَ لَبَّ « وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً . . . » (١) .

أما غير المؤمن فهو يتكبر ويتجبر إذا حصلت له نعمة المال أو الجاه ويتصور أنها أتته بسبب علمه أو قوته فيسندها إلى نفسه فيطغى « كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى » (٢) ويقول كما قال قارون : « قال إنما أوتيته على علم عندى » (٣) في حين أن المؤمنين نصحوه بقولهم : « لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا نفس نضيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين » (٤) . وأيضاً فإن من عرف : « لا إله إلا الله » يعد نفسه للقائه والتقرب إليه ، وزكية نفسه بالعمل الصالح حتى يظفر برضاه ، ويشعر بمسئولية شخصية أمام هذا الإله الخالق الكريم المعطى الصمد القاهر .

أما غير المؤمن فيقضى حياته لهواً ولعباً فإن كان ملحداً فليس له وراء المادة من شيء ، ولا يعرف إلا الدنيا وزخارفها ، وإن كان مشركاً فإنه يعيش على آماني كاذبة : فمنهم من يقول : إن المسيح قد كفر عن ذنوبنا وضحى بنفسه في سبيل تحمّل خطايانا عند أبيه ، ومنهم من يقول : نحن أبناء الله وأحباؤه فلن يعدبنا بذنوبنا ، ومنهم من يقول : إنا سنتشفع عند الله بكبرائنا

(١) سورة الفرقان ٦٣ .

(٢) سورة الملق ٦ : ٧ .

(٣) سورة القصص ٧٨ .

(٤) سورة القصص ٧٦ ، ٧٧ .

وأنتقيائنا ، ومنهم من يقدم الندور والقرايين إلى آلهته ويزعم أنه قد نال بذلك  
إجازة في العمل كيفما يشاء (١) .

كما أن المؤمن بهذه الكلمة مطمئن القلب بالسكينة والاطمئنان لا يعرف  
اليأس والقنوط فهو يؤمن بأن نعم الله لا تعد ولا تحصى ، فلو أهيئ في الدنيا  
وطرد من كل باب ، وضاعت عليه سبل العيش فلن يضيق قلبه ؛ لأنه متصل  
بمن له خزائن الأرض والسموات « هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند  
رسول الله حتى ينفضوا والله خزائن السموات والأرض ولكن المنافقين لا  
يفقهون » (٢) .

وباختصار فالإيمان بالله تعالى وحده عزة وقوة وسعادة واطمئنان . وعزم  
واقلام ، وصبر وثبات ، وعمل وتوكل ، وإخلاص وجهاد ، وتعلق بمن يملك الكون  
كله وإخراج من ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة . قال تعالى : « ومن أعرض  
عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى » (٣) وقال تعالى :  
« وليل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا  
حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » (٤) .

جعلنا الله تعالى من المتفشين بظلال « لا إله إلا الله » والعاملين بمقتضاها ،  
والحاملين رايتها ، والمطبقين لمقتضياتها ، كما نسأله حسن الختام وهو مولانا  
فنعم المولى ونعم النصير .

• • •

---

(١) مبادئ الإسلام (٧٤) .

(٢) سورة المنافقون ٧ .

(٣) سورة طه ١٢٤ .

(٤) سورة النحل ٣٠ .



من ابي يوسف الشريفي اما رحمه الله  
من عباده الرعا بولي بالقطب  
عليه الله معقول رحمه وبارك في  
الله خير ان وما يصح ان الذي اسير  
كنا بخط القليلين

مطل الغني طلبه يحمل الله من اصابته  
المصدر في فاعله ويحمل الله من اصابته  
المصدر في مفعوله

رعي الزايع في ان يفتقر  
عن ان يصعد من فوقه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب  
وحيات انت انت انت انت

رسالة في معنى لا اله الا الله للامام العبد

المفاضل خينة اسلمه نساج

بدر الدين محمد بن عبد الله النركشي

٩٠ خزينه

ورايه بخط

يطلب في معنى قول ابن عباس ان يخلد برحمته واعاقلنا  
عسر ليس من ان لا عسر فان معه بيسرا من بركتيه  
مقارنا له ونحوه ليسوا اخر والذي يدل على ذلك امير  
قوله تعالى فان مع العسر يسرا وقوله سيجعل  
الله بعد عسرا يسرا فاما اليسر المقارن للعسر فهو  
توقع زوال العسر فان توقع حصول اليسر بيسر فان الانسان  
انما كان في بؤسة وكان متوقفا لزايا راجيا لحصول اليسر بعد  
ما تنتهي البؤسة عليه واما اليسر الذي بعد العسر فظاهر  
مضادا بعد اليسرين التوقع والاخر التوقع انه

قال صاحب المنهاج في الكفر في قول العبد بن رضى  
الله عنه العجز عن ذلك الا وراك ادراك اي اذ علم  
ان لم من لا يعلم ذلك هذا الله تعالى فكان الاربيل  
عليه العلم به عدم العلم به انه  
ويخطا بغير  
في الحديث من مسعادة المؤمن خفة عار صميم  
فيل هو ان يفت عار صميم من الشعر وفيل  
انما خفة العار صميم هذا كناية عن كفة  
الذكر لا يزال يجره انما كناية عن كفة  
تطاي في الخطا

منه  
ارادت في تعاقب  
يا كمال مصنف

الفرق بين التمهيد والتمهيد التمهيد التوطي والتوبة والاصلاح ومن تمهد  
التمهيد وقوله تعالى جعل لكم الارض مهادا وقوله وجهدت له تمهيدا والتمهيدا لا هنا  
والسكوت لجهنم جهدت النار طفت وقوله تعالى وتراب الارض دعاية فاعلم ان  
التمهيد المالك في ثم الرسالة كنا بخط القليلين

ينبغي الحماق للفظ ان يجد نفسه في مجرا كبر  
خلايم قال مجزى العاص المر حيث جعل نفسه ان رتبها ارفع  
وان ومنهما انضعت قال الشاعر وما المرو الا حيث جعل فقم  
ففي صالح الاعمال فغسلنا بعض

قوله واعلم ان المحاسن احاسن جمع  
احسن افعال تفصيل وانما حسن المواضع  
الحسنة من العبد ان واحد عسر كقصد  
اولا واحده وفي في حاسن احي  
لغرضه سر في الامور بانها  
وهي باحاديث في احي  
اسم من كرم ابي ح

على انما انما  
ما في الامور  
انما انما  
انما انما  
انما انما





يتم كل الأمانة فتقول بالاعيم ما هو جواب له اي دين زعموا ذلك في دينه  
فما فعل لهم فقتلوا الموت ولن يخنوه كما بعد قوله فل ان كانت لكم  
الدار الآخرة عند الله خالصة اي ان كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة  
فقتلوا الموت لأن استحيي لا تكون في دار الكرامة التي أعدها الله للذين  
لا وليا به وعباده علي وفق هذا القول كما قوله تعالى لن تراني الماصح  
ولم يروني كتب ذكر العالم بمصا في الكلام ما اثبتته هنا من الكلام في حرف النون  
ونفي من حروف النون وليعلم أي نفي وإن كن الحوات في الاشتراك في  
النون كونهن الحوات غلات يتبين في نسخة النون بأسباب وعلامات  
فنفذ سبويه أن لم حرف نون الفعل ولن حرف نون لتسيفعل ولا نون الفعل  
يعني بذلك أن لا موصوغة لنفي الفعل المستعمل مطلقا وقد بيني بها  
المصنف اي عند التكرار نحو قوله فلا صدق ولا صلي وعند النفي كقولهم لا  
فلا تفهم العتية وعند الدعاء كقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنظمت  
سبحوا ما هو بلفظ الدعاء كقوله كبروت سنكروما هو مرددين بمعنى الدعاء  
لأنه لا ينفصل عن الدعاء ولا ينفصل عن الدعاء ولا ينفصل عن الدعاء  
كما مر هذا آخر ما وجد بخط مولف وقد حصل الفهم في يوم الأحد  
في الثاني من ربيع الحرسنة ٩٥

آخر الصفحة من نسخة الأصل وفيها تأريخ نسخها وكونها من نسخة المؤلف













رسالة في

معنى

لا اله الا الله

للإمام العلامة بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

(ت ٧٩٤ هـ)

تحقيق وتعليق

على محيي الدين علي القسري داغلي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ  
وَسَلِّمْ ] <sup>(١)</sup> .

الحمد لله حمداً يُوَافِي نِعَمَهُ ، وَيُكَافِي مَزِيدَهُ ، وَالصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ <sup>(٢)</sup> عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، ذُو <sup>(٣)</sup> الْمَنَاقِبِ الْحَمِيدَةِ ،  
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ مَا دَارَ الزَّمَانُ بِسَيْطِهِ وَمَدِيدِهِ .  
وبعد :

فهذه فَوَائِدُ جَمَّةٌ ، وَفَرَايِدُ يُغْنِي بِهَا ذُو الْهِمَّةِ ، غَالِبُهَا  
أَبْكَارُ <sup>(٤)</sup> عَزِيزَةُ الْوُجُودِ ، رَخِيصَةُ الْأَسْعَارِ ، تَتَعَلَّقُ بِكَلِمَةِ  
« لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » عُلَّقَتْهَا فِي لَيْلَةٍ أَقْلَقَنِي فِيهَا رَائِدُ الْفِكْرِ ،  
وَتَشَعَّبَاتُ النَّظَرِ ، لَيْسَ لِي فِيهَا سَمِيرٌ غَيْرُ الْمِخْبَرَةِ  
وَالسَّرَاجِ ، وَلَا أَنْيْسُ غَيْرُ الْفِكْرِ الْوَهَّاجِ هَذَا وَبَحْرُهُ

(١) ما بين الحاصرتين لم يرد في س .

(٢) في الأصل (التسليم) .

(٣) هكذا في الأصل ونسخة - س - وعلى هذا فرفع « ذو » على  
القطع ، أى كونه خبراً مبتدأً محذوف تقديره : هو ذو المناقب .

(٤) أبكار جمع « بكر » بكسر الباء أى العذراء والمراد به هنا كل فعلة  
لم يتقدمها مثلها ، أى مبتكرة لم يسبق إليها غيره . القاموس المحيط (٢ / ٣٩٠) .

شديد الأمواج ، سريع الازدواج ، إلى أن أسفر<sup>(١)</sup>  
الصبحُ فأعلنَ بالابتهاج ، وأنتجتْ مقدماته أشرفَ  
الإنتاج ، فسيرتُ من عالم الأفكار إلى عالم الاستبصار ،  
واستغفرتُ العزيز الغفار .

[ وَرَبَّنْهُ عَلَى فصول ]<sup>(٢)</sup> :

الأولُ : « لا » نافية للجنس<sup>(٣)</sup> محمولة في العمل  
على نقيضها : « إنَّ »<sup>(٤)</sup> .

(١) أى أضواء وأشرق . القاموس المحيط (٥٠ / ٢) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط عن - س -

(٣) لفظ « الجنس » له معان كثيرة باعتبارات مختلفة ، ففي عرف المنطق هو أعم من النوع ، حيث عرفوه بأنه كلى يطلق على أفراد كثيرة مختلفة بالحقيقة في جواب : ما هو ؟ ، مثل « الحيوان » و « الجسم » وفي عرف النحاة - وهو المراد هنا - هو الماهية - أى حقيقة ذلك الشيء دون النظر إلى الأفراد بعينها ، فمثلاً قولنا : « الرجل خير من المرأة » للجنس - أى أن ماهية الرجل من حيث هي خير من ماهية المرأة من حيث هي . وإلا فهناك بعض النساء خير من بعض الرجال .

والجنس - أو الماهية - يتحقق بواحد أو أكثر إذا كان الكلام مثبتاً مثل : عندى رجل « فيتحقق بوجود واحد وأكثر ، أما إذا كان منفيّاً فيعم مثل : لا رجل في الدار .

راجع التعريفات للسيد شريف ( ص ٤٢ ) ولسان العرب ( ٧٠٠ / ٨ )  
والقاموس المحيط ( ٢١٢ / ٢ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١٣٦ / ٢ )  
وكشاف مصطلحات الفنون للتهانوى مادة « جنس » ، ومصباح المنير ( ١٢١ / ١ ) وشرح المفصل ( ١٩ / ١ ) .

(٤) أى أن لفظ « لا » فى : « لا إله إلا الله » معناها نفي الجنس أى -



واسمها معربٌ ، ومبنيٌ<sup>(١)</sup> ، فَيَبْنِي إذا كان مفرداً  
نكرةً على ما كان يُنْصَبُ بِهِ .

- الماهية ، قال ابن عقيل : « والمراد بها » لا « التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله » .

فمعنى : « لا رجل في الدار » أى لا يوجد هذا الجنس في الدار .

وأما عملها فهو كعمل « إن » وهو نصب الاسم ورفع الخبر .

وقوله : « على نقيضها : إن » أى تعمل « لا » عمل « إن » التي هي نقيض « لا » وذلك لأن « لا » للنفي أو تأكيد ، وأما « إن » فلتأكيد الثبوت والتحقق . قال سيبويه : « ونصبها - أى نصب « لا » - كنصب « إن » لما بعدها » .

قال المبرد : فإذا قلت : « لا رجل في الدار » لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره ، فهذا جواب قول القائل : هل من رجل في الدار ؟ ، لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره ، ولذلك أعلمت عمل : « إن » .

راجع لتفصيل ذلك : الكتاب لسيبويه ( ٢٧٤ / ٢ ) والمقتضب للمبرد ( ٣٥٧ / ٤ ) وشرح ابن عقيل على الإلفية ( ٣٩٣ / ١ ) والمفصل للزمخشري مع شرحه لابن يعيش ( ١٠٥ / ١ ) وحاشية الصبان على الأشموني على الألفية ( ١٣٤ / ٢ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٥٥ / ١ ) والإنصاف ( ص ٢٢٥ ) والأمالى للشجرى ( ٢٢٢ / ٢ ) وشرح التصريح على التوضيح ( ٢٣٥ / ١ )

(١) لا يخفى أن اسم « لا » التي لنفي الجنس إما أن يكون مضافاً مثل : لا غلام رجل حاضر ، أو مشابهاً للمضاف مثل : لا خيراً من زيد راكب ، أو مفرداً مثل : لا رجل ، والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه به . وقد اتفق النحاة على أن اسم « لا » معرب إذا كان مضافاً أو مشابهاً به ، واختلفوا في المفرد فذهب الجمهور إلى أنه مبني ، وذهب الكوفيون والزرجاج إلى أنه معرب ، وذهب المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثني أو جمعاً سالماً يكون معرباً مثل لا مسلمين ، أو مسلمين - بفتح الميم أو بكسرها . -

وَسَبَبُ بَنَائِهِ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ « مِنْ »  
الاستغراقية <sup>(٢)</sup> .

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ظُهُورُهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

— ثم القائلون ببناء اسم « لا » إذا كان مفرداً اختلفوا في سبب بنائه ،  
فذهب بعضهم إلى أن سببه تضمنه معنى الحرف ، وذهب آخرون إلى أن  
بنائه لتركبه مع « لا » كتركيب خمسة عشر .

انظر : المقتضب ( ٣٥٧ / ٤ ) وحاشية الصبان على شرح الأشموني  
( ١٣٤ / ٢ ) وشرح ابن عقيل ( ٣٩٦ / ١ ) والإنصاف ( ص ٢٢٥ ) وشرح  
التصريح ( ٢٣٩ / ١ ) .

(١) الأصل في الاسم أن يكون معرباً ، ولذلك لا يبنى إلا لوجود شبه  
بينه وبين الحرف ، كالشبه الوضعي — بأن يكون وضع الاسم على حرف  
أو حرفين — مثل التاء ونا في نصرتنا . وكالشبه المعنوي — بأن يكون الاسم  
متضمناً معنى من معاني الحرف كالاستفهام — وكالشبه الاستعمالي مثل أسماء  
الأفعال .

راجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٩٥ / ١ ) وشرح التصريح  
( ٤٦ / ١ — ٥١ ) .

(٢) قال ابن يعيش : بنيت « لا » مع النكرة ، لأنها لما وقعت في  
جواب « هل من رجل عندك ؟ » على سبيل الاستغراق وجب أن يكون  
الجواب أيضاً بحرف الاستغراق — أي من — ليكون الجواب مطابقاً للسؤال  
فكان قياسه : « لا من رجل في الدار » ليكون النفي عاماً كما كان السؤال عاماً ،  
ثم حذفت « من » من اللفظ تخفيفاً وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى  
لتضمنه معنى الحرف .

راجع : شرح المفصل ( ١٠٥ / ١ — ١٠٦ ) وحاشية الصبان على  
الأشموني ( ١٣٩ / ١ ) .

(٣) سقط ( ذلك ) من — س —

فَقَسَامَ يَنُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ

وقال : أَلَا . لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ <sup>(١)</sup>

وَقِيلَ : بُنِيَ لَتَرْكَبُهُ مَعَهَا تَرْكِبَ خَمْسَةِ عَشَرَ <sup>(٢)</sup>

---

(١) هذا البيت استشهد به العيني في شرح شواهد الألفية ( ٣٣٢ / ٢ )  
وصاحب التصريح على التوضيح ( ٢٣٩ / ١ ) والسيوطي في جمع الجوامع  
( ١٤٦ / ١ ) والأشعري في شرحه على الألفية ( ١٣٤ / ٢ ) والشاهد فيه  
ظهور - من الاستغراقية مع لا . ( وهو من بحر هزج )  
(٢) قال سيبويه : « فجعلت - أي لا - وما بعدها كخمسة عشر في  
اللفظ » .

وقال المبرد في تعليل ذلك : « لأنها - أي لا - جعلت وما عملت فيه  
بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر » ثم ذكر أنه لا يمنع أن يكون الحرف مع  
الاسم اسماً واحداً فقال : « هذا موجود معروف نقول : قد علمت أن زيدا  
منطلق فـ : « إن » حرف وهي وما عملت فيه اسم واحد ، والمعنى علمت انطلاق  
زيد » . والدليل على أن « لا » وما عملت فيه اسم : قولهم : غضبت من  
لا شيء ، وجئت بلا مال .

وهذا رأى سيبويه وجماعة ، ويؤيدهم أنه إذا فصّلت بين « لا » وبين  
اسمها بشيء يكون عربياً .

هذا وقد أشار الزركشي إلى ضعف هذا القول حيث عبر عنه بـ :  
« قيل » وهذا ما عليه كثير من النحاة فقد قال المحقق الرضي : « والحق أن  
نقول : إنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لأن قولك : « لا رجل » نص  
في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل .

راجع الكتاب ( ٢٧٥ / ٢ ) والمقتضب ( ٣٥٨ / ٤ ) وشرح الرضي  
( ٢٥٦ / ١ ) .

وعن السيرافي<sup>(١)</sup> والزجاج<sup>(٢)</sup> : أَنَّ حَرَكَةَ « لا رَجَلَ »  
 ونحوه حَرَكَةُ إِعْرَابٍ ، وإنما حذف التنوين تخفيفاً<sup>(٣)</sup> ،  
 ويدل على ذلك الرجوعُ إلى [ هذا ]<sup>(٤)</sup> الأصل في الضرورة  
 كقوله :

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي شيخ  
 الشيوخ ، وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه والشعر والعروض والقرآن ،  
 والقراقرض والحديث والكلام والحساب والهندسة ، أفق في بغداد خمسين سنة  
 فما وجد له خطأ . ولد بالسيراف قبل سنة ( ٢٧٠ هـ ) وتوفي ببغداد سنة  
 ( ٣٦٨ هـ ) وله تصانيف كثيرة منها شرح كتاب سيديويه وغيره .

راجع لترجمته : الجواهر المضية ( ١٩٦ / ١ ) ، وبغية الوعاة للسيوطي  
 ( ٥٠٧ / ١ ) ووفيات الأعيان ( ١٣٠ / ١ ) ولسان الميزان ( ٢١٨ / ٢ )  
 والأعلام ( ٢١٠ / ٢ ) .

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل : أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو  
 واللغة ولد في بغداد سنة ( ٢٤١ هـ ) وتوفي بها سنة ( ٣١١ هـ ) ، وله مؤلفات  
 قيمة من أهمها « معاني القرآن » والاشتقاق ، والأمل وغيرها .

راجع لترجمته : بغية الوعاة ( ٤١١ / ١ - ٤١٣ ) ومعجم الأدباء ( ٤٧ / ١ )  
 ونزهة الألباب ( ص ٣٠٨ ) وإنباه الرواة ( ١٥٩ / ١ ) وتأريخ بغداد  
 ( ٨٩ / ٦ ) والأعلام ( ٣٣ / ١ ) .

(٣) راجع لتفصيل قول السيرافي والزجاج : شرح الرضي على الكافية  
 ( ٢٥٥ / ١ ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ١٠٦ / ١ ) والإنصاف ص ( ٢٢٥ -  
 ٢٢٨ ) .

(٤) هذا سقط ( هذا ) من - س -

أَلَا رَجُلًا جزاءُ الله خيراً

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَبَيُّتٍ<sup>(١)</sup>

ولا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا<sup>(٢)</sup>

(٢) هذا البيت استشهد به سيبويه في الكتاب (٢ / ٣٠٨) وقد أسنده الأزهري في التهذيب إلى أعرابي وهو عمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي . و « محصلة » معناها المرأة تحصل تراب المعدن كما قال صاحب القاموس وغيره ، وقال البغدادى : وهذا التفسير كما ترى ركيك ، والظاهر ما قاله الأزهري في التهذيب وهو أن هذا البيت لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، فعلى هذا تكون الصاد في « محصلة » مفتوحة ، وأنشده الأخفش وقال « محصلة » موضع يجمع الناس أى يحصلهم .

و « تبئت » روى بفتح التاء من « بات » بمعنى دخل في وقت الليل ، وروى أيضاً بضم التاء مضارع « أبأت » أى تجعل لى بيتاً — أى امرأة بنكاح . والشاهد نصب « رجلاً » وتنوينه للضرورة ( والبيت من البحر « الوافر » ) . راجع مع الهوامع ( ١ / ٥٨ ) وشرح شواهد المغنى ( ص ٧٧ ، ٢٠٩ ) والأشموني على الإلفية ( ٢ / ١٤٨ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٢٦٢ ) . والقاموس المحيط ( ٣ / ٣٦٩ ) .

(١) أجاب الزركشى عن هذا البيت بأنه لا دليل فيه ، وتوضيح ذلك أن « ألا » هنا كلمة واحدة للتحضيض — كما ذهب إليه الخليل وسيبويه — وليست مؤلفة من الهزمة و « لا » لنفى الجنس حتى يرد علينا أن اسم « لا » معرب محذوف . وتقدير البيت على هذا : ألا تروننى رجلاً . . فرجلاً مفعول لفعل محذوف وهذا كقولته تعالى ( ألا تحبون أن يغفر الله لكم ) سورة النور : ٢٢ قال سيبويه : وسألت الخليل ( رحمه الله ) عن قوله :

أَلَا رَجُلًا . . . فزعم أنه ليس على التثنية ، ولكنه بمنزلة قول الرجل فهلاً خيراً .

وذهب يونس إلى أن الهزمة للاستفهام ، و « لا » لنفى الجنس ، فتكون =

وإن<sup>(١)</sup> لم يكن مفرداً - وأعني به المضاف والمشبّه به<sup>(٢)</sup> أعرب نصباً نحو : لا خيراً من زيد .

الثاني : « لا » هذه تخالف « إن » من أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا في النكرات بخلاف « إن »<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أن اسمها إذا لم يكن عاملاً كما في :

---

= « ألا » للتمنى ، وعلى ذلك فتتوين « رجلاً » للضرورة والاضطرار .  
راجع الكتاب لسيبويه ( ٣٠٨ / ٢ ) وشرح الرضى ( ٢٦٢ / ١ ) والأشموقي  
على الألفية ( ١٤٩ / ٢ ) وشرح التصريح ( ٢٤٦ / ١ ) .  
( ١ ) فى - س - ( فإن ) .

( ٢ ) إن لفظ « المفرد » له إطلاقات كثيرة ، فيذكر « المفرد » ويراد به  
غير المثنى والجمع ، ويطلق أيضاً على غير المركب وغير الجملة . وفى عرف  
المنطق ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه .

لكن المراد بالمفرد هنا ما لا يكون مضافاً ولا مشبهاً به

راجع التعريفات للسيد ( ص ١١٧ ) وشرح ابن عقيل ( ٣٩٦ / ١ ) .  
( ٣ ) قال سيبويه : واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا  
الباب لأن : « لا » لنفى الجنس لا تعمل فى معرفة أبدأ ، فأما قول الشاعر :  
( لا هيثم الليلة للمطر ) فإنه يجعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين .  
وقال ابن عقيل وغيره أن « لا » لا تعمل إلا إذا كان اسمها وخبرها نكرتين  
ولم يشترط ذلك فى « إن » .

راجع الكتاب ( ٢٧٤ / ٢ ، ٢٩٦ ) وشرح ابن عقيل ( ٣٩٤ / ١ )  
وشرح الرضى ( ٢٥٧ / ١ ) وشرح التصريح ( ٢٣٥ / ١ ) والمقتضب  
( ٣٥٧ / ٤ ) .

« لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فَإِنَّهُ يُبْنَى <sup>(١)</sup> . وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّبَبُ فِي عِلَّةِ  
بِنَائِهِ .

الثالث : أَنَّ ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها نحو :  
« لَا رَجُلَ قَائِمٌ » بما كان مرفوعاً به قبل دخولها [ لا بها ] <sup>(٢)</sup>  
وهو قول <sup>(٣)</sup> سيبويه <sup>(٤)</sup> . وَخَالَفَهُ الْأَكْثَرُونَ <sup>(٥)</sup> . وَلَا خِلَافَ

---

(١) أى إذا كان اسمها مفرداً غير مضاف ولا مشبه به يبنى على الفتح  
كما سبق وأما اسم « إن » فلا يبنى لأجل وجوده مع « إن » .  
راجع المصادر السابقة .  
(٢) سقط : من - س -

(٣) راجع الكتاب لسيبويه ( ٢٩٩ / ٢ ) أى أن « لا » التى لثنى الجنس  
لا تعمل فى خبرها إذا كان اسمها مفرداً فثلاً : « لا رجل فى الدار ظريف »  
يقول سيبويه : « لا رجل » مبنى على الفتح وفى محل الرفع مبتدأ ، وظريف :  
خبر المبتدأ ، وهذه النظرة تابعة من مذهبه فى أن « لا رجل » مركب  
كخمسة عشر أما إذا لم يكن اسمها مفرداً فتعمل « لا » فى اسمها بالنصب وفى  
خبرها بالرفع وقال غيره تعمل « لا » فى الحالتين .  
راجع شرح الرضى ( ١١١ / ١ ) .

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى بالولاء ، أبو بشر ، إمام النحاة  
وأول من بسط علم النحو ، ولد فى إحدى قرى شيراز سنة ١٤٨ هـ ، ثم قدم  
البصرة ولزم الخليل بن أحمد ففاقه وصنف كتابه المسمى : كتاب سيبويه  
فى النحو قال فى حقه النحاة : لم يوضع فى النحو مثله لا قبله ولا بعده . مات  
سنة ( ١٨٠ هـ ) على الراجح . ولفظ سيبويه فارسى معناه رائحة التفاح .

انظر لترجمته : البداية والنهاية ( ١٧٦ / ١٠ ) وتأريخ بغداد ( ١٩٥ / ١٢ )  
وطبقات النحويين ( ص ٦٦ ) وبغية الوعاة ( ٢٢٩ / ٢ ) الأعلام ( ٢٥٢ / ٥ )  
( ٥ ) حيث ذهبوا إلى أن خبر « لا لثنى الجنس » مرفوع بهاسواء كان  
اسمها مفرداً أو غير مفرد . راجع شرح الرضى على الكافية ( ١١١ / ١ ) .

بين البصريين أَنَّ ارتفاعَهُ بها إذا كَانَ عاملاً (٢ - أ) (١).

الرابع : أَنَّ خبرَهَا لا يتقدمُ على اسمِهَا ولو كان ظرفاً أو مجروراً (٢).

الخامس : أَنَّهُ يجوز إلغاؤها إذا تكررت نحو :  
« لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وإِثْنُ فَتَحِ الاسمين ورفعَهُمَا  
والمغايرةُ بينهما (٣).

(١) بين الزركشى هنا محل النزاع بين البصريين في خبر « لا لنفى الجنس » بأن النزاع في خبرها إذا كان اسمها مفرداً مبنياً حيث ذهب سيويوه حينئذ أن خبرها مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول « لا » أى أن « لا » إذا تركبت مع اسمها وصار اسمها مبنياً لا تعمل في الخبر ، وذلك لأنه لما صار الاسم الذى كان معرباً بسببها مبنياً وكان تركبها معه سبباً لبنائه استبعد أن يكون الخبر معمولاً لها ، وأما غيره من البصريين فلم يفرقوا بين الحالتين . وإذا لم يكن اسمها مفرداً فلا خلاف بينهم وبين سيويوه في ارتفاع الخبر بها .

(٢) أى أن « لا لنفى الجنس » لا تعمل إذا فصل بينها وبين اسمها حتى ولو كان هذا الفصل بالظرف أو المحرور وذلك كما قالوا للضعف عملها .

راجع : شرح التصريح على التوضيح ( ٢٣٦ / ١ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٥٧ / ١ ) والمتمتع بلامبرد ( ٣٦١ / ٤ ) والكتاب ( ٢٧٦ / ٢ ) .

(٣) أى يجوز فيه خمسة أوجه :

- ١ - فتح الاسمين وهما « حول » و « قوة » على البناء .
- ٢ - ورفعهما مع التنوين على الابتداء أى تلغى « لا » عن العمل لتكرارها .
- ٣ - وفتح الأول وهو « حول » مع رفع الثانى .
- ٤ - وفتح الأول أيضاً مع نصب الثانى على الإعراب أى مع التنوين فيكون الثانى معطوفاً على محل اسم « لا » وتكون « لا » زائدة بين العاطف والمعطوف عليه .
- ٥ - رفع الأول مع فتح الثانى على البناء . ومن الجدير بالإشارة على أن -



السادس : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم نحو :  
( قَالُوا لَا ضَيْرَ )<sup>(١)</sup> .

ونميم<sup>(٢)</sup> لا تذكرة حينئذ<sup>(٣)</sup> .

الثالث : اعلم أن « لا » لفظ مشترك<sup>(٤)</sup> بين النفي ،  
وهي فيه على قسمين :

---

=الرفع إنما يكون باعتبار كونه مبتدأ أو كون « لا » تعمل عمل ليس أو معطوفاً  
على محل « لا » مع اسمها عند سيبويه .

راجع الكتاب لسيبويه ( ٢٨٤ / ٢ - ٢٨٥ ) وشرح ابن عقيل ( ٣٩٩ / ١ )  
وشرح الأشموني ( ١٣٩ / ١ ) وشرح التصريح على التوضيح ( ٢٤٠ / ١ ) .  
( ١ ) جزء من آية ( ٥٠ ) من سورة الشعراء .

( ٢ ) المراد بـ « نميم » قبيلة نميم التي كانت تسكن أرض نجد والبصرة  
والحامة والعذيب ثم تفرقوا في الحواضر والبوادي وجاهلهم الكبير : نميم بن  
مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر . قال ابن حزم : هم قاعدة من أكبر  
قواعد العرب .

راجع جبهة الأنساب ( ١٩٦ ) ومعجم قبائل العرب ( ١٢٦ / ١ )  
والأعلام ( ٧١ / ٢ ) .

( ٣ ) إذا دلت قرينة على خبر « لا » النافية للجنس وجب حذفه عند  
بنى نميم وطبي ويكثر حذفه عند الحجازيين أما إذا لم تكن هناك قرينة عليه  
لم يجر حذفه عند الجميع مثل قول الشاعر : ولا كريم من ولدان مصبوح  
وهذا البيت لرجل جاهلي .

راجع شرح ابن عقيل على الألفية ( ٤١٣ / ١ ) والمفصل بتحقيق الأستاذ  
محيي الدين عبد الحميد ( ٨٩ / ١ ) وشرح التصريح ( ٢٤٦ / ١ ) وشرح  
الأشموني ( ١٤٩ / ١ ) .

( ٤ ) المشترك هو اللفظ الذي وضع لأكثر من معنى على مبدل الحقيقة =

قسم تنفى معه الجنس فتعملُ عملَ «إن» <sup>(١)</sup> كما  
تقدم

وقسم تنفى فيه الوحدة وتعملُ حينئذ عملَ «ليس» .  
وبين التهمى والدعاء فتجزمُ فعلاً واحداً .

قلتُ : هكذا ادعى جماعة من النحويين <sup>(٢)</sup> أن «لا»  
العاملة عملَ ليس لا تكونُ إلا نافيةً للوحدة لا غيرُ .

---

كلفظ «العين» حيث وضعت للعين الباصرة وللعين الجارية وكلفظ القرء  
حيث له معنيان الطهر والحيض فاستعمال المشترك في أى معنى من معانيه حقيقة  
ويحتاج إلى قرينة في تعيين أحد معانيه .

راجع : التعريفات للسيد الشريف (ص ١١٣) .

(١) قال المبرد : ولا يجوز أن يكون هذا النفى إلا عاماً ، من ذلك قول  
الله عز وجل : «لا عاصم اليوم من أمر الله» (هود / ٤٣) ، وقوله تعالى :  
«لا ريب فيه» (البقرة / ٢)

راجع : المقتضب (٤ / ٣٥٩) .

(٢) فذهب جماعة منهم إلى أن «لا» العاملة عمل ليس لا تنفى العام وإنما  
تنفى الوحدة فقط فقد أشار المبرد إلى أنه إذا أردت نفي العام فتقول : «لا رجل  
في الدار» بفتح رجل فعناه حينئذ نفي الجنس لأنه في تقدير الجواب :  
«هل من رجل في الدار؟» . وإذا أردت نفي الوحدة فتقول : «لا رجل فيها»  
برفع رجل في جواب : هل رجل في الدار ، وعليه قراءة : (ولا خوف  
عليهم) البقرة / ١١٢ . أى برفع «خوف» . وقال ابن عقيل وغيره :  
إن «لا» العاملة عمل «ليس» ليست نصاً في نفي الجنس ، إذ يحتمل نفي  
الواحد ، ونفي الجنس ، أى حسب الإرادة والقرائن ، وأما «لا» العاملة  
عمل «إن» فهي لنفي الجنس ليست إلا . وهذا فرق دقيق ولطيف يدل على -

ورُدَّ عليهم بنحو قوله <sup>(١)</sup> :

• تعزَّ فلا شيء على الأرض باقياً <sup>(٢)</sup> •

ولا هذه العاملة عملَ « ليس » تخالفُ « ليس » من

وجوه :

أحدها : أن عملها قليل <sup>(٣)</sup> .

- أهمية الإعراب والحركات للدلالة على المعاني ، وحتى لا يلتبس على المخاطب إرادة القائل من نفي جنس ، أو نفي وحدة .

راجع : المقتضب للبيروني ( ٣٥٩ / ٤ ) وشرح ابن عقيل ( ٣٩٣ / ١ )  
وشرح الرضی على الكافية ( ١١٢ / ١ ) والكتاب ( ٢٩٥ / ٢ ) وشرح التصريح  
على التوضيح ( ١٩٩ / ١ ) .

(١) في - س - ( بقوله ) .

(٢) الشطر الثاني من البيت : « ولا وزر مما قضى الله واقعاً » وهذا  
البيت استشهد به النحاة ولم يذكروا له قائلًا معيناً و « تعز » أمر من التعزى  
أى تصبر وتحمل الصبر ، و « وزر » معناه الملجأ ، والشاهد فيه أن « لا »  
عملت عمل ليس مع أنها أفادت العموم .

قال صاحب التصريح : ولا نافية للجنس وهى عاملة عمل ليس وربما  
ظن كثير أن « لا » العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة وليس كذلك  
نبه عليه فى المغنى .

قال المحقق الرضى : والظاهر فى « لا » المشبهة بليس الاستغراق مع  
ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لأن النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على  
الظاهر ، ويحتمل أن يكون لغیر الاستغراق مع القرينة .

راجع : شرح التصريح على التوضيح ( ١٩٩ / ١ ) وشرح الرضى  
( ١١٢ / ١ ) وشرح ابن عقيل ( ٣١٣ / ١ ) .

(٣) هذا ما صرح به النحاة وذلك لأن « لا » هذه لا تعمل فى لغة بنى  
نميم ، وأما « ليس » فتعمل بالإجماع .

الثاني : أن ذكرَ خبرها قليل<sup>(١)</sup> .

الثالث : أنها لا تعملُ إلا في النكرات<sup>(٢)</sup> خلافاً<sup>(٣)</sup>

---

ومن جهة أخرى أن عمل « لا » مشروط عند الحجازيين بشروط ثلاثة وهي كون الاسم والخبر نكرتين ، وعدم تقدم خبرها على اسمها ، وعدم انتفاض النفي بيلا . وأما ليس فلا يشترط لعمله أى شيء لأنه فعل .

راجع : شرح ابن عقيل ( ٣١٣ / ١ ) وشرح التصريح على التوضيح ( ١٩٩ / ١ ) وشرح الرضى ( ٢٦٧ / ١ ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ١١٤ / ٢ ) ( ١ ) هذا ما عليه النحاة قال صاحب التصريح والغالب في « لا » أن يكون خبرها محذوفاً حتى قيل بلزوم ذلك كقول الشاعر : « فأنا ابن قيس لا براح » - بضم الحاء والبيت أسنده سيديويه إلى سعد بن مالك وقد حذف خبر « لا » لكن الصحيح جواز ذكره كما في قوله : « تغز فلا شيء على الأرض باقياً » .

راجع : التصريح على التوضيح ( ١٩٩ / ١ ) ، والكتاب ( ٢٩٦ / ٢ ) ، وأما ابن الشجري ( ٢٣٩ / ١ ) وشرح شواهد المغنى ص ( ٢٠٨ ) ، والإنصاف ص ( ٣٦٧ ) .

( ٢ ) راجع : شرح ابن عقيل ( ٣١٣ / ١ - ٣١٥ ) وشرح التصريح ( ١٩٩ / ١ ) وشرح الرضى ( ٢٧٠ / ١ ) .

( ٣ ) ذهب ابن جنى إلى أن « لا » تعمل في المعرفة أيضاً حيث أجاز عمل « لا » في اسمها المعرفة في قول الشاعر :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله  
فقال : يجوز أن يكون « البخل » اسم « لا » .

راجع : الخصائص ( ٢٨٤ / ٢ ) .

لابن جنى<sup>(١)</sup> وعليه قول النابغة<sup>(٢)</sup> :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا

سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا<sup>(٣)</sup>

وعليه بَنَى المثنبي<sup>(٤)</sup> قَوْلَهُ :

---

(١) هو عثمان بن جنى الموصلى أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو وله شعر. ولد بالموصل، وله تصانيف كثيرة منها الخصائص فى اللغة والمحتسب فى شواذ القراءات واللمع فى النحو. توفى ببغداد سنة (٣٩٢ هـ - ١٠٠٢ م). راجع : تاريخ ابن خلكان (٣١٣/١) ومفتاح السعادة (١١٤/١) والأعلام (٣٦٤/٤).

(٢) فى - س - ( وعليه النابغة ) والنابغة هو : زياد بن معاوية ابن ضباب الذيبانى الغطفانى المضرى أبو أمانة شاعر جاهلى من الطبقة الأولى من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبة بسوق عكاظ فيقصده الشعراء لعرض أشعارهم عليه وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره عليه . توفى فى نحو ( ١٨ ق هـ - ٦٠٤ م ) جمع بعض أشعاره فى ديوان مطبوع . راجع : الأعلام ( ٩٢ / ٣ ) وخزانة البغدادى ( ٢٨٧ / ١ ) ونهاية الأدب ( ٥٩ / ٣ ) .

(٣) البيت للنابغة الجعدى والشاهد فيه إعمال « لا » مع كون اسمها معرفة . وأجاب النحاة بأن هذا شاذ أو نادر وأوله بعضهم بأن « أنا » فاعل لفعل محذوف تقديره : لا أرى باغياً ، أو يكون « أنا » مبتدأ - و « باغياً » حال سد مسد الخبر وتقديره : لا أنا أرى باغياً ، وقد استشهد بهذا البيت ابن الشجرى فى أماليه ( ٢٨٢ / ١ ) وابن هشام فى مغنى اللبيب ص ( ٢٤٠ ) والعينى فى شرح الشواهد ( ١٤١ / ٢ ) وابن عقيل فى شرحه ( ٣١٥ / ١ ) . ( والبيت من البحر الطويل )

(٤) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الكوفى الكندى أبو الطيب المثنبي ، له الأمثال السائرة والمعانى المبتكرة ، ولد بالكوفة ونشأ بالشام ، ونبأ -

إذا الجودُ لَمْ يُرْزَقْ خلاصًا من الأذى

فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا<sup>(١)</sup>

وقد تردُّ «لا» زائدة تقويةً للكلام نحو : ( مَا مَنَعَكَ  
إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِ )<sup>(٢)</sup> ، ( مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ )<sup>(٣)</sup>

في بادية السماوة وتبعه بعض فاسره أمير حمص وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه  
، وكان إذا ذكر له حادث تنبئه يستنكره ويقول ذلك شيء كان في الحداثة .  
قتل في سنة ( ٣٥٤ هـ - ٩٦٥ م ) .

راجع : لسان الميزان ( ١٥٩ / ١ ) والأعلام ( ١١٠ / ١ ) .

(١) البيت للمتنبي ضمن قصيدة يائية قالها في مدح كافور لما خلع  
عليه وأكرمه بالهدايا ، ومعنى البيت : إذا لم يتخلص الجود من الأذى -  
أى المن - لم يكسب صاحبه الشكر والثناء عليه ، كما أن المال لم يبق : أى  
أن الجود المصحوب بالمن والأذى قد أهلك المال بدون فائدة .

ويشير المتنبي بهذا البيت إلى قوله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى » .

( سورة البقرة - ٢٦٤ )

راجع : ديوان المتنبي بشرح الأستاذ/ عبد الرحمن البرقوقي ( ٤١٩ / ٤ ) :

(٢) الآية ٩٢ سورة طه .

(٣) الآية ١٢ سورة الأعراف . قال القرطبي : و « لا » زائدة بدليل

الآية الأخرى : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ » ( سورة ص - ٧٥ ) .

وهذا وارد في الشعر العربي كقوله : أبى جوده لا البخل فاستعجلت به  
أى : أبى جوده البخل . وقال ابن جني : « لا » هنا عاملة في « البخل » .

وقيل : « لا » ليست زائدة و « منعك » بمعنى قال : أودعى ويكون المعنى :  
من قال لك أن لا تسجد ؟ أو من دعاك إلى أن لا تسجد .

راجع : تفسير القرطبي ( ١٧٠ / ٧ ) . والخصائص ( ٢٨٤ / ٢ ) .

وَتَوْضُحُهُ الْآيَةُ الْأُخْرَى : ( مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ )<sup>(١)</sup>

الرابع : إِذَا عُرِفَ أَنَّ « لَا » فِي كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ نَافِيَةٌ  
لِلْجِنْسِ فِي « إِلَهَ » اسْمُهَا . وَمَذْهَبُ سَيَبُويَه أَنَّهَا وَاسْمُهَا  
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا عَمَلَ لَهَا فِي الْخَبَرِ . وَمَذْهَبُ  
الْأَخْفَشِ<sup>(٢)</sup> : أَنَّ اسْمَهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَهِيَ عَامِلَةٌ فِي  
الْخَبَرِ<sup>(٣)</sup> .

(١) الْآيَةُ ٧٥ سُورَةِ ص .

(٢) لَقَدْ لُقِبَ بِهَذَا اللَّقَبِ كَثِيرُونَ عَدَدُ السِّيَوطِيِّ مِنْهُمْ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ  
أَحَدُ عَشَرَ نَحْوِيًّا ، غَيْرَ أَنَّ الْمَشْهُورِينَ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ هُمْ : الْأَخْفَشُ الْأَكْبَرُ  
عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ شَيْخُ سَيَبُويَه ، وَالْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ  
الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٨٢١٥هـ) وَالْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٨٣١٥هـ)  
وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي : أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَفِي كُتُبِ النُّحُو الْأَخْفَشُ  
الْأَوْسَطُ أَيْ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ تَلْمِيزُ سَيَبُويَه ،  
مِنْ أَهْلِ بَلْخٍ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، وَقَرَأَ النُّحُو عَلَى سَيَبُويَه ، وَحَدَّثَ عَنِ الْكَلْبِيِّ  
وَالنَّخَعِيِّ وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ الْمُرْدُ :  
أَحْفَظُ مَنْ أَخَذَ عَنْ سَيَبُويَه الْأَخْفَشُ ثُمَّ النَّاشِي ثُمَّ قَطْرِبُ ، صَنَفَ الْأَوْسَاطُ  
فِي النُّحُو وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَزَادَ فِي الْعُرُوضِ بِحَرَ « الْحَبِيبِ » عَلَى الْبُحُورِ  
الْخَمْسَةَ عَشَرَ لِلْخَلِيلِ تَوَفَى سَنَةَ (٨٢١٥هـ) .

رَاجِعْ : بَغِيَةُ الْوَعَاةِ لِلْسِّيَوطِيِّ ( ١ / ٥٩٠ ، ٢ / ٧٤ ، ١٦٨ ، ٣٢٠ )  
وَالْأَعْلَامُ ( ٣ / ١٥٤ ، ج ١ / ٢٦٤ ) ، وَرَاجِعْ : الْحَاشِيَةُ عَلَى كَافِيَةِ  
ابْنِ الْحَاجِبِ طَبْعَةُ اسْتِثْنَاءِ سَنَةِ ( ١٣٢٢هـ ) ص ( ١٠ ) .

(٣) اِخْتَلَفَ النُّحَاتُ فِي مَحَلِّ اسْمِ « لَا » الَّتِي تَنْفِي الْجِنْسَ بَعْدَ الْقَوْلِ بِعَمَلِهَا  
فِي إِذَا كَانَ مَفْرُودًا نَكْرَةً كَالْآتِي :

فَمَذْهَبُ سَيَبُويَه إِلَى أَنَّ « لَا » وَاسْمُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا عَمَلَ  
لَهَا فِي الْخَبَرِ .

قَالَ سَيَبُويَه : وَاعْلَمْ أَنَّ « لَا » وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ إِبْتِدَاءٍ . وَالْدَّلِيلُ -

الخامس : قولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » قدّر فيه الأكثرون خبرَ « لَا » محذوفاً فقدّر بعضهم الوجودَ ، وبعضهم : « لنا » وبعضهم « بحق »<sup>(١)</sup> قال : لأنَّ آلهةَ الباطل موجودةٌ في الوجودِ كالوثنِ ، والمقصودُ نفْيُ ما عدا إلهَ الحقِّ ، ونزاعٌ فيه بعضهم ، ونفى الحاجةَ إلى قيدٍ مقدّرٍ محتجاً بأنَّ نفي الماهية من غير قيدٍ أعمُّ من نفيها بقيدٍ<sup>(٢)</sup>.

على ذلك قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك . والخبر خبر المبتدأ .

وذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أن « لا » عاملة في اسمها وخبرها سواء كان اسمها مفرداً أو غيره .

راجع الكتاب : ( ٢٧٥ / ٢ ) ، شرح التصريح ( ٢٣٧ / ١ ) .

(١) يكون الكلام على التقدير الأول : « لا إله موجود إلا الله » وعلى التقدير الثاني : « لا إله لنا إلا الله » ، وعلى الثالث : « لا إله بحق إلا الله » قال الزمخشري : يحذف الحجازيون خبر « لا » كثيراً ومنه كلمة الشهادة ومعناها : « لا إله في الوجود إلا الله » .

راجع : المفصل مع شرحه لابن يعيش ( ١٠٧ / ١ ) ، شرح أنوار السعادة مخطوط ( ق ١٦ ) .

(٢) أى ذهب بعضهم إلى أنه لا حاجة إلى تقدير قيد فيكون النفي منصّباً على ماهية الإله دون ملاحظة أى قيد أى لا إله (مطلقاً) إلا الله . والقائل بنى الحاجة إلى تقدير هو الإيماّم فخر الدين الرازى في التفسير الكبير فقال : لا حاجة إلى التقدير بل نفي الماهية أقوى . وقال العلامة الكافيجي : المفهوم من قول : « لا إله إلا الله » التصديق بوجود الله تعالى مع التصديق بنفى وجود غيره ثم رجح تقدير الموجود من غير قيد وعلل ذلك بقوله : لأن مطمع النظر هو الوجود عندهم لا الألوهية فيكون الرد على حسبـ



والتقديرُ أولى جرياً على القاعدةِ العربيةِ في تقدير (١)  
 الخبرِ . وعلى هذا فالأحسنُ تقديرُ الأخير ؛ لما ذكرَ ،  
 ولتكونَ الكلمةُ جامعةً لثبوتِ ما يستحيلُ نفيهُ ونفى  
 ما يستحيلُ ثبوتهُ (٢) .

=  
 اختلاف الشبهة عندهم أى أن محل وقوع النظر عند المشركين هو الوجود  
 لأنهم كانوا يدعون وجود الإلهية في أصنامهم وهى موجودة بين أظهرهم  
 فكان الرد بحسب شبهتهم ، والمراد أن وجود آلهتكم وعدمها سواء ؛ لأنه  
 لا معبود موجود إلا الله تعالى فعلى هذا قدرنا العام ونفيها ولا شك أن نفي  
 العام يستلزم نفي الخاص أى إذا نفينا كل إله سوى الله تعالى يكون شاملاً  
 لكل ما يعبد من دون الله تعالى كما إذا نفينا الحيوان يستلزم منه نفي الإنسان  
 وعلى هذا فالخبر المقدر هو « موجود » أى لا إله موجود إلا الله تعالى ثم  
 ناقش فقال : فإن قلت فلم لم يقدر الخبر المحذوف « ممكن » كما قدره بعض  
 أهل الاستدلال مع أن نفي الإمكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس ؛ لأن  
 الإمكان أعم من الوجود قلت : لعدم قرينة دالة عليه ؛ ولأن التوحيد هو  
 بيان وجود الله تعالى ونفى إله غيره لا بيان الإمكان وعدم إمكان غيره . على  
 أن هذا القول رد لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود ، والبلاغة  
 رعاية مقتضى الحال وإعطاء كل مقام حقه .

راجع : أنوار السعادة مع شرحها (ق ١٧ ، ٢٤) ، ورسالة في شرح  
 مقالة البركوى في تحقيق كلمة التوحيد مخطوط (ق ٤) .

(١) فى - س - فى الخبر .

(٢) الظاهر أن الراجع عند الزركشى هو رأى الأخير القائل بأن  
 التقدير « لا إله بحق إلا الله » حتى تكون الكلمة جامعة لثبوت ما يستحيل  
 نفيه وهو الله تعالى ، وجامعة أيضاً لنفى ما يستحيل ثبوته وهو الإله غير  
 الله تعالى .

السادس : ذكرَ بعضهم أنَّ « إلاً » في كلمة -  
الشهادة (٢ ب) بمعنى « غير »<sup>(١)</sup> واستدلَّ بقوله تعالى :

= قال العلامة الكافي جى المفهوم من قول : « لا إله إلا الله » هو التصديق بوجود الله تعالى . والتصديق بنفى وجود غيره .

قال العلامة ابن ملك : صدر الكلام نفي لكل معبود بحق ، فيكون إثبات الواحد الحق توحيداً خالصاً .

وقال العلامة شمس الدين الصايغ : قدر بعضهم الخبر المحذوف : « في الوجود » وقدر بعضهم « كائن » ، وبعضهم « لنا » قيل : « والتقدير ان الأولان أولى من حيث كونه أدل على التوحيد المطلق من غير تقييد ، ولذلك جاء « وإلهكم إله واحد » وأعقب بقوله : « لا إله إلا هو » ويقال : إذا قدرنا « لنا » فالمراد العالم الذى هو سوى الله تعالى فاتحدت التقادير .

وقدر الإمام فخر الدين الرازى على من قدر الخبر في الوجود بأن هذا النفي عام مستغرق فتقييده بالوجود تخصيص فلا يبقى النفي على عومه .

ويقول عطا الله البانوى : إن عدم التقدير أولى لأن نفي المساهية في إثبات التوحيد أولى من نفي الوجود ، فثبت أن الإجراء على ظاهره أولى .

وعليه الزمخشري حيث ذهب إلى أن « لا إله » في موضع الخبر - و « إلا الله » في موضع المبتدأ .

راجع : شرح أنوار السعادة مخطوطة (ق ١٥) ، وشرح ابن ملك ص (٣٢٣) ، ورسالة في إعراب لا إله إلا الله لابن الصايغ - مخطوطة يمنية - (ق ٣) ، ورسالة أخرى مخطوطة لصاحب الصحايف - (ق ٢) .

(١) معنى كون « إلا » بمعنى « غير » : أى أن ما بعد « إلا » يكون مغايراً لما قبلها وتكون بمعنى « غير » في المعنى كما أن إعراب « غير » يعطى لما بعد « إلا » ففي مثالنا نقول : « إلا » بمعنى « غير » صفة ، غير أنها لا تتحمل الإعراب فيعطى للفظ الجلالة حيث رفع بناء على أن « إلا » مع ما بعدها صفة « لإله » باعتبار محله وهو الرفع على الابتداء ويكون تقديره على هذا : « لا إله غير الله » . هذا وقد ذكر كثير من النحاة أن « إلا » -

(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) <sup>(١)</sup> ، ثم بقول الشاعر :

وكلُّ أخٍ مفارقةُ أخوه

لعمري أبوك إلا الفرقدان <sup>(٢)</sup>

فإنه لو حُملَ «إلا» على الاستثناء الصريح لم يكن اللفظ بالكلمة الشريفة توحيداً محضاً ؛ فإن تقدير

---

في كلمة الشهادة للاستثناء وأن ما بعدها مرفوع على البدلية من «إله» باعتبار محله . وذكر القرطبي أن «إلا» فيها بمعنى «غير» . والراجح هو القول : بأن لفظ الجلالة بدل من «إله» وذلك لأن البديل يكون هو العمدة والمقصود في الكلام ، ويكون المبدل منه في حكم السقوط .

راجع : شرح على التوضيح (١/ ٣٥٠) شرح الأشموني مع حواشيه (٢/ ٣٠٥) شرح أنوار السعادة (ق ٢٥ أ) وتفسير القرطبي (١/ ١٠٣) .  
(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء . قال سيديويه والكسائي وجمهور النحاة : إن «إلا» هنا بمعنى غير ، وقد برهن سيديويه على كون «إلا» بمعنى غير بشواهد من الشعر والنثر الفصيح . وذهب الفراء إلا أن «إلا» في الآية بمعنى «سوى» .

راجع : تفسير القرطبي (١١/ ٢٧٨) والكتاب لسيديويه (٢/ ٣٣١) ، الكافية لابن جاجب ص (٣٨) .

(٢) البيت من بحر (الوافر) لعمرو بن معدى كرب كما قال سيديويه واستشهد به . والشاهد فيه أن «إلا» بمعنى «غير» بدليل أنها لو كانت للاستثناء لكان حق المستثنى وهو «الفرقدان» النصب . فرفع على الصفة ، والفرقدان هما : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

قال سيديويه : كأنه قال : وكل أخ غير الفرقتين مفارقة أخوه . . . كما قال الشماخ :

الكلام : « لا إلهَ مستثنى عنه الله » فلا يكونُ نفيًا لآلهة  
لا يُستثنى عنها الله<sup>(١)</sup> ، وهذا ليس بتوحيد .

وهذا القائل مُنَازِعٌ في هذا الفهم<sup>(٢)</sup> ، وإجماعُ  
العلماء على أنه يفيدُ التوحيدَ المحض<sup>(٣)</sup> ، وإطلاقُ الشارعِ  
لها غيرَ مقيدةٍ بقيدٍ لاسيما في موضعِ البيانِ والتفسيرِ  
دليلٌ قطعيٌّ على أنه صريحٌ فيه .

---

وكل خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز  
راجع الكتاب : ( ٣٢٤ / ٢ ) والإنصاف ص ( ٢٦٨ ) وشرح الفصل  
( ٨٩ / ٢ ) وشرح شواهد المغنى ص ( ٧٨ ) والأشموقي ( ٣٠٦ / ٢ ) ،  
والمقتضب ( ٤٠٩ / ٤ ) .

(١) - في - س - ( عنه ) .

(٢) حيث لم يقل أحد أن معنى ما جاءني القوم إلا زيد أن معناه  
ما جاءني القوم مستثنى عنه زيد فيكون الكلام ينصب على قوم استثنى منهم  
زيد لا على قوم لم يستثن منهم زيد . وإنما المعنى أنك ذكرت أن القوم أى  
ما يطلق عليه هذا اللفظ - لم يأتوك إلا زيدا . فجعل « إلا » التي للاستثناء  
وهي حرف بمعنى : مستثنى عنه - ويكون هذا التقدير صفة وقيدا للإله ( مثلا )  
بعيد جداً عن العربية ، لأن « إلا » حرف الاستثناء وليس بمعنى « مستثنى  
عنه » فإو كان هذا المعنى يكون اسماً ويكون صفة المستثنى منه .

راجع : الكتاب ( ٣١٠ / ٢ ) ، شرح أنوار السعادة ( ق ١٥ ) .

(٣) حتى استدلل الأصوليون على أن النكرة في موضع النفي تعم بالإجماع  
على أن كلمة « لا إله إلا الله » كلمة التوحيد .

راجع : شرح المنار ص ( ٣٢٣ ) والمحصول للإمام الرازي ( ق ٣ /  
ج ٥٧ / ١ ) .

وأما حمل الآية على معنى « غير » فظاهر ؛ لأنها مرفوعة نعتاً لآلهة ، لا أن المراد بها الاستثناء ؛ إذ المراد نفي المعية لانتفاء التامع المنفى لانتفاء غير الله تعالى . وهو الذى أوردته<sup>(١)</sup> المتكلمون فى صورة التقسيم المسمى عندهم : برهان الخلف<sup>(٢)</sup> .

وأمامجىء كلمة التوحيد بـ « لا » فلا دانيها معنى الوحدة<sup>(٣)</sup>

(١) فى — الأصل — (يورده) .

(٢) البرهان لغة بيان الحجة وإيضاحها ، وقد يطلق على الحجة نفسها كما فى قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم » (البقرة — ١١١) ، والبرهان هو ما يلزم من التصديق به التصديق بالمبرهن عليه .

والخلف — بفتح الخاء وسكون اللام — عند المنطقيين هو القياس الاستثنائى الذى يقصد فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه . وإنما سمي هذا النوع من الحجة برهان الخلف ؛ لأن المتمسك به يثبت مطلوبه بإبطال نقيضه فكانه باقى مطلوبه من خلفه أى من ورائه . ففى الآية الكريمة : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا » أقام الحجة على وحدانية الله تعالى بأن وجود إلهين يؤدى إلى فساد الكون ومن المعلوم بديهياً أن الكون لم يفسد بل يمشى على أدق نظام وأحسن تدبير بلا تناقض ولا خلل فدل هذا على وحدانية الله تعالى . راجع : شرح المطالع للأصفهاني على الطوالع للبيضاوى ص (٢٤٢) ، كشف اصطلاحات الفنون (٢/ ٢١٩) .

(٣) فعلى هذا فالراجع فى إعراب « لا إله إلا الله » هو أن « لا » حرف لنفى الجنس و « إله » اسم له مبنى على الفتح لتضمنه معنى « من » الاستغراقية ، أو لتركبه مع اسمه ، وعند سيبويه « لا إله » مركب فى محل الابتداء ، والخبر محذوف وهو « موجود » ويكون « موجود » خبراً لـ « لا » عند غير سيبويه ، وعنده يكون مرفوعاً على أنه خبر للمبتدأ ، وعند الزجاج أن حركة « إله » —

وتقدير لفظة « غير » في الآية ؛ لوجوب نفى مُدَبِّر -  
لهما إِلَّا واحدٌ ، ووجوب أن لا يكون ذلك الواحد إِلَّا الله  
تعالى وحده .

=حركة إعراب ، و « إلا » حرف استثناء و « الله » مرفوع بدل من « إله »  
باعتبار محله وهو الرفع على الابتداء ، وأجاز بعض النحاة فيه النصب على  
الاستثناء بناء على جواز الرفع والنصب في المستثنى الذي جاء بعد النفي مثل  
قوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليل » ( سورة النساء - ٦٦ ) قرئ « قليل »  
بالرفع على البدلية والنصب على الاستثناء . غير أن الراجح في « لا إله إلا الله »  
الرفع قال الرضى : فالنصب فيه ضعيف . وقال ابن الصايغ : وظاهر كلام  
ابن عصفور يقتضى أن النصب على الاستثناء أفصح أو مساو للرفع وهو مردود .  
وأما رفع « إلا الله » فن ستة أوجه :

١ - أن خبر « لا » مخوف و « إلا الله » بدل من موضع « لا » مع  
اسمها أو من موضع اسمها قبل دخولها .

٢ - أن خبر « لا » مخدوف - كما سبق - و « إلا الله » بدل من الضمير  
المستكن في المخدوف . ولا يخفى أن هذا كلفة مع أنه اختاره بعض المتأخرين .

٣ - أن الخبر مخدوف و « إلا الله » صفة لـ « لا إله » على الموضع فيكون  
« إلا » بمعنى « غير » ويدل على هذا قوله تعالى : « ما لكم من إله غيره »  
( سورة الأعراف آية ٦٥ ) .

٤ - أن يكون الاستثناء مفرغاً و « إله » اسم « لا » بنى معها و « إلا الله »  
خبر وهذا منقول عن الشلوبين والزمخشري .

٥ - وهو أن يكون « لا إله » في موضع الخبر و « إلا الله » في موضع ،  
مبتدأ وهذا ما ذكره الزمخشري أثناء درسه وارتضاه جماعة منهم ابن الحاجب

٦ - أن « إله » صفة بمعنى معبود فيعمل عمل اسم المفعول فيكون  
« إلا الله » في حكم الفاعل له . وأما النصب في « إلا الله » فعلى الاستثناء ،  
أو على كونه صفة لـ « إله » بعد دخول « لا » عليه .

قال الزمخشري<sup>(١)</sup> : فَإِنْ قُلْتَ : لم وجب الأمران<sup>(٢)</sup> ؟  
قلت : لعلمنا أن الرعية لَتَفْسُدُ بتدبير الْمَلِكَيْنِ ؛ لما يحدث  
بينهما من التغالب والاختلاف<sup>(٣)</sup> ؛ وهو معنى ما أردنا  
بانتفاء التمانع .

السابع : قال بعض المتكلمين : تَصَوُّرُ الإِثْبَاتِ متقدِّمٌ

= قال السمرقندي : اختلف العلماء في أن «إلا» في قوله : «لا إله إلا الله»  
هل هي استثناء أو بمعنى «غير» فقال الشيخ عبد القاهر : إنها للاستثناء  
وغير جائز أن تكون بمعنى «غير» وذهب آخرون إلى أنها بمعنى «غير» .  
ولا يخفى أن كونها للاستثناء أولى كما سبق .

راجع : رسالة في الكلام على الشهادة للسمرقندي صاحب الصحائف -  
مخطوطة البلدية (ق ١) ، وشرح أنوار السعادة - مخطوطة - (ق ٢٧ - أ)  
وكتاب المرقاة لابن الصائغ - مخطوطة البلدية - (ق ١ - ٣) .

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جاز الله .  
كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء ، متفننا في كل علم ،  
معزلياً ، ولد في سنة (٤٩٧ هـ) وورد بغداد غير مرة وسمع من علمائها ،  
وجاور مكة وتلقب بحار الله وله من التصانيف الكشف في التفسير ، والفاقي  
في غريب الحديث ، والمفصل ، والأنموذج في النحو وغير ذلك .  
توفي يوم عرفة سنة (٥٣٨ هـ) .

راجع : بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩) ووفيات الأعيان (٢/ ٨١) ولسان  
الميزان (٤/ ٦) والأعلام (٨/ ٥٥) .

(٢) الأمران في قوله تعالى : «لو كان فيهما آلهة إلا الله» هما : وجوب  
أن لا يكون مدبرهما إلا واحداً . وأن لا يكون ذلك الواحد إلا الله تعالى .

راجع : تفسير الكشف للزمخشري (٣/ ٨٦) .

(٣) انظر تفسير الكشف (٣/ ٨٦ - ٨٧) .

على تصوّر النفي ؛ بدليل إمكان تصوّر الإثبات مجرداً عن  
تصور العدم ، دون العكس . فما موجب مخالفتيه في  
كلمة الشهادة<sup>(١)</sup> ؟

وأجاب بأن نفي الوجوبية عن الغير ، ثم إثباتها  
لله تعالى أكد من الإثبات<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع : شرح أنوار السعادة مخطوط (ق ١٥) .  
(٢) حاصل هذا الاستفسار هو أن الإثبات يتصوره العاقل وإن لم يخطر  
على باله النفي ؛ بخلاف النفي حيث هو فرع لتصور الإثبات أى أن الإنسان  
إنما يتصور النفي إذا أضيف إلى شيء ، فمثلاً إذا قلنا : عدم السواد — فلا نفهم  
عدمه إلا إذا فهمنا السواد ، فثبت إذاً أن تصور الإثبات مقدم على تصور  
النفي ، وأنه أسهل فهماً . فحينئذ لما جاء النفي مقدماً في كلمة الشهادة  
ثم أتى الإثبات ؟

والجواب من ثلاثة أوجه :  
أولها : أن التقديم والتأخير في كلمة التوحيد باعتبار اللفظ وأما المعنى  
فالكلام مثبت لأن معناها : « الله موجود وحده » وذلك كما قال علماء  
الأصول : الاستثناء مع المستثنى منه كاللفظ الواحد الدال على هذا القدر ،  
فن قال عندى عشرة إلا ثلاثة فكأنه قال : عندى سبعة .

ثانيها : إن هذه الطريقة — أى النفي ثم الإثبات — أفيد حيث تدل على  
حصر الإله بحق على الله تعالى بأوجز عبارة ، وأدق تعبير ، فلو لم يكن هناك  
نفي ثم إثبات لما أفاد إثبات وجود الله تعالى مع نفي غيره بهذه الصورة  
الموجزة .

ثالثها : أن تقديم النفي لحكمة لطيفة وهى أن كل إنسان له قلب واحد ،  
والقلب الواحد لا يسع الاشتغال بشيئين دفعة واحدة ، فبقدر ما يبقى مشغولاً  
بأحدهما يبقى محروماً عن الآخر قال تعالى : « ما جعل الله لرجل من قلبين  
في جوفه » (سورة الأحزاب - ٤) .



وأهل المعاني يقولون : إنما بدأ بالنفى ، لأنَّ النفيَ  
تفريغُ القلب ، فإذا كان خالياً كان أقربَ إلى ارتسام  
التوحيدِ فيه ، وإشراقِ نورِ الله تعالى عليه .

وفي كلام بعضهم : أنه إنما بدأ بالنفي لتطهير القلب من  
الآغيار وصقل جوهره لاستجلاء الأنوار ، وحصول الأسرار ،  
وقوة الأبصار ، وهذا أشبهُ بمعارف الصوفية ، واليقُ  
بمعاني الأسرار الربانية<sup>(١)</sup> .

الثامن : قول : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فيه خاصيتان :

إحداهما : أنَّ جميعَ ( ٣ أ ) حروفها جوفية<sup>(٢)</sup> ليس

= وعلى هذا أخرجنا بقولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » كل شيء سوى الله تعالى عن  
القلب ، حتى إذا صار القلب خالياً عن كل ما سواه ، واستعد استعداداً  
تاماً لتقبل الأنوار . . . حضر إليه « إِلَّا اللَّهُ » فامتلاً القلب بسلطانه ، وأشرق  
نوره فيه إشراقاً تاماً ، واستحوذ عليه أنواره ، وحصل التوحيد فيه بلا مزاحمة  
راجع : شرح أنوار السعادة ( ف ١٥ ) والمحصل للإمام الرازي  
( ق ٣ ج ١ / ٥٦ ) ، ورسالة في « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » للسمرقندي ( ق ٢ ) مخطوط  
البلدية .

(١) راجع : شرح أنوار السعادة ( ق ١٥ ) وفي - س - ( بمعاني  
المعاني العرفانية ) .

(٢) أي الحروف التي يكون نطقها في الجوف أي لا يكون  
من الشفة .

راجع : الرعاية لتجويد القراءة لأبي طالب المكي مخطوط ص ( ٤١ ) .

فيها من الحروفِ الشفهية<sup>(١)</sup> ؛ للإشارةِ إلى الإتيانِ بها من خالصِ جوفهِ وهو القلبُ لا من الشفتين<sup>(٢)</sup> .

الثانية : أنه ليس فيها حرفٌ معجمٌ<sup>(٣)</sup> بل جميعُها متجردةٌ عن النقطِ ؛ إشارةٌ إلى التجردِ عن كلِّ معبود سوى الله تعالى<sup>(٤)</sup> .

التاسعُ : قولُ : « لا إلهَ إلاَّ اللهُ » أى على هذه الصيغة

---

(١) الحروف الشفهية وهى ثلاثة : الباء والفاء والميم وسميت شفوية لأن مخرجهن من بين الشفتين . فحروف « لا إله إلا الله » ليس فيها حرف شفوى واحد .

راجع : الرعاية لتجويد القراءة ص (٤١) .

(٢) أى فكما أن معنى « لا إله إلا الله » يتعلق بالقلب وأن إجراءاتها على اللسان دون تحققها فى القلب لا ينفع فكذلك اختبرت حروفها من الحروف الجوفية وليس فيها حرف شفة واحدة لتكون الحروف مناسبة لمعانيتها فكما أن معانى « لا إله إلا الله » لا تتحقق إلا إذا تعلقت بالقلب واستقرت فى الباطن فكذلك حروفها نطق بها بحروف داخلية وليست بحروف ظاهرية تخرج من مخرج الشفة .

(٣) الحرف المعجم هو الحرف الذى له نقط مثل : الباء والشين والجيم . . . قال أهل اللغة : أعجمت الحرف أى أزيلت عجمته - أى لبهامه بما يميزه عن غيره بنقط وشكل فشلا النقطة هى التى تميز الحاء عن الحاء وهكذا .

راجع : المصباح المنير (٢/٤٣) .

(٤) وأيضاً فيها إشارة إلى من قالها بحق وعمل بمقتضاها وداوم عليها لا يبقى على قلبه نقطة من سواد الكفر والذنوب : « إن الحسنات يذهبن السيئات » (سورة هود آية : ١١٤) .

الخاصة الجامعة بين النفي والإثبات ليدلّ على حصر الإلهية لله تعالى ؛ فإنّ الجمع بين النفي والإثبات أبغض صيغ الحصر<sup>(١)</sup> . وقد ثبت العلم الضرورى بالاكتفاء بهذه الكلمة الشريفة فى إثبات التوحيد لله تعالى من غير نظر إلى واسطة بين النفي والإثبات ، ولا انضمام لفظ آخر إليه .

لكن : هل إفادتها لهذا الإثبات بوضع لغوى - أو شرعى ، أو أنها إنما تُفيد نفى شركة إليه آخر ؟ .

(١) الحصر هو عبارة عن إيراد الشيء على عدد معين ، والحصر إما عقلى كحصر العدد على الزوج والفرد وحصر المعبود بحق على ذات الله تعالى ، أو حصر وقوعى كحصر الكلمة فى ثلاثة أقسام ، أو حصر جعلى كحصر الرسالة (مثلاً) على مقدمة وثلاثة أبواب . والجمع بين النفي والإثبات فى كلمة التوحيد يسمى فى عرف أهل البلاغة بالقصر وهو جعل أحد طرفى النسبة فى الكلام مخصوصاً بالآخر . بحيث لا يتجاوزه إما على الإطلاق فهو القصر الحقيقى ، أو بالإضافة إلى شيء آخر فهو القصر الإضافى وكل منهما نوعان : قصر الصفة على الموصوف وذلك بأن تحصر هذه الصفة على الموصوف . وقصر الموصوف على الصفة . وهذا لا يكاد يوجد . فعلى هذا : فكلمة : « لا إله إلا الله » قصر حقيقى من قصر الصفة وهى الألوهية بحق - على الموصوف - وهو الله تعالى - فلا يشاركه فيها أحد .

هذا وقد ذكر العلامة الكافيجى بأنه يمكن إطلاق قصر الأفراد أو القلب أو التعيين على قصر كلمة التوحيد وأوّل فى ذلك كلام العلامة سعد الدين التفازانى فى أن هذه الأنواع الثلاثة خاصة بالقصر الإضافى بحمل كلامه على قصر الموصوف على الصفة ، أما قصر الصفة على الموصوف فتجرى

فَأَمَّا إِبْثَاتُ الْإِلَهِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ بِالْعِلْمِ  
الضَّرُورِيِّ الْحَاصِلِ فِي الطَّبَاعِ لِكُلِّ عَاقِلٍ <sup>(٢)</sup> وَعِنْدَ هَذَا

= فيه الأنواع الثلاثة على رأى الكافيجي وغيره . وذهب آخرون إلى عدم  
إجرائها على القصر الحقيقي مطلقاً .

راجع : أنوار السعادة للكافيجي - مخطوط (ق ٢٠ - ٢٢) وشرح  
المقالة للبركوي في تحقيق كلمة التوحيد (ق ٥ - ٧) وتلخيص المفتاح  
للسكاكي ضمن مجموع المتون ص (٦٤٢) والتعريفات للسيد - ص (٤٧) .

(١) لا خلاف بين العلماء أن كلمة « لا إله إلا الله » تدل على نفي  
الألوهية لغير الله تعالى بوضعها للغوى كما لا خلاف بينهم في أنها تدل على  
إثبات الألوهية لله تعالى لكن الخلاف في أن إفادتها لهذا الإثبات هل بوضع  
لغوى أو شرعى وبعبارة أخرى هل دلالتها عليه بطريقة الحقيقة أو الإشارة  
فذهب الحنفية إلى أن دلالة الاستثناء على نفي الألوهية لغير الله تعالى  
التزامية وأن دلالاته على إثبات الإلهية لله تعالى بالإشارة والقرائن الدالة  
على أن المقصود بكلمة الشهادة هو التوحيد .

وذهب القاضى الباقلاني إلى أن دلالتها عليه على سبيل الضرورة .  
وذهب الجمهور إلى أنها دلالة لغوية .  
راجع : شرح أنوار السعادة (ق ١٤ / ب) .

(٢) أشار المصنف إلى أن هذا الجدل والنقاش دائران في اللفظ فقط ،  
أما إثبات الإلهية لله تعالى فهو أمر معلوم بالضرورة ، وأن العلم بوجوده تعالى  
ضرورى وحاصل لكل عاقل ، يشهد على ذلك خلق السماء والأرض والكون  
على هذا النمط البديع ، والنظام الدقيق : « لا الشمس ينبغي لها أن تدرك  
القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون . . » (سورة يس - ٤٠) .  
فقد قال الأعرابي لما سئل عن الدليل على وجود الله تعالى : البعرة تدل على  
البعير ، والأثر على المسير ، أفلا تدل السموات والأرض على خالق حكيم  
خبير ؟ ! فن عرف نفسه وفكر في دقائق جسمه فقد عرف ربه .

القائل : المقصودُ بالإثباتِ ثبوتُ صفةٍ مدحٍ لله تعالى .  
 وادّعى بعضهم أَنَّ هذا الإثباتَ حَصَلَ بالقرينةِ مَعَ اللفظِ .  
 والقرينةُ : حصولُ العلمِ بأنَّ المطلوبَ من الخلقِ على  
 ألسنةِ الرسلِ إثباتُ التوحيدِ ، فدلَّ بالقرينةِ على أن  
 الناطقَ بالشهادةِ إنما يريدُ هذا المعنى ، وهذا يقربُ من  
 القول : بأنَّ الاستثناءَ من النفي ليسَ إثباتاً متمسكاً بأنَّ  
 الألفاظَ موضوعَةً للدلالةِ على الأحكامِ الذهنيةِ لا على  
 الأمورِ الخارجيةِ <sup>(١)</sup> . والحقُّ أنَّ خطابَ المكلفين بهذه الكلمةِ

(١) أى أن الخلاف في دلالة « لا إله إلا الله » على إثبات الألوهية لله تعالى راجع إلى الخلاف الكبير بين الأصوليين في أن الاستثناء من النفي هل هو إثبات ، ومن الموجب نفي على سبيل الحقيقة أم لا ؟ .  
 فذهب الحنفية : إلى أن الاستثناء من النفي لا يكون إثباتاً وبالعكس ، وذلك لأن بين الحكم بالنفي وبين الحكم بالإثبات واسطة وهي عدم الحكم فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عايه لا بالنفي ولا بالإثبات ، فإذا قال شخص : لفلان على ألف درهم إلا مائة معناه عندهم على تسعمائة فهذا إقرار بتسعمائة ، أما الدلالة على نفي « مائة » فهي مسكوت عنها .  
 وقد استدلوا على ذلك بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( لا نكاح إلا بولي ) حيث يدل على عدم تحقق النكاح عند عدم وجود الولي ، ولا يدل على تحقق النكاح مع وجود الولي ، لأنه يجوز أن يحضر الولي والشاهدان ولا يتحقق النكاح بأن لم يتلفظا بالصيغة .  
 وذهب الجمهور إلى أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ، فعنى على ألف إلا مائة أى إلا مائة ليست على .  
 واستدلوا بالإجماع ، وذلك أن العلماء جميعاً أجمعوا على أن كلمة : « لا إله إلا الله » وضعت للتوحيد ، ومعناها النفي والإثبات .

الشريفة<sup>(١)</sup> وتكليفهم إياها ليس إلا لإثبات إلهية الله تعالى وحده ، لاكتفاء الشارع ( صلى الله عليه وسلم )<sup>(٢)</sup> بها من غير اعتبار لفظ زائد عليها .

= قال الإمام الرازي : لو لم يكن الاستثناء في النفي إثباتاً لما كان قولنا : « لا إله إلا الله » موجباً ثبوت الألوهية لله عز وجل بل كان معناه نفي الإلهية عن غيره فقط ، ولو كان الأمر كذلك ، أى بأن لا تدل هذه الكلمة على إثبات الإله ، لما تم الإسلام ، وهذا باطل بالاتفاق . فدل على أنه يفيد الإثبات ، ولهذا الخلاف آثار فقهية كثيرة .

راجع لتفصيل هذه المسألة : كشف الأمرار عن أصول فخر الإسلام البردوى (١٢٣/٣ - ١٣٠) والمحصل للرازي (ق ٣ - ج ١/٥٦ - ٥٩) وشرح أنوار السعادة (ق ١٤٠٠) وتفسير الإمام الرازي (٣/٢٨٥) وشرح جمع الجوامع (٢/١٥ - ١٦) وشرح التصريح على التوضيح في النحو (١/٣٥٨) وشرح مقالة البركوى في تحقيق كلمة التوحيد - مخطوط - (ق ٧) (١) وهو قوله تعالى في (سورة محمد - ١٩) : « فاعلم أنه لا إله إلا الله » .

قال الزمخشري : لما ذكر الله تعالى حال المؤمنين وحال الكافرين قال : إذا علمت أن الأمر كما ذكر في سعادة هؤلاء وشقاوة أولئك فاثبت على ما أنت عليه في العلم بوحدانية الله تعالى وعلى التواضع وهضم النفس . راجع : تفسير الكشاف (٤/٢٥٦) . وتفسير القرطبي (١٦/٢٤١) . (٢) وهو قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحدقه وحسابه على الله ) .

رواه البخاري ومسلم ، وله ألفاظ وطرق كثيرة ، ورواه غيرهما . راجع : صحيح البخاري مع فتح الباري (١/٧٥) كتاب الإيمان وصحيح مسلم (١/١ - ٥٣) كتاب الإيمان . وتلخيص الحبير (٤/٨٧) ،

ولولا إفادتها التوحيدَ لوجبَ بيانُ الواجبِ الزائدِ عليها<sup>(١)</sup> ؛ فإنَّ التوحيدَ هو المقصودُ الأصيلُ مِنْ بعثة - الرُّسل . واتفاق<sup>(٢)</sup> الخاصةِ والعامةِ سلفاً وخلفاً أنَّ مداولها إثباتُ التوحيدِ ، وإِطلاقهم عليها : « كلمة التوحيد » إجماعٌ منهم . فدعوى زائدٍ على ذلك تشغيبٌ<sup>(٣)</sup> على الشرع بالمصطلحات<sup>(٤)</sup> الجدلية وهو غيرُ معتبرٍ<sup>(٥)</sup> ولا جائزٍ . وقد استدلَّ أيضاً على عدمِ الواسطة<sup>(٦)</sup> بأنَّ النكرة

(١) وذلك لأنه لا يمكن تأخير البيان عن وقت الحاجة كما نص على ذلك العلماء . ومهمة الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) أن يبين للناس ما نزل إليهم ، فلا يكلف الشارع أحداً بشيء ويأمره بتنفيذه ويأتى وقته إلا وقد بين له ما يتعلق به من أحكام فإذا لم يكن البيان مع التكليف نفسه يأتى بعده عند وقت الحاجة .

راجع : المحصول للإمام الرازى ( ق ٣ / ج ١ / ٢٨٠ - ٢٢٣ ) ونفائس القرانى ( ٢ / ٢٣٦ ب ) والمعتمد ( ١ / ٣٤٢ ) .

(٢) - فى - س - ( وأيضاً فيهم الخاصة . . . ) .

(٣) قال الفيروزابادى : شغبهم - أى هيج الشر عليهم ، ويقال الشغب بالتحريك ، والتشغيب بمعنى تهيج الشر . القاموس المحيط ( ١ / ٩٢ ) .

(٤) فى - س - ( من المصطلحات ) .

(٥) فى - س - ( غير معتمد ) .

(٦) أى استدل القائلون بأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس ، وأنه لا واسطة بينهما بأن النكرة . . .

والخفية هم الذين أثبتوا الواسطة فقالوا إن قولنا : على ألف إلا مائة لا يدل على الإقرار بأنه ليس عليه مائة من الألف بل هذا مسكوت عنه ، وكل ما يدل عليه هو الإقرار بوجود تسعمائة عليه .

راجع : كشف الأسرار عن أصول البزدوى ( ٣ / ١٢٧ ) .

بعد « لا » لننى العام فتُفِيدُ ننى كُلُّ آلهة ، فإِلاَ بَعْدَهَا  
لِلْإِثْبَاتِ ضِدُّهُ وَهُوَ ثَبُوتُ الإِلَهِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى . وَهَذَا ظَاهِرٌ .

وَأَنشُد :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ <sup>(١)</sup> شَيْءٌ

إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ <sup>(٢)</sup>

---

(١) فى - الأصل - و - من - ( الأذهان ) وما أثبتناه من هامش  
الأصل كنسخة بعد التصحيح ، واختارناه لكونه موافقاً لما فى ديوان المتنبي  
(٣ / ٢١٤) بشرح البرقوقى .

(٢) البيت للمتنبي وأنشده حينما أنكر عليه بعض الحاضرين قوله :  
شديد البعد من شرب الشمول      ترنج الهند أو طلع النخيل  
قاله حينما دخل على سيف الدولة وبين يديه آرج وطلع وهو يمتحن  
الفرسان فقال ابن حبيش :

لا تتوهم أن هذا للشرب فردّه المتنبي بقوله هذا .  
ثم إن الحاضرين أنكروا عليه هذا البيت فقالوا : الأولى أن يقول :  
بعيد أنت من شرب الشمول      على الآرج أو طلع النخيل  
فرد عليهم المتنبي بقصيدة لامية منها هذا البيت الذى أصبح يضرب به  
المثل فى أن الشيء الواضح لا يحتاج إلى دليل .  
ومعنى البيت :

إذا احتاج النهار إلى دليل رغم وضوحه لا يفتى فى الذهن الحكم بصحة شيء .  
وبعبارة أخرى : أن من لا يعرف النهار إلا بدليل بدله عليه لم يصح فى  
فهمه شيء لأنه لا فهم له .

راجع : ديوان المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقى (٣ / ٢١٣ - ٢١٥) :  
وهذا البيت أصبح من شهرته يضرب به الأمثال عند العلماء كما استشهد به  
الإمام النووى فى المجموع (١ / ١١) .



العاشر<sup>(١)</sup> : سَوَى الزَمَخْشَرِيُّ بَيَّنَّ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »  
 وبين « مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ »<sup>(٢)</sup> ، « لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ  
 الْجُمْلَتَيْنِ اشْتَمَلَ الْكَلَامُ مِنْهَا عَلَى نَقْيٍ وَإِثْبَاتٍ . وَ« مِنْ »  
 الْمُؤَكَّدَةُ لِلنَّفْيِ الْمُسْتَعْرِقِ<sup>(٣)</sup> فِي إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ مَلْقُوظٌ ،  
 وَالْأُخْرَى تَضَمَّنَتْ الْجُمْلَةَ مَعْنَاهَا .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أَبْلَغُ وَلِهَذَا اخْتِيرَتْ فِي  
 الْأَغْلَبِ . وَسَبَبُهُ أَنَّ « لَا » أَقْعَدُ بِالنَّفْيِ الْعَامِ الْمَقْصُودِ  
 هُنَا مِنْ « مَا » . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ « لَا » نَفْيُ  
 الذَّوَاتِ بِدَلِيلِ حَذْفِ خَبَرِهَا كَثِيرًا<sup>(٤)</sup> إِذَا نَأَى بَأَنَّ الْغَرَضَ  
 الْأَسْمُ ، لَا الْخَبَرُ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْذَفَ خَبَرُ « مَا » لِأَنَّهُ  
 الْمَقْصُودُ بِالنَّفْيِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ فِي بَابِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ

(١) قَالَ النَّاسِخُ : « هَذَا الْفَصْلُ - مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ كَانَ بِالْهَامِشِ  
 وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَصْلِ فَأَدْخَلْتُهُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ نَخَطُهُ - أَيْ خَطُ الزَّرْكَشِيِّ . وَلَمْ يَرِدْ  
 أَيْضًا فِي نَسْخَةٍ - س .

(٢) رَاجِعُ : الْمَفْصَلُ وَشَرْحُهُ ( ١٠٨ / ١ ) .

(٣) قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : فَإِنَّ « مِنْ » وَإِنْ جَرَتْ زَائِدَةٌ فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ  
 لِلتَّعْمِيمِ قَاطِعَةٌ لِلْإِحْتِمَالِ .  
 الْبَرْهَانُ : ( ٣٣٩ ) .

(٤) هَكَذَا صَرَحَ بِهِ النَّحَاةُ فَقَالُوا : إِنَّ « لَا » لِنَفْيِ الْجِنْسِ أَيْ الْمَاهِيَةِ  
 وَأَمَّا « مَا » فَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ ، كَمَا أَنَّ خَبَرَ « لَا » يُحْذَفُ كَثِيرًا عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ،  
 وَأَمَّا بَنُو تِمِيمٍ فَلَا يَشْتَبَهُونَهُ ، فِي حِينٍ أَنَّ خَبَرَ « مَا » لَا يُحْذَفُ إِلَّا لِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ .  
 رَاجِعُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِأَبْنِ يَعِيشَ ( ١٠٥ / ١ - ١٠٨ ) .

نَوَى ذَاتِ إِلَهٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى كَانَتْ « لَا » أَقْعَدَ بِذَلِكَ .  
وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَرْفَ الَّذِي هُوَ « مِنْ » إِذَا حُذِفَ وَضُمَّنَ  
الاسْمُ مَعْنَاهُ وَرَكَّبَ مَعَ « لَا » كَانَ أَبْلَغَ مِنْ بِنَاءِ الْحَرْفِ ؛  
لَأَنَّ التَّضْمِينَ يُصَيِّرُ الْاسْمَ دَالًّا عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ ، وَدَلَالَةُ  
الاسْمِ أَمَكُنُ مِنْ دَلَالَةِ الْحَرْفِ <sup>(١)</sup> . ثُمَّ التَّرْكِيْبُ يُحْدِثُ  
زِيَادَةً لَا تَكُونُ قَبْلَهُ .

الحادى عشر <sup>(٢)</sup> : استغراق المفرد أكثر تناولاً لأفراد  
المسمى من استغراق الجمع ، بدليل صحة : « لا رجال  
فى الدار » إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان ، دون : -  
« لا رجل » ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ .  
وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لَطْفُ قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ زَكَرِيَّا  
( عَلَيْهِ السَّلَام ) : ( إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى ) <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَقُلْ

---

(١) لَأَنَّ دَلَالَةَ الْاسْمِ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ ، وَأَمَّا الْحَرْفُ فَلَا يَتِمُّ  
مَعْنَاهُ إِلَّا بِغَيْرِهِ .

رَاجِعٌ : الْكَافِيَةُ لِابْنِ الْحَاجِبِ ص (٢) وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٢٢/١) .  
(٢) فِى - س - : ( الْعَاشِرُ ) وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فِى بَقِيَةِ الْأَعْدَادِ .  
(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ ٤/ . قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَوَحْدَ « الْعَظْمِ » - أَى ذَكَرَهُ  
بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ دُونَ الْجَمْعِ - ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ هُوَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى الْجُنْسِيَّةِ ،  
وَقَصْدُهُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْجُنْسَ الَّذِى هُوَ الْعَمُودُ ، وَالْقَوَامُ وَأَشَدُّ مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ  
الْجَسَدُ قَدْ أَصَابَهُ الْوَهْنُ - أَى الضَّعْفُ - وَلَوْ جَمَعَ لَكَانَ قَصْدُهُ إِلَى مَعْنَى  
آخَرٍ وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَهْنِ مِنْهُ بَعْضُ عِظَامِهِ وَلَكِنْ كُلُّهَا .  
رَاجِعٌ : تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (٧٦/١١) .

« العظام » . قال الزمخشري : إِنَّمَا وَحَدَّ الْعِظَامَ ؛ لِأَنَّ  
الوَاحِدَ هُوَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ ، وَقَصْدُهُ إِلَى أَنَّ هَذَا  
الْجِنْسَ الَّذِي هُوَ عَمُودُ الْبَدَنِ ، وَبِهِ قَوَامُهُ قَدْ أَصَابَهُ  
الْوَهْنُ ، وَلَوْ جَمَعَ لَكَانَ قَصْدًا إِلَى مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ  
لَمْ يَهِنْ مِنْهُ بَعْضُ عِظَامِهِ وَلَكِنْ كُلُّهَا <sup>(١)</sup> .

قال إمام الحرمين <sup>(٢)</sup> في البرهان <sup>(٣)</sup> : « هنا أمرٌ  
ينبغي أَنْ يَتَفَتَّنَ لَهُ النَّازِرُ وَهُوَ أَنَّ لَفْظَ « التَّمَرُّ » <sup>(٤)</sup> »

---

(١) راجع : الكشف للزمخشري (٣/٣) ، وتفسير القرطبي -  
(٧٦/١١) .

(٢) هو عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد : عبد الله بن يوسف الجويني  
أبو المعالي ، إمام الأئمة ، المدقق النظار ، الأصولي المتكلم البليغ الفصيح ؛  
ولد في جوين إحدى قرى نيسابور سنة (٤١٩ هـ) ورحل إلى بغداد ثم  
إلى مكة المكرمة ، ثم المدينة المنورة ، ثم رجع إلى نيسابور فبني له نظام  
الملك المدرسة النظامية ، وتولى التدريس فيها إلى أن توفي فيها سنة (٤٧٨ هـ)  
وتعلم عليه خلق كثير منهم الإمام الغزالي ، وألف مصنفات نافعة منها  
البرهان في أصول الفقه ، ونهاية المطلب في دراية المذهب في اثني عشر مجلداً .  
راجع : طبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٤٩ - ٢٨٢) ووفيات الأعيان  
(١/٢٨٧) وتبيين كذب المفتري ص (٢٧٨) ومفتاح السعادة (١/٤٤٠)  
والنجوم الزاهرة (٥/١٢١) والأعلام (٤/٣٠٦) .

(٣) هو كتاب قيم في أصول الفقه طبع أخيراً بتحقيق الدكتور/  
عبد العظيم الديب سنة (١٣٩٩ هـ) في قطر .

(٤) في - س - (التمر) وكذلك في البقية وها أثبتناه من الأصل ومن  
كتاب البرهان (١/٣٤٣) .

أخرى باستيعاب الجنس من « التمر » فإن « التمر »  
يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه ، و « التمر » تردّه  
إلى تخيل الوجدان ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع <sup>(١)</sup>  
قال شارحوه : يريد أن المطلق يطلق لفظ « التمر »  
بإزاء المعنى المكمل للآحاد ، و « التمر » يلتفت فيه إلى  
الوجدان ، فلا يحكم فيه على الحقيقة ، بل على أفرادها .  
إذا عرفت هذا ( ٤ - ١ ) فلا يخفى عليك لطف نفى  
المفرد في كلمة الشهادة <sup>(٢)</sup> .

الثاني عشر : لفظ « إله » في كلمة الشهادة نكرة  
في سياق النفي فيعم بلا شك <sup>(٣)</sup> .

والمقصود أن قولهم : النكرة إذا كانت في سياق  
النفي للعموم ليس على إطلاقه <sup>(٤)</sup> ؛ فقد اتفق الأدباء

(١) راجع : البرهان لإمام الحرمين ( ١ / ٣٤٣ ) .

(٢) أى أن لفظ « إله » في كلمة الشهادة لما كان مفرداً يكون النفي  
مستغرقاً لكل أفرادها ومتوجهاً إليه فرداً فرداً ما عدا الله تعالى .

(٣) وذلك لما اتفق عليه أهل اللغة بأن النكرة في سياق النفي للعموم  
قال إمام الحرمين وما يقع منكرأ منفياً فهو للعموم بوضع العرب إياه للعموم  
كقولهم : لم أر رجلاً .

راجع : البرهان لإمام الحرمين ( ١ / ٣٢٣ ) والمحصول للرازي -  
( ق ٢ / ج ١ / ٥٦٣ ) .

(٤) وقد سبق الزركشي في ذلك إمام الحرمين المتوفى ( ٤٧٨ هـ ) فقال :  
فأما قولهم : النكرة في النفي تعم ففيه تفصيل لطيف . فأقول :

والأصوليون<sup>(١)</sup> على أَنَّ قولنا: «لا رجل في الدار» بالرفع لا يُفِيدُ  
العموم بل يقال: «لا رجل في الدار بل اثنان»<sup>(٢)</sup> مع أنه نكرة  
في سياق النفي، واتفق الناس أيضاً على أَنَّ قولنا: «ليس  
كل حيوان إنساناً» و «ليس كل عدد زوجاً» كلامٌ

== إذا قال القائل: ما رأيت رجلاً فهذا ظاهر في نفي الرواية عن جنس  
الرجال والتأويل يتطرق إليه .

قال سيبويه: يجوز أن يقول القائل: ما رأيت رجلاً، وإنما رأيت  
رجلاً... فإذا قال القائل: ما جاءني من رجل لم يتجه إليه غير التعميم .  
البرهان: (٣٢٨ / ١) .

(١) ذكر الأصوليون بأن «لا» العاملة عمل ليس قد تفيد العموم مثل  
قوله تعالى:

«لا بيع فيه ولا خلة» (البقرة - ٢٥٤) . وقد لا تفيده مثل قولك:  
«لا رجل في الدار بل رجلان»

راجع: شرح المنار مع حواشي الرهاوى، وعزى زاده، وابن حلي  
ص (٣٢٢) ومجامع الحقائق ص (٥٠) وتيسير التحرير (٢٠١ / ١) .

(٢) قال المبرد: وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: «رجل في الدار»  
أو «هل رجل في الدار»؟ قلت: لا رجل في الدار - أى بالرفع فتكون  
«لا» نافية للوحدة - أى لا تكون لنفي العام . والحق أن النحاة فرقوا بين  
«لا» لنفي الجنس و «لا» العاملة عمل ليس فقد قال المحقق الرضى وغيره:  
إن قولك: «لا رجل في الدار» بفتح «رجل» نص في نفي الجنس - أى  
العموم - لأنه بمنزلة: «لا من رجل» بخلاف: «لا رجل في الدار»  
بالرفع حيث هو ظاهر فيه لكنه يحتمل نفي غير الجنس حيث يصح أن تقول:  
«لا رجل في الدار بل رجلان» قال الزمخشري في الكشاف: إن قوله  
تعالى: «لا ريب فيه» (سورة البقرة - ٢) بالفتح - وهى القراءة المشهورة  
يوجب الاستغراق، وبالرفع وهى قراءة أبى الشعيباء يجوز، وقال الرازى:

صَادَقُ ، وَلَيْسَ لِلْعُمومِ مَعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ <sup>(١)</sup> .

إن القراءة المشهورة توجب ارتفاع الريب بالكلية ، لأنه نفي لماهية الريب ، ونفي الماهية يقتضي نفي كل فرد من أفرادها وأما برفع « ريب » فهو يقتضي قولنا : « ريب فيه » وهذا يفيد ثبوت فرد واحد وذلك النفي يقتضي انتفاء جميع الأفراد ليتحقق التناقض : أى أن « لا » العاملة عمل ليس تحتاج في دلالتها على الاستغراق إلى القرينة .

راجع : المقتضب للمبرد ( ٣٥٩ / ٤ ) وشرح الرضى ( ١١٢ / ١ )  
وشرح ابن ملك على المنار ( ص ٣٢٣ ) .

(١) سبق في ( ص ٧٤ ) أن الزركشى لم يرض برأى بعض النحاة القائمين بأن « لا » العاملة عمل ليس لا تنفي إلا الوحدة ، بل رد عليهم بأنها قد تأتي لنفي الجنس - وهنا يقول : اتفق الأدباء والأصوليون على أن « لا » لا رجل في الدار ، برفع رجل على أنه اسم « لا » بمعنى ليس - لا يفيد العموم فهل بين هاتين العبارتين تناقض ؟ الجواب بالنفي وذلك من وجهين .

أولاً : اختلاف وجهات النظر بين النحاة من جانب ، وبين الأدباء والأصوليين من جانب آخر ، فنظرة النحاة إلى المعنى اللغوي للكلمة وإلى إعرابها الذى يختلف بحسب المعنى . فالنحاة القائلون بأن « لا » لنفي الجنس مطلقاً - كما سبق - نظروا إلى أصل معناها اللغوي قال الرضى الظاهر في « لا » الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر أو فتحه ، لأن النكرة في سياق النفي للعموم سواء كانت مع « لا » أو « ليس » أو غيرهما من حروف النفي . وخالفهم في ذلك كثير من النحاة كما سبق . وأما الأدباء والأصوليون فلم ينظروا إلى كل كلمة بحذاتها ، بل نظروا إلى الجمل ككل ، والعبارة بمجموعها ، وإلى المناسبة المعتبرة في الكلام والجو الذى قيلت فيه .

الوجه الثانى : أن المراد بكلام الزركشى سابقاً هو الرد على بعض النحاة وذلك بإثبات أن « لا » العاملة عمل ليس قد تأتي للاستغراق وذلك بإثبات أن « لا » العاملة عمل ليس قد تأتي لنفي العموم . وأما مقصوده هنا فالرد على القاعدة العامة بأن النكرة في سياق النفي للعموم ليست على الإطلاق حيث يجوز أن يقال « لا رجل في الدار بل اثنان » برفع رجل فحينئذ لا تناقض في كلامه .

راجع : شرح الرضى ( ١١٢ / ١ ) والمصادر السابقة .

ولا يمكن أن يُضبط محلُّ النزاع : بأن النكرة إذا  
 بُنيت مع « لا » ... ؛ لأنَّ قولنا : « ما جاءك من أحد »  
 و « ليس في الدار أحدٌ » للعموم<sup>(١)</sup> مع عدم البنائية ،  
 فيبقى ضبط محلِّ النزاع مشكلاً .

والجوابُ أنا نقول : متى كانت النكرة في سياق  
 النفي فهي للعموم ما عدا هاتين الصورتين .

وسببُ استثناء هاتين الصورتين بين :

أما الأولى : فلأنَّ المرادَ بها نفيُ المساهية الكلية بقيدِ  
 الوحدة ، لا بقيدِ التبعية في جملة المحال فلا جرمَ حَسُنَ  
 أن يُقالَ : « لا رجلٌ في الدار بل اثنان » أما إذا بُنيتِ  
 النكرة مع « لا » فلأنَّه جوابُ لمن قال : « هل من رجلٍ  
 في الدار ؟ » ف قيل له : « لا رجلٌ في الدار » أي لا واحداً من  
 أحاد<sup>(٢)</sup> ما ذكرته كائنٌ في الدار .

(١) هذا ما عليه جمهور النحاة والأصوليين حيث قالوا : إن النكرة  
 في سياق النفي للعموم سواء كان النفي بلا أو بما أو بليس أو غيرها إلا أن  
 تكون هناك قرينة تمنعه من العموم .

والظاهر لي أنه يمكن الضبط بأن النكرة المبنيه مع « لا » للعموم قطعاً . والنكرة  
 مع « لا » العاملة عمل ليس - أي المرفوعة - ليست للعموم إلا بقربنة ، وذلك  
 حتى تكون الحركات دلالات على المعاني . وأما النكرة المنفية بغير « لا » فليس  
 فهي للعموم إلا لقرينة تبعدها عن العموم مثل هاتين الصورتين .

راجع : شرح الرضی على الكافية (١ / ١١٢) والبرهان لإمام الحرمين  
 (١ / ٣٢٣) والمحصول للرازي (ق ٢ / ج ١ / ٥٦٣) وشرح ابن مالك على  
 المنار (ص ٣٢٢) وتيسير التحرير (١ / ٢٩٤) .

(٢) في - س - (له ذكرته) .

وَتَضْمَنُ : « مِنْ » هو سببُ بناءِ اسمِها معها كما تقدّم .  
 وأما ههنا لما قُدِّرَ البناءُ <sup>(١)</sup> دلَّ على عدمِ سببِهِ وهو تَضْمَنُ  
 « مِنْ » فيكونُ إخباراً مستأنفاً لا جواباً <sup>(٢)</sup> .

(١) هكذا العبارة في الأصل ونسخة - س - . وأظن أن العبارة غير متسقة مع الحكم الذي سبقت لأجله وذلك لأن السياق يقتضي أن تكون العبارة كالآتي : وأما ههنا - أي لا رجل في الدار - بالرفع . بل رجلان - لما لم يبين : « رجل » مع « لا » دل على عدم سبب البناء وهو تضمن « من » الاستغراقية فيكون « لا رجل - بالرفع - . . . » خبراً مستأنفاً لا جواباً لقول قائل : هل من رجل في الدار ؟

فالعبارة الظاهرة لهذا المعنى هي : « وأما ههنا فلما لم يقدر البناء دل على . . . » أو نقول : إن « لما » حرف نفي وجزم بمعنى « لم » وحينئذ نحتاج إلى زيادة الفاء على « لما » فيكون المعنى « وأما ههنا فلم يقدر البناء فدل . . . » غير أن هذا التقدير يصطدم برأى الجمهور القائلين بأن « لما » حينما تكون للنفي تختص بالمضارع لكن جماعة منهم أبو موسى النحوي ذهبوا إلى جواز دخولها على الماضي فتصرفه إلى المضارع ، حتى نسبه بعضهم إلى سيدييه .

راجع : شرح التصريح على التوضيح مع حاشية الحمصي ( ٢٤٧ / ١ ) والإظهار للركوى ( ص ١٢٨ ) .

(٢) أي أن « لا رجل في الدار » برفع « رجل » ليس جواباً لمن قال : هل من رجل في الدار . وإنما كلام مستأنف ولهذا لم يبين اسمه لأنه لم يتضمن معنى « من » الاستغراقية .

أو نقول إنه جواب - كما قال المبرد - لمن قال : هل رجل في الدار - أي ليس جواباً لمن يقول : هل من رجل في الدار .

فعلى هذا يكون « لا رجل في الدار » - بالرفع - جواباً لسائل يسأل عن وجود رجل واحد فيها ولهذا حسن أن يقول : لا رجل فيها بل اثنان .

فهذا السؤال مع الحال والمقام قرينة في عدم إرادة العموم .

وهذه القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وهو إرادة نفي العام .

راجع : المقتضب للمبرد ( ٣٥٩ / ٤ ) .



وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّهَا سَلَبُ الْحُكْمِ عَنِ الْعُمُومَاتِ (١)  
وَتَقْرِيرُهُ أَنَا نَتَوَهَّمُ أَنَّ قَائِلًا قَالَ : كُلُّ عَدَدٍ زَوْجٌ فَانْتَبَتْ  
حُكْمَ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الْعُمُومِ ، فَقَصَدْنَا أَنْ نَرْفَعَ هَذِهِ  
الْمَوْجِبَةَ الْكَلِمَةَ (٢) .

(١) أى بأن يتوجه النفي إلى حكم عام من حيث هو عام فقط فمثلاً يقول  
قائل : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند الأكل فنقول له : ليس كل حيوان  
يحرك فكه الأسفل عند الأكل بدليل التمساح حيث يحرك فكه الأعلى عند الأكل .  
فالنفي متوجه إلى العموم وليس إلى الأفراد أى أن كل هدفنا هو أن هذا الحكم  
العام غير صادق حيث لا يشمل كل أفرادهِ فنأتى إلى نقض عمومهِ فقط وذلك  
بإثبات فرد من أفرادهِ لا يصدق عليه هذا الوصف وهو التمساح في مثالنا ،  
ومن المعلوم أن الموجبة الكلية تنتقض بسلب الحكم عن فرد واحد من أفرادها  
كما أن السالبة الكلية تنتقض بالموجبة الجزئية — أى بإثبات أى جزء من أجزائها .  
وقد وضع الشيخ عبد القاهر قاعدة لطيفة في مثل : « ليس كل عدد  
زوجاً » كما في مثالنا وغيره . فقال : إن كانت كلمة « كل » داخلة في حيز  
النفي بأن أخرت عن أدائه مثل : « ما كل ما يتمنى المرء يدركه » أو معمولّة  
للفعل المنفي مثل « ما جاء كل القوم » توجه النفي إلى الشمول خاصة ، لا إلى  
أصل الفعل وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف إليه  
« كل » وإلا أفاد النفي كل فرد من أفرادهِ وعمه .

قال التفتازانى والحق أن هذا الحكم — أى الحكم الأول — أكثرى لا كلى  
بدليل قوله تعالى : « والله لا يحب كل مختال فخور » سورة الحديد / ٢٣ .  
راجع : تلخيص المفتاح ضمن مجموع المتنون ( ٦٣٠ ) ومتن السلم  
( ص ٢٦٤ ) وإيساغوجى ( ص ٢٧٤ ) .

(٢) أى الجملة التى ليس فيها النفي وكان حكمها عاماً لكل فرد من  
أفرادها ، وقد عرف الأخصر « الكلية » بقوله :

وحيثما لكل فرد حكماً فإنه « كلية » قد علما  
من السلم السابق ( ص ٢٦٤ ) .

ويكفى في رفع الموجبة الكلية السلب عن فرد من أفرادها . ولذلك كانت السالبة الجزئية نقيض الموجبة الكلية<sup>(١)</sup> [ فنحن ]<sup>(٢)</sup> سالبون لحكم الكلية لا حاكمون بالسلب لأفراد الكلية ، فحيث ادعينا أَنَّ النكرة للعموم هو حيث يكون الحكم بالسلب لأفراد النكرة ، لا حيث<sup>(٣)</sup> يكون الحكم مساوياً لجزء كل أفرادها ، بل هذه سالبة جزئية<sup>(٤)</sup> .

الثالث عشر : زعمت الحنفية<sup>(٥)</sup> أَنَّ النكرة في

(١) هكذا يصرح به علماء المنطق مثلاً قولنا « لا شيء من الإنسان جماد » ينتقض بوجود فرد واحد من الإنسان يكون جماداً — مثلاً : ونقيض قولنا السابق: بعض الإنسان جماد وكذلك الموجبة الكلية تنتقض بالسالبة الجزئية. راجع : متن السلم (ص ٢٦٣) .

(٢) لم ترد في — الأصل —

(٣) في — س — (و) .

(٤) السالبة الجزئية هي أن يكون الحكم لنفي بعض أفرادها مثل بعض الإنسان ليس بكاتب ومثل : ليس كل عدد زوجاً لأن معناها بعض الأعداد زوج مثل : اثنين ، وأربعة ، وبعضها ليس بزواج مثل ثلاثة ، وهكذا فالعبارة بالمعنى .

قال الأخضري :

والحكم للبعض هو الجزئية والجزء معرفته جلية

راجع : متن السلم (ص ٢٦٤) .

(٥) ذهب الحنفية إلى أن عموم النكرة المنفية مثل : « رجل » في :

« لا رجل في الدار » ليس عن طريق وضع اللغة وإنما عن طريق العقل والفهم

سياق النفي ( ٤ - ب ) إنما عمت بطريق الالتزام ،  
لا بالمطابقة ، والمقصود بالنفي إنما هو المعنى الكلي -  
بالوضع فيلزم من نفيه نفي جزئياته بطريق الالتزام .

والحق أن العرب وضعت اللفظ للحكم بالسلب على  
كل واحد من تلك الجزئيات ، واللفظ يدل على ذلك  
مطابقة .

ويرد على الحنفية أن الاستثناء يرد على العمومات  
فعلى رأيهم لا يكون من جنس المنطوق به ؛ لأنه هو  
الحقيقة الكلية على زعمهم ، وعلى رأينا يكون من جنس  
المنطوق ؛ لأن المنطوق هو السالبة الكلية ، والأصل في

---

فعلى هذا : فقولنا : « لا رجل في الدار » لا يدل على العموم بحسب الوضع ؛  
لأن معناه نفي واحد فيهم من الجنس ، لكن العقل يحكم بأن نفي واحد مبهم  
من جنس لا يتحقق إلا بانتقاء جميع أفراده ، فإذا دلالاته على العموم دلالة  
التزامية أي يلزم منه عقلا ، لا دلالة وضعية . وأما الجمهور فقالوا : إن دلالة  
النكرة المنفية على العموم وضعية أي وضعتها العرب لهذه الدلالة ، وذلك  
لقول النحاة بأن « لا رجل في الدار » متضمنة لمعنى : « من » الاستغراقية ،  
وقال الرازي : إن الإنسان إذا قال اليوم أكلت شيئا فن أراد تكذيبه قال :  
ما أكلت اليوم شيئا ، فذكرهم هذا النفي عند تكذيب ذلك الإثبات يدل على  
اتفاقهم على كونه مناقضاً له ، ولو كان قوله : « ما أكلت اليوم شيئا » لا يقتضي  
العموم لما ناقضه ، وأيضاً إن اليهود لما قالت : ( ما أنزل الله على بشر  
من شيء ) سورة الأنعام / ٩١ . قال تعالى :

## الاستثناء أن يكون متصلاً<sup>(١)</sup> مُخْرِجاً لِمَا يَتَنَاوَلُهُ اللفظُ مطابقةً<sup>(٢)</sup> .

= ( قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ) ( الأنعام / ٩١ ) فلو لم يكن كلامهم عاماً لكل بشر ولكل كتاب لما رد الله عليهم بإثبات إنزال كتاب على واحد وهو موسى .

راجع : المحصول للرازي ( ق ٢ / ج ١ / ٥٦٣ ) وشرح ابن ملك على المنار ( ص ٣٢٢ ) والتيسير على التحرير ( ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ) وشرح أنوار السعادة ( ق ٤ - أ ) والإحكام للأمدى ( ٢ / ٦٠ ) .

(١) هذا ما صرح به علماء اللغة والأصول من أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً ، حتى اختلف الأصوليون في جواز الاستثناء من غير الجنس فجوزه أصحاب أبي حنيفة ومالك والقاضى أبو بكر وجماعة من أصحاب الشافعى ، والنحاة والمتكلمين ومنعه منه الأكثرون .

راجع : الأدلة والخلاف فى : الإحكام للأمدى ( ٢ / ١٢٤ ) والبرهان لإمام الحرمين ( ١ / ٣٨٤ ) وشرح التصريح على التوضيح على الألفية ( ١ / ٢٤٦ ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢ / ٢٨٤ ) .

(٢) المراد بالمطابقة هى دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

والالتزام هو دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لكنه يلزمه فى الذهن .

وهناك دلالة ثالثة تسمى الدلالة بالتضمن وهى دلالة اللفظ على جزء معناه كدلالة الإنسان على الحيوان فقط . وهذه الدلالات الثلاث من أقسام الدلالة اللفظية الوضعية قال الخطيب القزويني : ودلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له أو على جزئه ، أو على خارج عنه ، وتسمى الأولى وضعية وكل من الأخيرين عقلية ، وتختص الأولى بالمطابقة ، والثانية بالتضمن ، والثالثة بالالتزام وشرطه اللزوم الذهني .

راجع : تلخيص المفتاح ( ٦٦٦ ) والتعريفات للسيد ( ص ٥٦ ) .

الرابع عشر : النكرة المنفية كما في كلمة الشهادة أقوى في الدلالة على العموم من النكرة في سياق النفي ، ولذلك قال سيف الدين الآمدي<sup>(١)</sup> في « أبكار الأفكار »<sup>(٢)</sup> :  
 إن النكرة في سياق النفي لا تعم ، وإنما تعم النكرة المنفية<sup>(٣)</sup>.

(١) هو علي بن محمد بن سالم ، الإمام أبو الحسن سيف الدين الآمدي ، الأصولي المتكلم أحد أذكاء العالم . ولد بآمد (ديار بكر إقليم كردستان) ، وتعلم في بغداد والشام ، حتى علا صيته ، ثم انتقل إلى القاهرة فدرس فيها واشتهر ، وصنف مؤلفات قيمة منها « الإحكام في أصول الأحكام » - ط - أربعة أجزاء و « أبكار الأفكار في علم الكلام » و « دقائق الحقائق » . قال السبكي : وتصانيفه فوق العشرين كلها منقحة حسنة .

راجع : طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٠٦ - ٣٠٨) والبداية والنهاية (١٣/ ١٤٠) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٩) والنجوم الزاهرة (٦/ ٢٨٥) ووفيات الأعيان (٢/ ٤٥٥ ، ٤٥٦) والأعلام (٥/ ١٥٣) .

(٢) وهو كتاب قيم في أصول الدين توجد له نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة (رقم ٢٠١ توحيد) .

(٣) لكن الإمام الآمدي ذكر في الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٦٠) أن النكرة المنفية كقوله : « لا رجل في الدار » أو في سياق النفي كقوله « ما في الدار من رجل » تفيد العموم ، واستدل على ذلك بأن قوله تعالى « من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى » ورد تكذيباً لمن قال : « ما أنزل الله على بشر من شيء » سورة الأنعام / ٩١ . غير أنه في كتابه الأخير منتهى السؤل ٢/ ٢١ قال : « النكرة المنفية ... تفيد العموم » : فلم يذكر النكرة في سياق النفي ، فعلى هذا أن الإمام الآمدي لم يستقر على رأي واحد في هذا الموضوع حيث نص في الأبكار : أن النكرة في سياق النفي لا تعم ، وفي الأحكام قال : إنها تعم ، وسكت عنها في منتهى السؤل .

وراجع : المحصول (ق ٢/ ١ج ٥٦٤) وشرح ابن ملك على المنار (ص ٣٢٤) والبرهان (١/ ٣٣٨) .

الخامس عشر : إذا عرفتَ هذا عرفتَ <sup>(١)</sup> أنَّ النكرة في سياق الإثبات لاتعمُّ ، كذا أطلق جماعة من الأصوليين <sup>(٢)</sup> .  
والحقُّ غيرُهُ وأنها بحسب المقامات .

والذي أريدهُ هنا أنَّه تستثنى من ذلك صورتان :

إحدهما <sup>(٣)</sup> : إذا كانت في سياق الشرط ، نبه عليه الإمام في البرهان <sup>(٤)</sup> .

الثانية <sup>(٥)</sup> : إذا كانت في سياق الامتنان . نصَّ عليه

---

(١) في - س - ( عرف ) - في الموضعين .

(٢) قال الإمام الرازي في المحصول : « النكرة في الإثبات إذا كانت خبراً لا تقتضى العموم كقولك : « جامعي رجل » وإذا كان أمراً فالأكثر على أنه للعموم كقوله : « أعتق رقبة » .

راجع المحصول ( ق ٢ / ج ١ / ٥٦٤ ) وشرح ابن ملك على المناو ( ٣٢٤ ) والبرهان ( ١ / ٣٣٨ ) .

(٣) في الأصل - و - س - ( أحدهما ) ولعل الألف سقطت من الناسخ سهواً .

(٤) قال إمام الحرمين في البرهان ( ١ / ٣٣٧ ) : « فأما قولهم : النكرة في الإثبات تخص فغير مطرد فإن النكرة الواقعة في سياق الشرط محمولة على العموم في قول القائل : من يأتني بمال فله أجره ، فلا يختص هذا بمال مخصوص .

وراجع : تيسير التحرير ( ١ / ٢٥٧ ) .

(٥) في الأصل و - س - ( الثاني ) والصواب ما أثبتناه لأن المعنى :

الصورة الثانية .

القاضي أبو الطيّب الطّبري<sup>(١)</sup> .

السادس عشر : اعلم أن الاستثناء من النفي إثبات<sup>٢</sup>  
ومن الإثبات نفي<sup>٣</sup> ، وحكى عن الحنفية المنع في الأول ،  
وأنهم أثبتوا واسطة بين الحكم بالنفي ، والحكم -  
بالإثبات ، وهو عدم الحكم بشيء<sup>(٢)</sup> . واحتج لذلك  
بأن الإثبات أخص من النفي فلا يستلزم ثبوت الأعم  
ثبوته<sup>(٣)</sup> . فيكون حكم المستثنى مسكوتاً عنه .

وهو منقذ<sup>(٤)</sup> ظاهر ، ووجهه بعض متكلميهم بأن :  
« لا عالم » من قولك : « لا عالم إلا زيد » يتضمن شيئين :

---

(١) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر ، الإمام الجليل ، القاضي  
أبو طيب الطّبري ، أحد حملة المذهب الشافعي وحماته ، كان بحراً غواصاً  
متسح الدائرة ، عظيم العلم ، جليل القدر ، ولد بآمل طبرستان سنة (٨٣٤٨ هـ)  
ثم ارتحل في طلب العلم إلى جرجان ونيسابور ، وبغداد وسمع من الحافظ  
الدارقطني وغيره . وتلمذ عليه خلق كثير فرووا عنه . وألف كتباً نافعة  
في الخلاف والمذهب .

راجع : طبقات الشافعية الكبرى ( ١٢/٥ - ٥٠ ) والبداية والنهاية  
( ٧٩/١٢ ) وتاريخ بغداد ( ٣٥٨/٩ ) وتهذيب الأسماء ( ٢٤٧/٢ ) والأعلام  
( ٣٢١/٣ ) .

(٢) سبق تفصيل ذلك في هامش الفصل التاسع .

(٣) في - س - ( لثبوته ) .

(٤) يقال - قدحه في نسبه - إذا عيبه . فهو منقذ أى معيب ،  
وقدحه بالزند أى قصد الإبراء به ، والقдах والمقдах جديده .

والمعنى : أن هذا الدليل الذى ذكره قاده في الدعوى .

راجع : القاموس المحيط ( ٢٥٠/١ ) والمصباح المنير ( ص ١٤٩ ) .

الحكم بالعدم ، ونفى هذا العدم ، فالاستثناء بعده  
يَحْتَمِلُ أَنْ يعودَ على الحكم بالعدم ، فلا يستلزم تحقق  
الثبوت ، فيبقى المستثنى غيرَ محكومٍ عليه بنفى ولا إثبات ،  
وهذا معنى الواسطة التي أثبتوها<sup>(١)</sup> .

وعُورِضَ<sup>(٢)</sup> بآنَّ الاستثناء يحتملُ أَنْ يعودَ إلى نفسِ  
النفي ، وإذا انتفى النفي ثبتَ الإثباتُ قطعاً ضرورةً ترتب  
وجودُ الضدِّ على عدمِ الضدِّ<sup>(٣)</sup> .

وأيضاً بآنَّ الظاهرَ عدمُ واسطة بين النفي والإثبات ،  
والأصلَ ( ٥ - أ ) عدمُ خلافِ الظاهر ، فإثبات<sup>(١)</sup>  
واسطةٍ خلافَ الأصل . ولهم أَنْ يجيبوا بآنَّ الأصلَ النفي

---

(١) راجع : المصادر المشار إليها في الفصل التاسع .

(٢) المعارضة لغة : المقابلة على سبيل الممانعة ، واصطلاحاً هي : إقامة  
الدليل على خلاف ما أقام الخصم عليه الدليل .

راجع : التعريفات للسيد ( ص ١١٥ ) والكافية في الجدل ( ص ٤١٨ ) .

(٣) الضد : هي صفة وجودية تعقب صفة وجودية أخرى مثل السواد  
والبياض .

قال السيد : الضدان صفتان وجوديتان تتعاقبان في موضع واحد يستحيل  
اجتماعهما ، لكن لا يستحيل ارتفاعهما وبهذا يفرق عن التقيضين حيث هما  
لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم .

راجع : التعريفات ( ص ٧٢ ) .

(٤) في - س - ( وإثبات ) .



والأصل بقاء الأصل الثابت ، والإثبات في الكلمة <sup>(١)</sup> مستفاد <sup>(٢)</sup> من الوضع الشرعي ، والنزاع إنما هو في مدلول الوضع اللغوي . وهذا منقذ أيضا <sup>(٣)</sup> . وأما المثل التي تُورَد في الاحتجاج على تقرير هذه القاعدة فهي :  
« لانكاح الأبولى » <sup>(٤)</sup> .

(١) أي أن الدلالة على إثبات الله تعالى في كلمة الشهادة مستفادة من الشرع .

(٢) في - س - ( يستفاد ) .

(٣) راجع : شرح أنوار السعادة ( ق ٤ - أ ) .

(٤) هذا حديث رواه أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه . وابن حبان والحاكم وأطال في تحريجه .

قال الحافظ ابن حجر : وقد اختلف في وصله وإرساله .

قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) : عائشة و أم سلمة ، وزينب بنت جحش ، قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً .

انظر : الحديث في مسند الإمام أحمد ( ٤ / ٦٦ ) ط المعارف ، وسنن أبي داود ( ٢ / ٢٢٩ ) ، والترمذي ( ١ / ٢٠٤ ) وابن ماجه ( ١ / ٢٩٧ ) والمستدرک للحاكم ( ٢ / ١٦٩ - ١٧٢ ) وتلخيص الحبير ( ٣ / ١٥٦ ) .

والشاهد في هذا الحديث هو أن الحنفية استدلوا به على أن الاستثناء من النفي ليس إثباتاً وبالعكس .

حيث لو كان الأمر كذلك لكان يتحقق النكاح مع حضور الولي مع أنه لا يلزم من حضوره تحقق النكاح فلو قلنا إن الاستثناء من النفي إثبات يكون معنى الحديث : النكاح متحقق بوجود ولي .

راجع : الحصول للرازي مع هوامشه لحقه د . طه جابر ( ق ٣ / ١٦٠ )

( ٥٨ ) .

و « لا صلاة إلا بطهور » <sup>(١)</sup> ولا علم إلا بحياة <sup>(٢)</sup> .

ودعوى المستدل منهم أن قولهم يستلزم حصول الصلاة . ووجود النكاح بمجرد حصول الطهارة والولي ، كما يستلزم قولنا : « لا عالم إلا زيد » ثبوت العلم لزيد وليس كذلك قطعاً فهو غير قادح <sup>(٣)</sup> .  
وقد أجيب في كتب الأصول <sup>(٤)</sup> بأن هذه الصور

---

(١) يقرب من هذا من حيث اللفظ والمعنى ما رواه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « لا صلاة لمن لا طهور له » .

وروى الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « لا صلاة لمن لا وضوء له » . ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه » .

راجع : سنن الترمذي بشرح تحفة الأحوذى ( ١١٤ / ١ ) وتلخيص الحبير ( ١٢٩ / ١ ) ونيل الأوطار شرح المنتقى ( ٢٠٣ / ١ ) .

(٢) ما رأيت هذه الجملة مسندة إلى أحد غير أنها يكثر ورودها في الكتب ولا سيما في كتب النحو .

(٣) أى استدلال الحنفية بهذه الأمثلة بأنه لو كان الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس - كما يقول به الشافعية وغيرهم - لكان يلزم على قولهم أن يتحقق النكاح بمجرد حضور الولي وتحقق الصلاة بتحقيق الوضوء ، ويتحقق العلم بمجرد وجود الحياة ، مع أنه لم يقل أحد بذلك فثبت أن الاستثناء من النفي ليس لإثباتاً . ولا العكس .

راجع : المحصول للرازي ( ق ٣ / ج ١ / ٥٨ ) وتيسير التحرير ( ٢٩٣ / ١ ) والإحكام للآمدي ( ١٣٨ / ٢ ) .

(٤) قال الآمدي في جواب ذلك بأن الطهور شرط في الصلاة ، والولي شرط في النكاح ... والشرط وإن لزم من فواته فوات المشروط - حيث لا تصح الصلاة بدون الوضوء .

شروط ، وإنما لم يلزم فيها إثبات الحكم الخارجى من حيث أن الشرط لا يلزم منه حصول المشروط ، فعدم دلالة هذه الصور على الإثبات لذلك .

وجواب آخر وهو أن يُقدَّر محذوف يدل عليه اللفظ وهو : « لا صلاة إلا صلاة بطهور » و « لا نكاح إلا نكاح بولي » و « لا علم إلا علم بحياة » .

وليس الاستثناء من العلم والصلاة ، وإلا كان الاستثناء منقطعاً فثبت المدعى وهو أن الاستثناء من النفي إثبات .

السابع عشر : اسم الله سبحانه علم واجب<sup>(١)</sup> لذاته الذى تفرد به تعالى ، فلم يجعل لغيره شركة فى لفظه ،

---

= لكن لا يلزم من وجوده وجود المشروط لجواز انتفاء المقتضى ، أو فوات شرط آخر أو وجود مانع .

الإحكام فى أصول الأحكام ( ١٣٩ / ٢ ) .

وراجع : المحصول ( ق ٥٨ / ١ / ٣ ) ، وتيسير التحرير ( ٢٩٤ / ١ ) .

ومنهى السؤل ( ٤٧ / ٢ ) .

(١) بإضافة « علم » إلى « واجب » والإضافة هنا بمعنى اللام أى علم لواجب وجوده لذاته - أى علم لمن ثبت وجوده لذاته . قال العلماء : الله اسم لذات الواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد . وذكر الوصفين إشارة إلى استجماع اسم الله جميع صفات الكمال .

راجع : كشاف اصطلاحات الفنون للبهانوى ( ١٤٦ / ١ ) ( والتعريفات ( ص ١٣٠ ) والمفردات فى غريب القرآن للراغب ( ص ٢١ ) .

كما لم يكن لأحد شركة في معناه ، وعليه تُجرى صفاته وهو بمثابة العلم من حيث أنه يوصف ولا يوصف به ؛ لأنه اسم علم لله . كإسماء الأعلام التي سُمي بها غيره تعالى ؛ فإن الأعلام في الأصل وُضعت للتمييز بين المسميين وهذا محال على الله <sup>(١)</sup> .

وهو أيضاً مستثنى من الخلاف في أن أيّ المعرفتين

(١) ذكر الزركشي هنا أن لفظ الجلالة « الله » بمثابة العلم ولا يسمى علماً . أما كونه لا يسمى علماً لأن العلم — كما يقول علماء اللغة — وضع لتشخيص الذات بعينها فمثلاً « خالد » موضوع للشخص المسمى به بحيث يميزه عن غيره . ولما كان هذا التشخيص محالاً على الله تعالى لأنه لا يوجد إلا ذات واحدة قالوا إنه لا يسمى علماً . لكن بعض العلماء أطلقوا عليه أنه علم باعتبار معناه من حيث أنه يدل على ذاته تعالى فقد أطلق كثير منهم أنه علم لذاته تعالى . والخلاف لفظي .

وأما كونه بمثابة العلم — أي من حيث الأحكام اللغوية حيث يكون موصوفاً فنقول : « الله الموجود الكريم » ولا يمكن أن يكون صفة لغيره . قال الزمخشري وغيره : إنه اسم وليس صفة فلا يقال : شيء إله أو الله ، وأيضاً فإن صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه . فلو جعلت كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها . وهذا محال .

راجع : تفسير الكشاف ( ٤ / ١ ) والتعريفات ( ص ١٩ ) وكشاف مصطلحات الفنون ( ١ / ١٤٦ ) ورسالة الوضع للعصدي ( ص ٧٣٨ ) ضمن مجموع المتن .

وشرح أنوار السعادة مخطوط ( ق ٢٢٥ — أ — ) وقال : لو لم يكن علماً لما أفاد التوحيد كما في قولنا : لا إله إلا الرحمن .

أعرف<sup>(١)</sup> ولذلك قال سيبويه : اسمُ الله تعالى أعرفُ المعارفِ ، وروى أَنَّهُ رُمِيَ في المنام وقد نال خيراً كثيراً<sup>(٢)</sup> بهذه الكلمة<sup>(٣)</sup> .

الثامن عشر : ذهبَ الأكثرونَ إلى أَنَّ اسمَ الله تعالى بمثابة الاسم العلم<sup>(٤)</sup> غيرُ مشتقٍّ من شيءٍ . واحتج بقوله

(١) اختلف النحاة في ترتيب المعارف فذهب الجمهور - أي ما عدا الكوفيين - إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام - أي بأن يتقدمه اسم واحد - ثم المشار به ، والمنادى - هما في مرتبة واحدة ؛ لأن تعريفها بالقصد - ثم الموصول وذو أداة التعريف - وهما في مرتبة واحدة ، لأن تعريفهما بالعهد - وأما المضاف فالصحيح أنه في مرتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمَر ؛ فإنه في مرتبة العلم . وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً . وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم . فهذه ثلاثة أقوال . قال الزركشي هذا الخلاف في غير اسم « الله » تعالى فهو أعرف المعارف على الإطلاق .  
راجع : شرح البصريح على التوضيح ( ٩٥٨ ) والكافية لابن حاجب ( ص ٦٥ ) وشرح المفصل ( ٥٦ / ٣ ) ، و ( ج ٥ / ٨٧ ) .

(٢) سقط ( كثيراً ) من - س -

(٣) أي أنه رُمِيَ في المنام أي أن سيبويه قد نال خيراً كثيراً لأجل قوله أن اسم الله تعالى أعرف المعارف . والواقع أن من قرأ كتابه يعرف مدى حرصه على القرآن الكريم ودفاعه عنه وتسخير النحو لخدمة القرآن فجزي الله علماءنا العظام على ما قاموا به من خدمة للإسلام .

(٤) في - س - ( يشابه الاسم العلم ) . وهذا ما عليه المحققون من أن اسم الله تعالى اسم مرتجل وليس بمشتق . راجع التعريفات ( ص ١٩ ) . وكشاف اصطلاحات الفنون ( ١ / ١٤٧ ) .

(هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) <sup>(١)</sup> فلو كان مشتقاً لكان له سَمِيٌّ ؛  
لأنَّ المشركين سَمَّوْا أَصْنَامَهُمْ آلِهَةً . وهذا غيرُ لازمٍ ؛  
لأنَّ الذي ( ه - ب ) سَمَّى به المشركون أَصْنَامَهُمْ هو  
ما حكاه الله تعالى <sup>(٢)</sup> بقوله : ( قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا  
إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ) <sup>(٣)</sup> . وقال : ( إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى ) <sup>(٤)</sup>  
فأما اسمُ الله <sup>(٥)</sup> فلامُ التعريفِ اللازمةُ عوضٌ عن

(١) من سورة مريم / ٦٥ والمعنى على هذا : هل تعلم له ما يسمى به .  
وجه الاستدلال بهذه الآية هو أنه لو كان لفظ الله مشتقاً لكان له مشتق منه  
فيكون له سَمِيٌّ لكن قال المفسرون معناها : هل تعلم له ولدًا أو نظيرًا أو مثلاً  
أو شيئاً يستحق مثل اسمه الذي هو الرحمن وروى عن ابن عباس قال : هل  
تعلم أحد اسمي الرحمن ، قال القرطبي وهو قول صحيح لا يقال الرحمن  
إلا الله . وقال قتادة والكلبي : هل تعلم أحداً يسمى الله تعالى غير الله أو يقال  
له « الله » غير الله . وهل بمعنى « لا » أى لا تعلم . والله تعالى أعلم .

انظر تفسير القرطبي ( ١١ / ١٣ ) .

(٢) ما بين الحاصرتين مسقط من - س -

(٣) من سورة الأعراف / ١٣٨ .

(٤) أول الآية : ( فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فقالوا هذا إلهمكم  
وإله موسى فنسى ) سورة طه / ٨٨ .

(٥) يشير الزركشي هنا إلى الفرق بين لفظ « الله » وبين لفظ « إله »  
حيث أن « إله » يطلق على الله تعالى وعلى غيره .

كما أطلقه المشركون على أصنامهم . ولكن لفظ « الله » لم يطلق على  
غيره تعالى .

وهذا رد على من قال إنه لا فرق بين الاثنين وذلك لأن لفظ « الله »  
بمثابة علم لذات الواجب الوجود ولفظ « إله » اسم جنس ،

ولذلك أطلقه المشركون على الأوثان .

راجع : رسالة في الكلام على الشهادة للسمرقندي ( ٣ ) مخطوط اسكندرية .

الهمزة ، فلم يُسمَّ به غيرُ الله . ولم يستعمل قط منكراً .  
وقوله تعالى : ( هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ) أى هل تعلم  
شيئاً يسمّى الله غيره ؟ أو هل تعلم له نظيراً فى الخلق  
ووجوب الإلهية<sup>(١)</sup> .

وأيضاً فإنه لا يستلزم الاشتقاق لاتحاد المعنى ؛  
فإن العرب قد تضع للمعنيين اسمين مختلفين من لفظ  
واحد ؛ فقد قالوا للبناء : حصين . وللمرأة : حصان  
وللشجر : رزين وللمرأة : رزان<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع لهذه المعانى عند المفسرين : تفسير القرطبي ( ١١ / ١٣١ ) .

(٢) أى يقول العرب للبناء : هذا بناء حصين أى منبع قوى وحصن  
حصين أى لا يوصل إلى جوفه لمنعته .

ويقولون أيضاً : امرأة حصان — بفتح الحاء — أى عفيفة أو متزوجة .  
راجع : القاموس المحيط ( ٤ / ٢١٦ ) .

(٣) تقول العرب : امرأة رزان — إذا كانت ذات ثبات ووقار وعفاف  
وكانت رزينة فى مجلسها .

قال حسان بن ثابت يمدح عائشة ( رضى الله عنها ) :

حصان رزان لا تذنب بريبة . . . . .

والرزين : الثقيل من كل شىء — من الحجر والشجر .

ويطلقون الرزان : على منافع الماء . والرزن : على مكان مشرف ؛

والروزنة : على الخرق فى أعلى السقف . وعلى الكوة .

والأرزان على الشجر الصلب الذى تتخذ منه عصى صلبة .

وأصل الجميع : الرزانة وهى الثقل .

راجع : لسان العرب ( ١٩ / ١٦٣٩ ) والقاموس المحيط ( ٤ / ٢٢٩ ) .

وكلاهما مشتقٌ من الحصانةِ والرزانةِ<sup>(١)</sup> ، ومن  
زعمهم الكاذب<sup>(٢)</sup> أَنَّ العَيُوقَ عاقَ الدَّبْرانِ<sup>(٣)</sup> لَمَّا ساقَ  
إلى الثريا مهراً وهي نجومٌ صغارٌ نحو عشرين نجماً فهو

---

(١) يقصد الزركشي أنه لا يلزم من الاشتقاق اتحاد معاني المشتقات منه .  
فكما رأينا أن الحصين والحصان من لفظ واحد وهو الحصانة وكذلك الأوزن  
والرزان من لفظ واحد وهو الرزانة مع أن معنى كل واحد منهما يختلف  
عن الآخر .

وأمثال ذلك في اللغة العربية أكثر من أن تحصر .  
قال العلامة الكافيجي : إن اشتقاق لفظ « الله » من « إله » أو من « واه »  
من الاشتقاق الكبير لما بين الحروف من التناسب ، ويصلح أن يكون صغيراً .  
راجع : أنوار السعادة ( ق ٤ ) والمصادر اللغوية السابقة ، والمزهر  
للسيوطي ( ١ / ٣٤٥ ) .

(٢) أى من عقيدة العرب الجاهلية الباطلة أنهم كانوا يزعمون أن النجم  
المسمى العيوق عاق الدبران لما ساق مهراً إلى الثريا ، وهذا كذب وباطل .  
انظر : لسان العرب ( ٣٥ / ٣١٧٣ ) .

(٣) العيوق — بفتح العين وتشديد الياء — في أصل وضعه على وزن  
فيعول من عاق فلان فلاناً يعوقه إذا حال بينه وبين غرضه ، يقال عاقه عن  
الشيء يعوقه عوقاً صرفه وجبسه ، ومنه التعويق والاعتياق وذلك إذا أراد  
أمراً فصرفه عنه صارف .

فعلى هذا : فالعيوق صالح للإطلاق على كل معوق لغيره لكن العرب  
خصوصاً به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، فأصبح علماً لكوكب  
أحمر مضى بحيال الثريا في ناحية الشمال .

وزعموا أنهم سموه بذلك ، لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه  
وبين إدراكها أى أنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

انظر : لسان العرب ( ٣٥ / ٣١٧٣ ) والقاموس المحيط ( ٣ / ٣٧٩ ) .



يتبعها أبداً خاطباً لها ، والدَّبرَّان يعوقه ، ولذلك سموا  
هذه النجوم القِلاص<sup>(١)</sup> وعليه أنشد قول الشاعر :

أما ابن<sup>(٢)</sup> طوق فقد أوفى بدمته

كما وفى بقلاص النجم حادياً<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا لا يمتنع أن يكون « الله » مشتقاً من الألوهية  
وهو المذهب الذي عليه الأكثرون<sup>(٤)</sup> .

وقيل : مشتق من « أَلِهَ » إذا فزع ، والله تعالى  
مُفَزَعٌ كُلُّ شَيْءٍ وهو مروى عن ابن عباس<sup>(٥)</sup> أو من :

---

(١) قال ابن منظور : وقلاص النجم هي العشرون نجماً التي ساقها  
الدبران في خطبة الثريا كما تزعم العرب .

انظر : لسان العرب ( ٤١ / ٣٧٢٢ ) .

(٢) في أصل النسخة ( أبو ) وأثبتنا « ابن » لموافقته ما في : لسان  
العرب ( ٤١ / ٣٧٢٢ ) .

(٣) البيت لطيف من شعراء الجاهلية كما في لسان العرب ( ٤١ / ٣٧٢٢ )  
والكامل للمبرد ( ٣٤٠ ) والخصائص لابن جني ( ١ / ٣٧٠ ) وشرح المفصل  
( ١ / ٤٠ ) وديوانه ( ص ٦٥ ) .

(٤) راجع : كشف اصطلاحات الفنون ( ١ / ١٤٧ ) وشرح المفصل  
لابن يعيش ( ٣ / ١ ) .

(٥) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب - حبر الأمة وابن عم  
رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) .

ولد بمكة قبل الهجرة بسنتين أو ثلاث .

وتوفي بالطائف سنة ( ٦٨ هـ ) على الصحيح .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ / ٣٣٠ ) وتهذيب الأسماء ( ١ / ٢٧٤ ) .

« آله » إذا تحيرَ وذهشَ ؛ لأنَّ العقولَ تحارُّ في بحارِ  
عظمةِ الله سبحانه أن تُحيطَ به الأفكارُ ، أو يحدهُ  
المقدارُ .

وفى اشتقاقه أقوالٌ غيرُ هذه <sup>(١)</sup> .

ونسب قریش ( ص ٢٦ ) وأسَد الغابة ( ٢٩٠ / ٣ ) وتهذيب التهذيب  
( ٢٧٦ / ٥ ) وطبقات ابن سعد ( ٣٦٥ / ٢ - ٣٧٢ ) والبدایة والنهاية  
( ٢٩٥ / ٨ ) وطبقات خليفة ( ص ٣ ) وحلیة الأولیاء ( ٣١٤ / ١ ) ووفیات  
الأعيان ( ٦٢ / ٣ ) وتذكرة الحفاظ ( ٤٠ / ١ ) ، وطبقات الحفاظ ( ص ١٠ )  
والأعلام ( ٢٢٩ / ٤ ) .

(١) الخلاصة أن علماء اللغة اختلفوا في أن لفظ الجلالة هل هو مشتق  
أم لا ؟ فذهب جماعة منهم - سماهم التهانوى بالمحققين - إلى أنه اسم مرتجل  
وليس بمشتق ولهذا لا يجوز حذف « أل » منه وهو الراجع .  
وذهب كثيرون منهم إلى أنه مشتق . وهؤلاء أيضاً اختلفوا في أصله  
وأصل اشتقاقه .

فذهب بعضهم إلى أن أصله : « إلاه » على زنة فعال من قولهم : آله يأله  
إلاهة - أى عبد عبادة فحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم  
أدخلت « أل » عليه للتعظيم ودفع الشيوخ الذى ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم  
وما يعبدونه آلهة فصار لفظة « الله » وصارت « أل » كأحد حروف الإسم ،  
ولذلك ينطق بهمزته بالقطع عند النداء فنقول : « يا الله » ، وقال خليل  
من « آله » بمعنى فرع وقيل : بمعنى ارتفع .

وذهب بعضهم إلى أن أصله « لاه » ثم أدخلت « أل » عليه لما ذكرناه ،  
وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس مما فيه « أل » للمح الصفة . ووزن  
« لاه » فعل واشتقاقه من لاه يليه إذا تسر ، سمي بذلك لاستناره واحتجابه  
عن إدراك الأبصار .

وذهب بعضهم إلى أن أصله : « ولاه » - من وله إذا تحير - ثم قلبت  
الواو همزة كما في إشاح ووشاح .

التاسع عشر : قيل : اسمُ الله تعالى منقولٌ إلى الاختصاصِ بعدَ العمومِ . وأنَّ أصله « إله » ثم اختصَّ به تعالى كالاختصاصِ في العيوق ، والدبران<sup>(١)</sup> ، والنجم ، ونحوها من الأسماءِ المختصةِ<sup>(٢)</sup> بالألفِ واللامِ كالحسن ، والعباسِ والحارثِ مما كانَ في الأصلِ صفةً<sup>(٣)</sup> .

= وذهب بعضهم إلى أن أصله الهاء : « ه » التي هي الكناية عن الغائب وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم فأشاروا إليه بحرف الكناية ثم زيدت فيه لام الملك ؛ إذ قد علموا أنه خالق الأشياء ومالكها فصار « له » ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً فصار « الله » .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٣/١) وشرح أنوار السعادة (ق ٤) وشرح التصريح على التوضيح (٧/١) وتفسير القرطبي (١٠٣/١) وتفسير الكشاف للزمخشري (٤/١) والكتاب لسيبويه ط الأميرية (٣٠٩/١) والمفردات للراغب ص (٢١) .

(١) اسمان لنجمين - كما سبق ، والنجم علم للثريا ، و « أل » فيهما لازمة .

شرح التصريح (١٥٣/١) .

(٢) راجع : لتفصيل هذه المسألة شرح ابن عقيل (١٨٣/١ - ١٨٤) وشرح الأشموني (٢٨١/١) وشرح التصريح (١٥٢/١) .

أى أن « أل » في هذه الأسماء تشير إلى معنى الصفة التي نقل منها العلم وقد ذكر ابن مالك أن ذكر « أل » فيها وحذفها سبان .

شرح التصريح (١٥١/١) .

(٣) لكن الظاهر أن « أل » في « الله » ليست بمنزلتها في العيوق ، والدبران ونحوهما . . . وهذا هو مذهب سيبويه حيث يقول في كتابه -

(٣٠٩/١ ط الأميرية) : « وكأن الاسم - والله أعلم - « إله » فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت « أل » خلطاً عنها ، فهذا أيضاً بقويه =

وزهب آخرون ومنهم المازني<sup>(١)</sup> أَنَّ اسمَ الله تعالى  
وقع هكذا في أوَّل أحواله ، ليس أصله « إله »<sup>(٢)</sup> .

واعترض عليه الرياشي<sup>(٣)</sup> فقال : لم أثبت أن يكون  
أصله : « الإله » ثم خُفِّفَ بحذف الهمزة ؟

---

= أن يكون بمنزلة من نفس الحرف ، ومثل ذلك أناس ، فإذا أدخلت « أل »  
قلت : الناس ، إلا أن الناس قد يفارقه « أل » ويكون نكرة . والله تعالى  
لا يكون فيه ذلك ، وليس النجم والديوان بهذه المنزلة ؛ لأن هذه الأشياء  
الألف واللام فيها بمنزلتها في الصق ، وهي في الله تعالى بمنزلة شيء غير  
متفصل في الكلمة .

(١) هو بكر بن محمد بن حبيب أبو عثمان المازني أحد الأئمة الأعلام  
في النحو من أهل البصرة وتوفي فيها سنة ( ٢٤٩ هـ ) له من التصانيف :  
« ما تلحن فيه العامة » و « الألف واللام » و « التصريف » وغيرها كثير .  
انظر : وفيات الأعيان ( ٩٢ / ١ ) ومعجم الأدباء ( ٢ / ٢٨٠ ) والأعلام  
( ٢ / ٤٤ ) وبغية الوعاة ( ١ / ٤٦٣ - ٤٦٦ ) .

(٢) أي أنه اسم مرتجل وليس بمشتق .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ( ٣ / ١ ) والمصادر السابقة .

(٣) هو العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري من  
الموالي لغوى راوية ، عارف بأيام العرب ، قتل في البصرة أيام فتنة الزنج  
سنة ( ٢٥٧ هـ ) وله من التصانيف كتاب : « الحيل » و « الإبل » وغير ذلك .  
روى عنه المبرد مرات في الكامل ، قرأ على المازني وهو قرأ عليه أيضاً .  
انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ١٢٤ / ٥ ) ووفيات الأعيان -  
( ١ / ٢٤٦ ) وبغية الوعاة ( ٢ / ٢٧ ) وتأريخ بغداد ( ١٢ / ١٣٨ ) والأعلام  
( ٤ / ٣٧ ) .

فأجاب بأنه لو كان أصله : « الإله » لكان مقتضاه  
في الحاليين واحداً كالأناس والناس<sup>(١)</sup> .

ورُدَّ بأنه ليس في الكلام العربي اسم فيه الألفُ  
واللام ( ١٦ - ١ ) إلا وهما مُتقدَّران زائدين<sup>(٢)</sup> وإن كانا  
لازمين<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أى اعترض الرياشي على المازني بأنه لا يتعين أن يكون أصله  
هكذا بل الأحسن أن يكون أصله « الإلاه » .

قال الرغشري : والله أصله « الإله » كما قال الشاعر البعيث بن حريث :  
معاذ الإله أن يكون كظبية ولا دميصة ولا عقيلة رب رب  
ولكنها زادت على الحسن كله كمالاً ومن طيب على كل طيب  
ونظيره - الناس أصله الأناس - فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف  
التعريف ولذلك قيل في النداء يا الله بالقطع .

فأجاب المازني بأنه لو كان أصل « الله » : « الإله » لكان معناه في  
الحاليين واحداً كالأناس والناس حيث هما بمعنى واحد مع أن معنى « الله »  
يختلف عن معنى « الإله » بالاتفاق فلفظ « الله » علم لذات الواجب الوجود  
وأما « الإله » فهو اسم جنس يشمل كل معبود سواء كان معبوداً بحق أو بغير  
حق وإن كان قد غلب على المعبود بحق في عرف الشرع . فهذا دليل على أن  
« الله » ليس أصله « الإله » .

راجع : تفسير الكشاف ( ٤ / ١ ) وشرح المفصل ( ٣ / ١ ) وتفسير  
القرطبي ( ١٠٢ / ١ ) .

(٢) في أصل النسخة ( زائدتين ) .

(٣) أى أن حرف التعريف : « أل » لا تكون قطعاً ضمن الحروف  
الأصلية لبنية الكلمة فهي زائدة سواء كانت لازمة للاسم كالكالات أو غير  
لازمة مثل الرجل .

ومن جهة المعنى بأنَّ الأعلام إنما وُضِعَتْ للفصل بين ما تشابه ويشتهبه ولذلك قال سيبويه : إن العلم كأنه مجموع صفات . يعنى أنه وُضِعَ لِتَرْكِ الإطالة بذكر الصفات<sup>(١)</sup> ، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون «الله تعالى» اسم علم ؛ لاستحالة الشبيه والنظير له تعالى . قال العلامة أبو محمد السيد<sup>(٢)</sup> : إن قال قائل : إنَّ

= يقول ابن مالك :

وقد تزداد لازماً كالكالات والآن والذين ثم اللاتى

غير أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن «أل» أصلية .

قال الخطابي : والدليل على أن الألف واللام من بنية هذا الاسم ولم يدخلها للتعريف دخول حرف النداء عليه كقولك : «يا الله» ، وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف غير أن العلماء أجابوا بأنه سومح في لفظ الجلالة خاصة لأن «أل» فيه لما كانت عوضاً عن الهمزة المحذوفة أصبحت شبيهة بالأصلية .

راجع : شرح التصريح على التوضيح (١٥١/١) وتفسير القرطبي (١٠٣/١) والمفردات في غريب القرآن ص (٢١) والكافية لابن حاجب مع حواشيه ص (٢٥) .

(١) أى أن العلم يعين مسماه ويميزه عن غيره بدون قيد ، فوضع العلم للدلالة على الماهية المشخصة .

فبدل أن يذكر الإنسان صفات الشخص ويطول في ذكرها حتى يتعرف السامع عليه يذكر العلم فيدل على مسماه .

راجع : شرح التصريح على التوضيح (١١٣/١) وشرح الأشموني (٢٠٨/١) والرسالة العضدية - ضمن مجموع المتون ص (٧٣٨) .

(٢) غالب الظن أن المراد به هو عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطلينوسى .

الصفاتِ إِنَّمَا وُضِعَتْ للفصل عند التشابه ، فإذا استحال  
أَنْ يكون للبارى تعالى اسمٌ علمٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا شَبِيهَ له فذلك  
واردٌ في الصفاتِ ، لاستحالة الشَّبهِ بَيْنَهُ وبينَ غيره ؟

قبل له : ليس الغرضُ بذكر الصفاتِ الفصلَ بين  
الموصوفين خاصةً<sup>(١)</sup> ؛ بل قد تردُّ الصفاتُ لذلك ، وقد  
تردُّ للمدح أو الذمِّ ، أو الترحم وإن لم يكن إلباس<sup>(٢)</sup> .

= كان عالماً باللغات والأدب متبحراً فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو  
 واجتمع عليه الناس . ومن تصانيفه : شرح أدب الكاتب وشرح الموطأ وشرح  
ديوان المتنبي وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والخلل في شرح أبيات  
الجمل ، والمسائل المثورة في النحو .  
توفي سنة ( ٥٢١ هـ ) .

راجع : بغية الوعاة ( ٥٥ / ٢ - ٥٦ ) .

(١) قال الزمخشري وغيره : والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين  
المشتركين في الاسم ، ويقال : إنها للتخصيص في النكرات ، وللتوضيح  
في المعارف .

راجع : المفصل وشرحه لابن يعيش ( ٤٦ / ٣ ) .

(٢) إن الصفة كما تأتي للفصل بين الموصوفين وتميز أحدهما عن الآخر -  
أى للإيضاح والتخصيص - فقد ترد لمعان آخر حيث ترد الصفة للمدح مثل :  
« الحمد لله رب العالمين » .

وترد للذم مثل : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

وللترحم مثل : « اللهم أنا عبدك المسكين » .

وللتوكيد مثل : « نفخة واحدة » سورة الحاقة / ١٣ .

ولغير ذلك .

راجع : شرح التصريح على التوضيح ( ١٠٨ / ٢ ) وتلخيص المفتاح -  
ضمن مجموع المتون - ص ( ٦٢٦ ) وشرح المفصل ( ٤٧ / ٣ ) .

والفرق بينهما أَنَّ الأوَّلَ<sup>(١)</sup> حكمُهُ أَنْ تجرى الصفةُ  
على الموصوفِ في إعرابه ولا مخالفة<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّه لما كان  
لا يُفهم إلَّا مع ذكر صفته صار كالأشياء الواحد .  
ولأجل هذا شبهَ سبويه الصفةَ والموصوفَ بالصلة .  
والموصول<sup>(٣)</sup> .

وأما الثاني فيجوزُ فيه الإجراءُ والقطعُ وعلى هذا  
الثاني<sup>(٤)</sup> تُحمَلُ صفاتُ الله تعالى ، يعنى أَنَّها أُجريتْ عليه  
سبحانه للمدح ، لا للتعريف<sup>(٥)</sup> .

(١) وهو ما كانت الصفة للفصل بين الموصوفين .

راجع : شرح التصريح ( ١٠٨ / ٢ ) .

(٢) تتبع الصفة الحقيقية موصوفها في إعرابه والإفراد والتثنية والجمع  
والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث .

راجع : التفصيل في شرح المفصل ( ٥٤ / ٣ ) وشرح التصريح ( ١٠٩ / ٢ ) .

(٣) راجع : تفصيل هذه المسألة في شرح المفصل لابن يعيش ( ١٣٩ / ٣ )

(٤) والمراد بالثاني هنا ما تكون الصفة لغير بيان الفصل بأن تكون

للمدح مثلاً فهذه يجوز فيها الإجراء على موصوفها في الإعراب وغيره ،  
كما يجوز فيها القطع على الابتداء أو على المفعولية مثل :

« مرتب زيد الفاضل » فيجوز في « الفاضل » الجر على كونه صفة

لزيد ، كما يجوز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ أى هو الفاضل ، النصب على  
أنه مفعول لـ « أعنى » .

وهذه الملاحظة من الإمام الزركشى دقيقة جداً حيث جعل الإعراب  
تابعاً لما يقصده المتكلم .

راجع لأحكام الصفة : شرح التصريح ( ١١٥ / ٢ ، ١١٧ ) .

(٥) الزيادة من - س .



ثم الألف واللام في اسم الله تعالى : الظاهر أنها للعهد - أي الذي عهدت له الألوهية - . قيل : وكذا في جميع صفاته تعالى . ويستحيل كونها للجنس كما سبق<sup>(١)</sup> .

وقال الكوفيون : إنها للتفخيم<sup>(٢)</sup> .

ورُدَّ بعدم نظيره في كلام العرب<sup>(٣)</sup> .

= قال الزمخشري : وقد تجيء الصفة مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على الله تعالى - مثل الحى القادر فأنت لا تريد بذلك فصله من شريك الله تعالى عن ذلك ، وإنما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب إليه .

راجع : المفصل مع شرحه لابن يعيش ( ٤٨ / ٣ ) .

(١) فلو كانت « أل » في لفظ الجلالة « الله » للجنس لما أفاد التوحيد ، لأن معنى الجنس أن تدل « أل » فيه على الماهية المطلقة مثل : « الرجل خبر من المرأة » - أي جنس الرجل ، أو تدل على الحقيقة في ضمن جميع الأفراد ، فعلى هذا يستحيل كون « أل » في : « الله » للجنس لأنه علم لذاته تعالى - ولا يشمل غيره تعالى .

راجع : شرح الأشموني على الألفية ( ٢٧٥ / ١ ) وشرح التصريح ( ١٤٩ / ١ ) وشرح ابن عقيل ( ١٧٨ / ١ ) .

(٢) انظر : شرح أنوار السعادة - مخطوط ( ق ٣ ) .

(٣) راجع : لتفصيل معاني « أل » شرح الأشموني على الألفية - ( ٢٧٥ - ٢٨١ ) وشرح المفصل ( ٨٦ / ٥ ) .

وقال : مَنْ جعل اسمَ الله تعالى علماً غيرَ منقولٍ :  
هما زائدتان ، وهو تناقض<sup>(١)</sup> ؛ فإنَّ حرفَ التعريفِ  
لا يُزادُ في الأعلام غيرَ المنقولةِ إلا في ضرورة الشعر  
كقوله :

\* وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ خَلِيفَةً<sup>(٢)</sup> \*

واختلفَ في كيفية دُخولهما عليه فقليل : أَصْلُهُ :  
« إِيَّاهُ » وعن الخليل<sup>(٣)</sup> أَصْلُهُ : « لَاهُ » وفي القواوين

= (١) التناقض هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي  
لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى كأن يقال :

« زيد إنسان » « زيد ليس بإنسان » . ووجه التناقض هنا أن القول بكون  
اسم الله تعالى علماً غير منقول يعني أن كل حروفه أصلية ولم يدخل فيها  
الاشتقاق ، ثم القول بكون « أل » فيه زائدة تدل على أنه كان منقولاً من  
شيء آخر ثم أضيف إليه « أل » وهذا هو التناقض بعينه أي كون « أل »  
زائدة ، وغير زائدة في وقت واحد .

راجع : التعريفات للسيد ص (٣٦) .

(٢) صرح النحاة بأن « أل » لا تدخل على الأعلام غير المنقولة من  
الصفة أو المصدر ولا على العلم المنقول عما لا يقبل « أل » تكزيدي ويشكر  
إلا لضرورة الشعر .

وذلك كقول الشاعر :

رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخُلَافَةِ كَاهِلَهُ  
وَقَالُوا : دَخُولُ « أَل » عَلَى الْيَزِيدِ ضَرُورَةٌ سَهْلُهَا تَقْدِمُ ذِكْرَ الْوَلِيدِ حَيْثُ  
« أَل » فِي الْوَلِيدِ لِلْمَعِ الصِّفَةِ .

راجع : شرح الأشموني على الألفية (٢٨٣/١) وشرح التصريح  
(١٥٣/١) .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي من أئمة اللغة والأدب  
وواضع علم العروض ، وهو أستاذ سيبويه .

## تصرفُ تصرِيفُ<sup>(١)</sup> والألفُ على الأوَّل زائدةٌ وعلى الثاني أصليَّةٌ<sup>(٢)</sup> .

= ولد بالبصرة سنة ( ١٠٠ هـ ) ومات بها سنة ( ١٧٥ هـ ) على الأصح .  
عاش فقيراً صابراً زاهداً في الدنيا ، وله مؤلفات قيمة ، منها : كتاب  
« العين » في اللغة . و « معاني الحروف » . و « جملة آلات العرب »  
و « العروض » وغيرها .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان ) ١٧٢ / ١ ( ونزهة الجليس ) ٨٠ / ١  
وبغية الوعاة ( ١ / ٥٥٧ ) والأعلام ( ٢ / ٣٦٣ ) وأخبار النحويين البصريين  
ص ( ٣٨ ) .

(١) المراد بالتصرف التصريفى - هو : إيجاد تغيير في الكلمة الثانية  
بأى نوع من الأنواع .

ولهذا : قال في شرح التسهيل : التصريف أعم من الاشتقاق . فلا يلزم  
من القول بالتصريف القول بالاشتقاق .

راجع : المزهر للسيوطى ( ١ / ٣٥١ ) .

(٢) راجع : لتفصيل هذه المسألة - فقرة « التاسع عشر » من هذا  
الكتاب مع هوامشها ، وتفسير الكشاف ( ١ / ٤ ) ، وتفسير القرطبي  
( ١٠٢ / ١ ) وشرح المفصل ( ١ / ٣ ) ، وشرح أنوار السعادة مخطوط ( ق ٤ )  
والإرشاد لإمام الحرمين ص ( ١٤٤ ) .

## ونقل السهيلي<sup>(١)</sup> وابن العربي<sup>(٢)</sup> فيهما قولاً غريباً

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي ، حافظ ، عالم باللغة والسير ، ضرير . ونسخ .  
وله مؤلفات قيمة منها : « الروض الأنف » و « التعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام » و « نتائج الفكر » .  
ولد بمالقة سنة ( ٥٠٨ هـ ) وتوفي سنة ( ٥٨١ هـ ) وله أشعار  
قال السيوطي : رأيت بخط القاضي عز الدين بن جماعة : وجد بخط الشيخ محي الدين النواوي ما نصه : « ما قرأ أحد هذه الأبيات ، ودعا الله تعالى عقبها بشيء إلا استجيب له » وذلك لما فيها من تضرع كامل لله تعالى . ولهذا نذكرها . وهي :

يَا مَنْ يَرَى مَا فِي الضَّمِيرِ وَيَسْمَعُ  
أَنْتَ الْمُعَدُّ لِكُلِّ مَا يُتَوَقَّعُ  
يَا مَنْ يُرْجَى لِلشَّدَائِدِ كُلِّهَا  
يَا مَنْ إِلَيْهِ الْمَشْتَكَى وَالْمَفْزَعُ  
يَا مَنْ خَزَائِنُ رِزْقِهِ فِي قَوْلٍ « كُنْ »  
أَمْنٌ فَإِنَّ الْخَيْرَ عِنْدَكَ أَجْمَعُ  
مَالِي سِوَى فَقْرِي إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ  
فَلَمَّا رَدَدْتَ فَأَيَّ بَابٍ أَقْرَعُ  
وَمَنْ الَّذِي أَدْعُو وَأَهْتِفُ بِاسْمِهِ  
إِنْ كَانَ فَضْلُكَ عَنْ فَقِيرِكَ يُمْنَعُ  
خَاشَا لِمَجْدِكَ أَنْ تُقْنَطَ عَاصِيًا

الفضلُ أَجْزَلُ ، والمواهبُ أَوْسَعُ

انظر ترجمته في : بغية الوعاة ( ٨١/٢ - ٨٢ ) ووفيات الأعيان ( ٢٨/١ ) وتذكرة الحفاظ ( ١٣٧/٤ ) والأعلام ( ٨٦/٤ ) .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي ، أبو بكر

وهو أَنَّ الألفَ واللامَ فيه أصليةٌ غيرُ زائدةٍ<sup>(١)</sup> واعتذروا  
عن وصلِ همزةٍ بكثرةِ الاستعمال كما يقول (٦ - ب)  
الخليلُ في همزةِ التعريفِ<sup>(٢)</sup> .  
ورَدَّ قولُهما بأنَّه كان ينبغي أن ينوَّنَ لفظُ الجلالة ؛

= ابن العربي .

ولد في اشبيلية سنة (٤٦٨ هـ) ورحل إلى المشرق . وبرع في الأدب ،  
وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين ، وله مصنفات قيمة في التفسير والحديث  
والفقه والأصول والأدب والتأريخ ، منها : « العواصم من القواصم »  
و « أحكام القرآن » و « الإنصاف في مسائل الخلاف » في عشرين مجلداً .  
وتوفي سنة (٥٤٣ هـ) .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (١ / ٤٨٩) والوافي بالوفيات -  
(٣٣ / ٣) والأعلام (٧ / ١٠٦) .

(١) انظر : أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٧٩٨) وشرح المفصل  
(١ / ٣) والكشاف للزمخشري (١ / ٤) وقال : و « الله » أصله « الإله »  
واستشهد بقول البعيث بن حريث الأعرابي :

معاذَ الإله أن يكونَ كظبيةٍ

ولا دميةٍ ولا عقيلةٍ ربرب

ولكنَّها زادتْ على الحسنِ كلَّه

كمالاً ، ومن طيبٍ على كلِّ طيبٍ

قال الزمخشري : ونظيره الناس أصله الأناس ، فحذفتِ همزةُ  
وعوض عنها حرفُ التعريف ، ولذلك قيل في النداء يا الله بالقطع .  
الكشاف (١ / ٤) .

(٢) ذهب الخليل إلى أن حرفَ التعريفِ هي الألف واللام جميعاً ، -

لأنَّ وزنه حينئذٍ « فَعَالٌ » وليس فيه ما يمنعُه من التثنية  
فدلَّ على أنَّ « ألَّ » فيه زائدة<sup>(١)</sup> .

ومن غريب ما قيل فيه : إنَّه صِفَةٌ وليس باسم ؛  
لأنَّ الاسمَ يعرفُ المسمَّى ، والله تعالى لا يُذركُ حساً ولا بديهةً<sup>(٢)</sup>  
فلا يُعرفُه اسمه ، وإنَّما تُعرفُه صفاته ، ولأنَّ العالمَ قائمٌ  
مقامَ اسمِ الإشارةِ ، والله تعالى يمتنعُ ذلك في حقِّه .

وقد ردَّ الزمخشريُّ هذا القولَ : بما معناه : أنَّكَ  
تَصِفُه ولا تَصِفُ به فنقولُ : إلهٌ عظيمٌ واحدٌ ، كما تقول

---

- فعلى هذا فالهمزة أصلية وإن كانت لا تثبت في الكلام حينما تتوسط وذلك  
للتخفيف فيها . أو حتى لا تشبه بهمزة الاستفهام .  
وذهب سيبويه إلى أن همزة زائدة .

انظر : في تفصيل هذه المسألة شرح التصريح ( ١٤٨ / ١ ) .

(١) راجع : شرح التصريح ( ١٤٨ / ١ ) وشرح المفصل ( ٣ / ١ ) .

(٢) وقد رد هذا القول محمد العيسى في شرحه على أنوار السعادة

بقوله : « إنه لا يتوقف وضع الاسم على تعقل الذات أو أن الله تعالى أوحى  
لمن شاء من عباده أن هذا هو اسم ذاته المستجمع لسائر صفاته » .

وأيضاً : لو كان لفظ « الله » صفة - لكان كلياً - أى دالاً على واحد

وأكثر ، ويكون تصور معناه لا يمنع من وقوع الشركة فيه ، فحينئذٍ

لا يكون « لا إله إلا الله » تصريحاً بالتوحيد لأن المستثنى هو « الله » صفة -

على هذا القول - ولا يدل على ذات معينة - وهذا باطل لإخضاع الأمة على

أنها كلمة التوحيد الخالصة ، فثبت أن اسم الله تعالى ليس بصفة .

انظر : شرح أنوار السعادة - مخطوط - ( ق ٤ ) ، و ( ق ٢٥ ) ورسالة

في الكلام على « لا إله إلا الله » للسمرقندى ( ق ٣ ) مخطوط الإسكندرية .

نبيّ عظيم ، ورجل كريم . ولا تقول : شئٌ إله ، كما  
لا تقول : شئٌ رجلٌ . ولو كان صفةً لوقع موقع صفة  
لغيره ، لا موصوفاً<sup>(٢)</sup> .

العشرون : مِنْ خواصّ اسم الله تعالى أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ  
كُلَّهَا [ صفات له وهو مخصوص به غيرُ صفةٍ ، وَأَنَّ  
أَسْمَاءَ اللَّهِ تعالى كَلَّهَا ]<sup>(٣)</sup> تنسب إليه ، ولا تنسبُ إلى  
شئٍ منها<sup>(٤)</sup> ( وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى )<sup>(٥)</sup> وَأَنَّ غَيْرَهُ مِنْ  
الْأَسْمَاءِ قد يسمّى وإن لم يتّسم به أحدٌ<sup>(٦)</sup> وَأَنَّهُ لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ  
وَاللَّامُ عوضاً من الهمزة وَلَمْ يفعلْ ذلك لغيره ، وَأَنَّهُ  
اِخْتَصَّ فِي الْقِسْمِ بِخَاصَّةٍ لَا تَكُونُ لغيره مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تعالى

---

(١) هكذا في الأصل و - س - وفي الكشف في المطبوع أيضاً -  
غير أن الظاهر لي : أن العبارة : « شئٌ الله » ، لأن الكلام في لفظ الجلالة  
« الله » وليس في « إله » .

(٢) انظر : قول الزمخشري في الكشف ( ٤ / ١ ) والمفصل مع  
شرحه لابن يعيش ( ٥٦ / ٣ ) .

(٣) سقط ما بين الحاصرتين في - س - سهواً .

(٤) انظر : الكشف ( ٤ / ١ ) .

(٥) سورة الأعراف - ١٨٠ قال ابن العربي : الله : هو اسمه الأعظم  
الذي يرجع إليه كل اسم ويضاف إلى تفسيره كل معنى .

أحكام القرآن لابن العربي ( ٧٩٨ / ٢ ) .

(٦) لم يرد في - س - .

ولاشئ من مخلوقاته . كقولهم تالله لأفعلن<sup>(١)</sup> ، وهو على شرفه دليل<sup>(٢)</sup> . وأنه جُمع فيه بين « يا » التي للنداء واللام ولم يجيء ذلك في غيره إلا ما جاء في ضرورة الشعر<sup>(٣)</sup> وأنه حُذِفَ منه الألف في الخط تنزيهاً له أن يشتبه باللات في الوقف والخط إذا كتبت « اللات »

(١) هكذا صرح النحاة بأن التاء - من حروف القسم - مختصة باسم « الله » تعالى .

انظر : كافية ابن الحاجب ص (٩٧) .

(٢) أى اختصاص التاء للقسم بلفظ الجلالة دليل على شرف التاء ، ولذلك قيل : إن أشرف الحروف على الإطلاق هو التاء .

(٣) وقد صرح النحاة البصريون بأنه لا يجوز نداء ما فيه « أل » ، وذلك لأن نداءه يفيد التعريف . و « أل » تفيد التعريف فلا يجمع بين أداتين للتعريف ، إلا في لفظ الجلالة خاصة .

وعلّوا ذلك بأن « أل » فيه لا تفارقه وهى عوض عن همزة « إله » فصارت كأنها من نفس الكلمة ، وإلا في ضرورة الشعر مثل قول بعض المولدين :

عباسُ يا الملكُ المتوجُّ والذى

عرفت له بيت العلا عدنان

ولا يجوز الجمع في النثر خلافاً للبغداديين والكوفيين .

انظر : شرح التصريح على التوضيح (١٧٣/٢) والكافية لابن الحاجب ص (٢٦) ، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢٤٥/٤) وفتح الهوامع (١٧٤/١) . وشرح الأشموني (١٤٥/١) .



بالحاء ، والمشهورُ أَنَّها حُذفت لكثرة الاستعمال .  
ولمَّا اِختَصَّ به هذا الاسم العظيمُ من الخواص المذكورة  
وغيرها<sup>(١)</sup> ذهب ذاهبون إلى أَنه اسم الله الأعظم<sup>(٢)</sup> .

(١) وقد بلغت الخواص التي ذكرها الزركشي للفظ : « الله » ، والتي  
ذكرها غيره وعثرنا عليها عشر خواص وهي :

- ١ - أنه لم يسم به أحد من الخلق ، ولهذا لم يثن ولم يجمع .
- ٢ - يحذف فيه حرف النداء ويعوض عنه بالميم فتقول :  
اللهم - أى يا الله . وشذ الجمع بينهما كما في قول الشاعر : « يا اللهم » .
- ٣ - إن جميع الأسماء ينسب إليه ، وهو لا ينسب إلى شيء .
- ٤ - أنهم التزموا تعويض « أل » عن همزته .
- ٥ - أنهم قالوا : يا الله - بقطع همزته مع أن همزته للوصل وحكى عن  
أبي على الوصل .
- ٦ - أنهم جمعوا بين حرف النداء و « أل » التعريف وقالوا : « يا الله » خاصة .
- ٧ - أنهم خصوه بالقسم .
- ٨ - وأنتك لا تجد معرفة إلا وأصلها نكرة إلا اسم « الله » تعالى لأنه  
لا شريك له .

٩ - وأن التاء من حروف القسم لا تدخل إلا على لفظ الجلالة ولا تدخل  
على غيره فلا يقال : ترب الكعبة ، أو تالرحمان .

١٠ - وأنه حذف منه الألف في الخط فلا يكتب « اللاه » تنزيهاً له  
عن التشبه باللات إذا وقف عليه ، حتى ولو في الشكل ، وذلك إذا كتب  
بالتاء الممدودة فيتلفظ عند الوقف بالحاء .

راجع : حواشي الكافية لابن الحاجب ص (٢٥) وتفسير القرطبي  
(١٠٢/١) ، وشرح المفصل (٨٥/٥) .

(٢) راجع : تفسير القرطبي حيث نقل عن بعض العلماء أن لفظ « الله »  
هو الاسم الأعظم (١٠٢/١) .

وقد تكلم كل ذي فن من العلوم على هذا الاسم  
بما لو جمع لبلغ ما لا تحصره دواوين :

وَمَا بَلَغَتْ نَفْسُ امْرِئٍ قَالَ مَبْلَغًا

مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا وَالَّذِي فِيهِ أَعْظَمُ<sup>(١)</sup>

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني<sup>(٢)</sup> : هذا الاسم يدل على ذات موصوفة بنعوت الجلال له قدرة تصلح لاختراع متعلقه بالممكنات ، وعلم محيط بالمعلومات ،

---

وراجع أيضاً : رسالة في « لا إله إلا الله » للسمرقندي مخطوط — (ق ٢) حيث يسند هذا القول إلى أهل التحقيق وبرهن على ذلك بأنه اسم الذات لكونه غير مشتق ، واسم الذات أحسن وأقرب وأشرف وأعظم .  
وراجع : الأحكام لابن العربي (٢ / ٧٩٨) .

(١) ما عثرت على قائله . ومراد الزركشي في إirاده هنا الاستشهاد بأنه مهما بذل الإنسان في أن يصل إلى المنتهى فإنه لا يدركه « وفوق كل ذي علم عليم » (سورة يوسف — ٧٦) .

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق الإسفراييني ، أحد أئمة الدين : كلاماً وأصولاً وفروعاً . وله التصانيف الفائقة منها كتاب : « الجامع » في خمسة مجلدات في أصول الدين ، و « الرد على الملحدين » و « رسالة » في أصول الفقه ، نشأ في أسفرايين ثم ارتحل إلى العراق وخراسان واستقر في نيسابور وبنت له مدرسة عظيمة فدرس فيها إلى أن توفي فيها سنة (٤١٨ هـ) .

انظر : الطبقات الكبرى لابن السبكي (٤ / ٢٥٦ — ٢٦٠) والبداية والنهاية (١٢ / ٢٤) وطبقات الشيرازي ص (١٠٦) ووفيات الأعيان (١ / ٨) والأعلام (١ / ٥٩) وشذرات الذهب (٣ / ٢٠٩) .

وإرادة نافذة في المرادات وله الأمر والنهي ، ولا تصح  
 العبادة إلّا له ، وله صفة تجب له ، وهي اختصاصية<sup>(١)</sup>  
 في وجوده على وجه لا يشغل الحيز والمحل<sup>(٢)</sup> . . (٧ - ١) .  
 الحادى والعشرون في الاسم والمسمى .

اعلم أنّ التسمية عند أهل الحق ترجع إلى لفظ  
 المسمى الدالّ على الاسم ، والاسم لا يرجع إلى لفظه ، بل  
 هو مدلول التسمية ، فإذا<sup>(٣)</sup> قال قائل : « زيد » كان  
 قوله تسمية وكان المفهوم منه اسماً ، والاسم هو المسمى  
 في هذه الحالة .

ثم قد يردّ الاسم والمراد به التسمية . كما ترد الصفة  
 والمراد بها الوصف .

وذهبت المعتزلة<sup>(٤)</sup> إلى التسوية بين الاسم والتسمية

(١) في - س - (وله صفة تجب له اختصاصه) .

(٢) راجع : في تفصيل مسألة الصفات الإلهية شرح مطالع الأنظار  
 للأصفهاني ص (٣٤٣) وغاية المرام في علم الكلام للآمدي ص (٣٨) .

(٣) في - س - (وإذا) .

(٤) المعتزلة هم فرقة من المسلمين قالوا بنى الصفات القديمة ، وقالوا :  
 الله عالم بذاته وهكذا ، وإن العبد خالق لأفعاله ، وإن الله تعالى لا يفعل  
 إلا الصلاح ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد ، وأما وجوب  
 الأصلح عليه ففيه خلاف عندهم فأصولهم العامة ثلاثة : نفي الصفات المسمى

والوصف والصفة ، والتزموا على ذلك بدعةً شنعاء<sup>(١)</sup> .  
 فقالوا : لم يكن للبارى تعالى فى الأزل وصفٌ ،  
 ولا اسم ، فالاسم والصفة أقوالُ المستبين الواصفين ، ولم  
 يكن فى الأزل قولٌ عندهم<sup>(٢)</sup> .  
 قال إمام الحرمين : ومن زعم أنه لم يكن للرب تعالى  
 فى الأزل صفة الإلهية فقد فارق الدين وإجماع المسلمين<sup>(٣)</sup> .

---

عندهم بالتوحيد ، ووجوب الصلاح أو الأصلح المسمى عندهم بالعدل —  
 وكون العبد خالفاً لأفعاله .

وقد ذكر فى سبب تسميتهم بالمعتزلة أسباب :  
 منها : أن واصل بن عطاء اختلف مع الحسن البصرى فاعتزل مجلسه  
 فقال الحسن : اعتزل عنا .

انظر : لتفصيل آرائهم : الملل والنحل للشهرستانى ( ٤٣ / ١ ) .  
 (١) البدعة هى الفعللة المخالفة للسنة ، أو الأمر المحدث الذى لم يكن عليه  
 السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعى .  
 و « شنعاء » : أى قبيحة .

انظر : التعريفات للسيد ص ( ٢٤ ) والقاموس المحيط ( ٤٨ / ٣ ) .  
 (٢) قالت المعتزلة : الاسم والتسمية بمعنى واحد ، وكذلك الصفة  
 والوصف فعلى هذا أنكروا لذات الله تعالى صفات قديمة زائدة عن ذاته  
 تعالى لأن تعدد الصفات يؤدى فى نظرهم إلى تعدد الذات .

راجع : لتفصيل أقوال المعتزلة وأدلتهم فى نقي الصفات ، ورد الجمهور  
 عليهم وإلزامهم بوجوب وجود صفات قديمة لله تعالى : شرح المطالع —  
 للأصفهاني مع الطوالع للبيضاوى ص ( ٢٤٤ ) وغاية المرام فى علم الكلام  
 للأمدى ص ( ٤٠ ) والملل والنحل ( ٤٣ / ١ ) .

(٣) راجع : الإرشاد لإمام الحرمين ص ( ١٤١ ) وتجد فيه ما ذكره  
 الزركشى من قوله : « اعلم أن التسمية » إلى آخره — منقولاً منه ص ( ١٤١ ) .

ثم الدليل على أَنَّ الاسمَ يفارقُ التسميةَ ويرادُّ به  
 المسمَّى قوله سبحانه : ( سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) <sup>(١)</sup> فَإِنَّمَا <sup>(٢)</sup>  
 الْمُسَبِّحُ الرَّبُّ تَعَالَى دُونَ اللَّفْظِ ، وقال : ( تَبَارَكَ اسْمُ  
 رَبِّكَ ) <sup>(٣)</sup> والمعنى تبارك ربُّكَ .

وقال في ذمِّ عبدةِ الأوثان : ( مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ  
 إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا ) <sup>(٤)</sup> ومعلومٌ أَنَّ عَبَدَةَ الأوثان ما عبدوا  
 أقوالَ الذَّاكِرِينَ ، وإِنَّمَا عبدوا المسمَّى بالتسمية <sup>(٥)</sup> وقال

---

(١) سورة الأعلى - ١ . قال ابن عباس (رضي الله عنهما) والسدى :  
 معنى « سبِّح اسم ربك الأعلى » أى عظم ربك . قال القرطبي : والاسم صلة  
 قصد بها تعظيم المسمى ، وقيل : نزه ربك عن السوء ، وعما يقول فيه  
 الملحدون ، وذكر الطبري أن المعنى : نزه اسم ربك عن أن تسمى به أحدًا ،  
 وقيل : نزه تسمية ربك وذكرك إياه ، أن لا تذكره إلا وأنت خاشع ،  
 معظم .

انظر : تفسير القرطبي ( ١٣ / ٢٠ - ١٥ ) .

(٢) في - س - ( وإنمسا )

(٣) سورة الرحمن - ٧٨ .

(٤) سورة يوسف - ٤٠ قال القرطبي : أى ما تعبدون من دون الله

تعالى إلا ذوات أسماء لا معانى لها .

وقيل : عنى بالأسماء المسميات .

انظر : الجامع جامع أحكام القرآن ( ١٩٢ / ٩ ) .

(٥) منقول من الإرشاد لإمام الحرمين ص ( ١٤١ - ١٤٢ ) .

أبو عبيد<sup>(١)</sup> معمر بن المثنى<sup>(٢)</sup> : الاسم هو المسمى<sup>(٣)</sup> .

ثم استشهد على ذلك بقول لبيد<sup>(٤)</sup> :

إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكما

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ<sup>(٥)</sup>

---

(١) هكذا بدون التاء في الأصل و - س - ، ولعل التاء سقط سهواً .

(٢) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، البصري أبو عبيدة النحوى ، وهو أول من صنف غريب الحديث ، قال الجاحظ : لم يكن فى الأرض أعلم بجميع العلوم منه .

وله نحو (٢٠٠) مؤلف منها : « مجاز القرآن - ط ٢٢ » و « نقائض جرير وفرزدق - ط ٢٢ » و « أيام العرب » و « معانى القرآن » وغيرها .

ولد سنة (١١٢ ، أو ١١٠ هـ) ومات سنة (٢٠٩ هـ وقيل : ٢١١ هـ) .

انظر : ترجمته فى بغية الوعاة (٢/٢٩٤ - ٢٩٦) وفيات الأعيان

(٢/١٠٥) وميزان الاعتدال (٣/١٨٩) وتأريخ بغداد (١٣/١٥٢)

والأعلام (٨/١٩١) .

(٣) وهذا ما رجحه جماعة منهم القرطبي حيث قال :

والأولى أن يكون الاسم هو المسمى ، روى نافع عن ابن عمر قال :

لا تقل على اسم الله ، فإن اسم الله هو الأعلى ، وقال : والذي يذهب إليه

أهل الحق أن الاسم هو المسمى ، أو صفة تتعلق به .

راجع : الجامع لأحكام القرآن (٧/٣٢٦) .

(٤) هو لبيد بن ربيعة بن مالك ، أبو عقيل العامري صاحب المعلقة

وأحد الشعراء الفرسان الأشراف فى الجاهلية ، من أهل نجد ، أدرك الإسلام ،

ووفد على النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وبعد من الصحابة ، ومن المؤلفات

قلوبهم ، وترك الشعر ويقال : إنه لم يقل فى الإسلام إلا بيتاً واحداً وهو :

ما عاتب المرء الكريم كنفه

والمرء يصلحه المجلس الصالح =

أَيُّ ثُمَّ السَّلام .

وهذا فيه نظرٌ ؛ فإنَّ العربَ في نظْمِها ونشرِها إذا  
أطلقتِ الكلامَ تريدُ به ما استمرَّتْ به العادةُ ؛ بدليل  
إذا أوصى بجاريةٍ لشخصٍ فإنَّه يُحمَلُ على الإمامِ دون  
السُّفْنِ (١) .

ولو قال قائلٌ : ما مِنْ مؤمنٍ إلَّا وقد بدت منه زلة  
أوسِمَ بها (٢) فلا يُوبَخُ وإن كان « المؤمن » مِنْ أسماءِ الله تعالى

---

= أو قد جمع شعره في ديوان وطبع .

انظر ترجمته في : الإصابة (٦٦٧٥/٥) وجمهرة أشعار العرب -  
ص (٣٠ - ٦٣) وخزانة الأدب للبغدادى (٣٣٧/١) والأعلام (١٠٤/٦)  
(٥) البيت للبيد من قصيدة له يخاطب بها ابنته ، ومطلعها :

تمنّى ابنتاى أَنْ يعيش أبوهما

وهل أنا إلَّا مِنْ ربيعةٍ أو مُضرٍ

انظر : ديوانه ص (٢١٤) ، وقد استشهد به في أمالى الزجاجي  
ص (٣٦٣) وشرح المفصل لابن يعيش (١٤/٣) وجمع الهوامع (٤٩/٢)  
وشرح الأشموني على الألفية (٢٤٣/٢) .

(١) يطلق لفظ الجارية في اللغة على : الشمس . والسفينة . والنعمة  
من الله تعالى . وفتية النساء - أى الأمة .

انظر : القاموس المحيط (٣١٣/٤) مادة (جرى) .

(٢) أى أعلم هذا المؤمن بها - أى بهذه الزلة . . يقصد أن نسبة الزلة  
أو الخطأ إلى المؤمن لا تعد معصية أو كفراً مع كون « المؤمن » اسماً من  
أسماء الله تعالى . وذلك لأن هذا اللفظ اشتهر في العرف إطلاقه على الإنسان  
المؤمن .

واستدلَّ بعضُ الأصحابِ بقولِ سيبويه الأفعِـالُ  
أمثلةٌ أُخِـذَتْ من لفظِ أَحداثِ الأسماءِ<sup>(١)</sup> ، إذِ الأَحداثُ  
تصدرُ من المسمياتِ دونَ الأقوالِ نحو القيام والقعود  
وغيرهما .

ويدلُّ عليه اتفاقُ المسلمينَ قَبْلَ ظهورِ البدعِ على أن  
الرَّبَّ تعالى في أزلِهِ كانتْ له الأسماءُ الحسنَى ، ولا يَنكُرُ  
ذلكَ مُحَصِّلٌ ولم يكنْ في الأزلِ قولٌ .

فإن قالوا : لو أنَّ الاسمَ هو المسمَّى لوجبَ تعدُّدُهُ  
لتعددِ الاسمِ ( ٧ - ب ) وقد قال تعالى : ( وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ  
الْحُسْنَى )<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع : الكتاب لسيبويه ( ١ / ٢٤ ) ونصه : « وأما الفعل فأمثلة  
أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ،  
وما هو كائن لم ينقطع .

فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء . ولها أبنية كثيرة  
إن شاء الله . والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل .

(٢) سورة الأعراف - ١٨٠ .

وقد ذكر القرطبي وغيره سبب نزول هذه الآية ، وهو ما قاله مقاتل  
وغيره من المفسرين :

إنها نزلت في رجل من المسلمين كان يقول في صلاته : يا رحمن يا رحيم ،  
فقال رجل من المشركين : أليس يزعم محمد وأصحابه أنهم يعبدون رباً  
واحداً فما بال هذا يدعو ربين اثنين ، فأزل الله تعالى :



وقال ( عليه الصلاة والسلام ) : « لله تسعة وتسعون اسماً »<sup>(١)</sup> .

= « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها » (سورة الأعراف - ١٨٠) .  
فعلى هذا فالاسم هنا بمعنى التسمية .  
قال ابن الحصار : وفي هذه الآية وقوع الاسم على المسمى ، ووقوعه على التسمية ، فقوله : « والله » وقع على المسمى ، وقوله : « الأسماء » وهو جمع اسم واقع على التسمية - أى التسميات - يدل على صحة ما قلناه قوله : « فادعوه بها » والهاء في قوله : « فادعوه » تعود على المسمى سبحانه وتعالى فهو المدعو . والهاء في قوله : « بها » تعود على الأسماء وهى التسميات التى يدعى بها لا بغيرها .

وقد ذكر ابن عطية في تفسيره : أن الأسماء في الآية بمعنى التسميات إجماعاً ، غير أن ابن العربي ذكر فيها خلافاً لبعض العلماء حيث استدلوا على أن الاسم هو المسمى ، لأنه لو كان غيره لوجب أن تكون الأسماء لغير الله تعالى ، غير أن الراجح هو أن « الأسماء » هنا بمعنى التسميات .  
انظر : الجامع لأحكام القرآن ( ٣٢٦ / ٧ ) وأحكام القرآن لابن العربي ( ٧٩٢ / ٢ ) .

(١) روى البخارى ومسلم . والترمذى وابن ماجه بسندهم عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : « إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة » .

وفي رواية لمسلم : « من حفظها » وهو المراد بالإحصاء في الروايات الأخرى . أى الحفظ . وقيل : المراد عدها في الدعاء بالأسماء .

هذا وقد ذكر الترمذى وابن ماجه الأسماء التسعة والتسعين مسندة إلى الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) .

انظر : صحيح البخارى مع فتح البارى - كتاب التوحيد ( ٣٧٧ / ١٣ ) وصحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء ( ٢٦٠٢ / ٤ ) وسنن ابن ماجه كتاب الدعاء ( ١٢٧٠ / ٢ ) .

ولما امتنع التعدد دلَّ على أنَّ المراد بالاسم القول .

قلنا : الاسم هو المسمَّى في حقيقته ، وقد يطلق بمعنى التسمية<sup>(١)</sup> توسعاً وتجاوزاً كما تقدَّم<sup>(٢)</sup> .

وقال بعض الأئمة<sup>(٣)</sup> : الاسم مشترك فقد يرادُّ به التسمية كما صار إليه المعتزلة ، وقد يرادُّ به المسمَّى كما صار إليه مشايخنا فهو مشترك .

ثمَّ إطلاقُ أهلِ اللسانِ يتضمَّنُ الوجهين جميعاً ، وكلاهما حقيقةٌ وهو مذهبُ الأستاذ أبي منصور - ابن أيوب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وفي الأصل زيادة ( عليه ) بعد ( يطلق ) .

(٢) قال إمام الحرمين : أطلق المسلمون القول بأنَّ الله تعالى تسعة وتسعين اسماً فلو كان الاسم هو المسمى لكان ذلك حكماً بتعدد الأسماء .  
ولنا في جواب ذلك مسلكان :

أحدهما : أن نقول : قد يراد بالاسم التسمية . وهذا مما لا تنكره ، فيحمل الإطلاق في الأسماء على المسميات .

والوجه الثاني : أن كل اسم دلَّ على فعل فهو اسم ، فالأسماء هي الأفعال وهي متعددة وما دلَّ على الصفات القديمة ، لم يبعد فيه التعدد ، وما دلَّ على الصفات النفسية وهي الأحوال فلا يبعد أيضاً تعددها .

انظر : الإرشاد ص (١٤٢) .

(٣) انظر : شرح أنوار السعادة مخطوط (ق ٢) .

(٤) قال العلامة الصبان : ثمَّ الاسم إن أريد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعاً وإن أريد به المدلول =

قال إمام الحرمين : وهذه طريقة حسنة جداً قريبة من مأخذ الآداب ، وينبغي للصائرين إليها الرد على المعتزلة حيث صرفوا الاسم إلى التسمية ، وأبي عبيد<sup>(١)</sup> حيث صرفه إلى المسمى . فتبقى عليهم الحجة الدالة على مغايرة الأسماء للمسميات<sup>(٢)</sup> .

= مجازاً لعلاقة المحلية أو السببية باعتبار فهم المدلول في الدال فعينه مطلقاً عند غير الأشعرى . وأما عنده فعينه إن كان جامداً كالله ، وغيره إن كان مشتقاً من صفة فعل كخالق . ولا عينه ولا غيره إن كان مشتقاً في صفة ذات كالعالم .

انظر : الرسالة الكبرى على البسمة للعلامة الصبان ص ( ١٤ - ١٥ ) وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ( ١ / ٨٢ - ٣ ) .

(١) أى الرد على أبي عبيدة . وقد سبق رأيه .  
وفى - س - ( أبو عبيد ) والصواب ما في الأصل لأنه معطوف على المجرور .

(٢) خلاصة القول في العلاقة بين « الاسم » و « المسمى » و « التسمية » هي : أن جمهور العلماء - ما عدا المعتزلة - ذهبوا إلى أن « الاسم » غير التسمية « وأن « التسمية » غير المسمى ، وذلك لأن التسمية هي وضع اللفظ وإطلاقه ليدل على المسمى .

والاسم هو اللفظ الدال على المعنى بالوضع ، والمسمى هو الموضوع له . وذهبت المعتزلة إلى التسوية بين الاسم والتسمية . ومثل هذا الخلاف جار في الفرق بين الصفة والوصف :

فعند أهل السنة والجماعة : أن الوصف غير الصفة ، إذ الوصف هو القول الدال على الصفة ، والصفة هي المعنى القائم بالشئ كالعلم والقدرة وقالت المعتزلة : الصفة هي عين الوصف ، وهما عبارة عن قول القائل =

وخبر المخبر عما أخبر عنه بأمر ما كقوله : العالم أو القادر أو غير ذلك ، وأنه لا مدلول للوصف والصفة إلا هذا .

وأما الخلاف في كون الاسم هو المسمى أو غيره فهو أكثر شدة : فذهب الأكثرون : إلى أن الاسم هو المسمى ، ووصفهم القرطبي بأنهم أهل الحق فقد قال : والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمى أو صفة له تتعلق به وأنه غير التسمية .

وذهبت المعتزلة والجهمية والكرامية إلى أن الاسم هو غير المسمى وكذلك قالوا في الصفة والموصوف . ولهذا منعوا الصفات القديمة لله تعالى وقالوا : إنها اعتبارية ، وليس له تعالى صفة حقيقية في الأزل لأن الصفة ما دامت غير الموصوف ، وهي متعددة فالقول بوجودها في الأزل يؤدي إلى تعدد الذوات حسب رأيهم ، وهو باطل .

وذهب بعض الأشاعرة : إلى أن الاسم لا هو عين المسمى ، لأنها لفظان مختلفان موضوعان لمعنيين مختلفين ، ولا هو غيره لأنها لا يتفصيان وليس لكل واحد منهما وجود في الخارج .

وذهب جماعة إلى أن « الاسم » مشترك لفظي بين المسمى والتسمية . وهو اختيار الأستاذ أبي منصور .

والتحقيق هو ما يذكره الزركشي ، والصبيان وغيرهما حيث قال الصبيان : إن أريد بالاسم اللفظ الدال على المسمى فهو غير المسمى قطعاً ، وإن أريد به المدلول المطابق فهو عينه قطعاً ، وبمعنى مطلق المدلول يكون تارة غيره ، وتارة يكون عينه وتارة لا يكون عينه ولا غيره ، ولهذا قال غير واحد : الخلاف لفظي .

راجع في تفصيل هذه الخلافات والأدلة : شرح أنوار السعادة مخطوط (ق ٢ ، ٣) وتفسير القرطبي (١٠١/١ ، ٢٨٧ ، ٣٢٦/٧) ، والرسالة الكبرى للصبيان ص (١٤-١٥) وغاية المراد في علم الكلام للآمدی ص (٣٨-٥٢) وشرح المطالع للأصفهاني على الطوابع للبيضاوي - ص (٣٤٣) وراجع : الخصائص لابن جني حيث رد على من قال : الاسم -

فهذا وجيزٌ مُغنٍ عن كثيرٍ من الترهات<sup>(١)</sup> التي صارَ إليها الجهلة ، وذلك كقولهم : لو كان الاسمُ هو المسمَّى لاحترقَ فمُ مَنْ قال : « ناراً » ؛ إذ قوله : « نار » تسمية لا اسم<sup>(٢)</sup> . وكقول مَنْ لم يحصلْ مَنْ ينتمى إلينا : لو كان الاسمُ غيرَ المسمَّى لما خدَّ القاذف ؛ لأنه قذف الاسمَ دونَ المسمَّى .

وللخصمِ أن يقولَ : الدالُّ على المسمَّى هو الاسمُ . والمقذوفُ هو المسمَّى .

ثم يقول<sup>(٣)</sup> : كلُّ اسمٍ دلَّ على فعلٍ كالخالقِ - والرازقِ فالأسماءُ هي الأفعالُ فهي متعددة ، وكل اسمٍ دلَّ

= هو المسمى رداً نحوياً بأنه لو كان الاسم هو المسمى لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه . الخصائص ( ٢٤ / ٣ ) .

(١) الترهات : جمع التهمة - بضم التاء وفتح الراء المشددة - معناها في الأصل : الصحراء والقفار ، واستعيرت للأباطيل والأقاويل الخالية من الطائل والفائدة .

انظر : القاموس المحيط - ( ٢٨٤ / ٤ ) مادة ( تره ) .

(٢) في - س - : ( تسمية لاسم ) وهذا لا يصح معنى .

استدل الزركشي على بطلان هذا القول بأن قول شخص : « نار » تسمية لا اسم ، وهو قد يطلق عليها كثيراً .

(٣) وردت « بقول » بالياء الغائبة في - س - وهي أصح لأن الضمير يرجع إلى الخصم . وفي الأصل : « نقول » بالنون الدالة على المتكلم مع الغير

على الصفاتِ فهي أيضاً متعددةٌ كالعالمِ والقادرِ ، إذ لا يبعد  
التعددُ في الصفاتِ القديمة قالوا : الربُّ سبحانه يسمَّى  
موجوداً إلهاً قديماً فوجبَ أن يتعدَّدَ ، وعَدُّوا هذا مِنْ  
أقوى عُدَدِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وقال القاضي أبو بكر <sup>(٢)</sup> : هذه الأسماءُ يتعينُ صرفُها  
إلى صفاتٍ نفسيةٍ ؛ لأنَّها زائدةٌ على الذاتِ ، فهي الأحوالُ

---

(١) ذكر الإمام الزركشي أقوى أدلة القائلين بأن الاسم ليس المسمى  
وهو أن القول بكون الاسم هو المسمى يؤدي إلى شيء محذور وخطير وهو  
أن الله تعالى يسمى إلهاً عالماً قادراً قديماً . . . وهذه الصفات متعددة  
فلو كانت عين المسمى الموصوف تؤدي إلى تعدده وهو محال .  
راجع : المصادر السابقة .

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر : القاضي أبو بكر الباقلاني ،  
من كبار علماء الكلام انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة ، وكان قوى  
الاستنباط ، سريع الجواب ، وبعثه عضد الدولة سفيراً عنه إلى ملك الروم  
فدخل عليه بعزة الإسلام وهيبة العلماء وجرت له مناظرة مع القسيسين بين  
يدى الملك فأفحمهم .

وله تصانيف قيمة منها : « إعجاز القرآن » ط . و « الإنصاف » ط ،  
و « التمهيد » ط . و « مناقب الأئمة » و « كشف أسرار الباطنية » .

ولد في البصرة سنة ( ٣٣٨ هـ ) وسكن بغداد وتوفي بها سنة ( ٤٠٣ هـ ) .  
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ( ٣٧٩ / ٥ ) ووفيات الأعيان ( ٤٨١ / ١ )  
والديباج المذهب ص ( ٢٦٧ ) والأعلام ( ٤٦ / ٧ ) ومقدمة كتاب التمهيد  
( ٣١ / ١ ) تحقيق أبي ريده . ورسالة دكتوراه في أصول الدين بعنوان :  
الباقلاني وأثره في علم الكلام إعداد أستاذنا الدكتور محمد رمضان .

عند مثبتها<sup>(١)</sup> ، فيؤول العدد إليها ، والرَّبُّ<sup>(٢)</sup> الموصوفُ  
بها واحد<sup>(٣)</sup> .

قال الإمام<sup>(٤)</sup> : وهذه الطريقة هي المرضية عند  
المحققين وَصَدُّوا بها المخالفين .

الثاني والعشرون : قال الشيخُ أبو الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup>

---

(١) الذى ذهب إلى القول بإثبات الأحوال - بدل الصفات - هو  
أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفى سنة ( ٥٣٢١هـ ) -  
وقد وافقه جماعة من المعتزلة والكرامية .

والحال - كما عرفها الآمدي - عبارة عن صفة إثباتية غير متصفة  
بالوجود ولا بالعدم ؛ فإن ما تخيل كونه صفة زائدة على المرسوم ليس  
إلا أمراً سلبياً ومعنى عدمياً وهو سلب الوجود والعدم . وأما ما سوى  
ذلك فليس بزائد على نفس المرسوم ، ولا هو كالصفة له أصلاً .

وقال إمام الحرمين : هي صفة لوجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم .  
هذا وقد خالف أبو هاشم بقوله بالأحوال : الأشاعرة والماتريدية القائلين  
بوجود صفات أزلية قائمة بالذات ، وجمهور المعتزلة القائلين بنفي الصفات  
مطلقاً . فهو أثبت الوسطة بين المذهبين .

راجع في تفصيل ذلك والنقاش الحامى الدائر حول الصفات : غاية المرام  
للآمدي ص ( ٢٧ - ٥٢ ) وشرح المطالع على الطوالع ص ( ٣٤٣ ) ومناهج  
الأدلة ص ( ١٦٥ ) والإرشاد ص ( ٨٠ - ٨٤ ) .

(٢) في - س - ( فالرب ) .

(٣) انظر : التمهيد للباقلاني ص ( ١٥٢ - ١٥٥ ) .

(٤) أى إمام الحرمين .

راجع في موضوع الصفات : الإرشاد ( ٣٠ - ٦٢ ) .

(٥) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن من نسل الصحابي -

فَمَا نَقَلَهُ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(١)</sup> عَنْهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ ، وَالْإِمَامِ  
فِي الْإِرْشَادِ<sup>(٢)</sup> : إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَا يُقَالُ :  
إِنَّهُ هُوَ ، وَهُوَ<sup>(٣)</sup> كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى وَجُودِهِ  
كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَنَحْوَهُمَا .

---

— أُنِيَ مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ — مُؤَسِّسُ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ . لَهُ مَوْالِفَاتٌ قِيَمَةٌ . قِيلَ :  
بَلَغَتْ (٣٠٠) كِتَابٌ .

مِنْهَا : « إِمَامَةُ الصِّدِّيقِ » وَ « مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ » وَ « مَقَالَاتُ الْمَلْحَدِينَ » .  
وَلَدِ سَنَةِ (٢٦٠ هـ) وَتَوَفَّى سَنَةَ (٣٢٤ هـ) .

وَقَدْ أَلَفَ فِي مَذْهَبِهِ وَمَنَاقِبِهِ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ : ابْنُ عَسَاكِرٍ حَيْثُ أَلَفَ :

« تَبْيِينَ كُذْبِ الْمُفْتَرِيِّ فِيمَا نَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ » مَطْبُوعٌ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ السَّبْكِ (٣/٣٤٧ - ٤٤٤)  
وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (١١/١٨٧) وَتَأْرِيخُ بَغْدَادَ (١١/٣٤٦) وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ  
(٢/٤٤٦) وَالْأَعْلَامُ (٥/٦٩) وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ (٣/٢٥٩) .

(١) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ نَاصِرٍ بْنِ عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ .

كَانَ إِمَامًا بَارِعًا فِي الْأَصْلِينَ ، وَفِي التَّفْسِيرِ ، فَقِيهًا صُوفِيًّا زَاهِدًا مِنْ أَصْلِ

نَيْسَابُورَ ، تَتَلَمَّذَ عَلَى إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَشَرَحَ كِتَابَهُ : « الْإِرْشَادُ » . وَكَانَ عَفَا

يَتَكَسَّبُ بِالْوَرَاقَةِ ، وَأَقْعَدَ فِي خَزَانَةِ الْكُتُبِ بِنِظَامِيَةِ نَيْسَابُورَ إِلَى أَنْ تَوَفَّى

سَنَةَ (٥١٢ هـ) . وَلَهُ كُتُبٌ قِيَمَةٌ مِنْهَا : « شَرْحُ الْإِرْشَادِ فِي أَصُولِ الدِّينِ »

و « الْغَنِيَّةُ » فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ السَّبْكِ (٧/٩٦ - ٩٩) .

وَتَبْيِينَ كُذْبِ الْمُفْتَرِيِّ ص (٣٠٧) وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٢/٣٤) وَالْعَبَرُ

(٤/٢٧) .

(٢) وَهُوَ كِتَابٌ قِيمٌ فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ سَمَاهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ :

الْإِرْشَادُ إِلَى قَوَاطِعِ الْأَدَلَةِ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ وَقَدْ قَامَ بِتَحْقِيقِهِ الدُّكْتُورُ

يُوسُفُ وَآخِرُ وَقَامَتْ بِطَبْعِهِ وَنَشَرَهُ مَكْتَبَةُ الْخَانِجِي بِالْقَاهِرَةِ/ سَنَةَ ١٩٥٠ م .

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَهَامِشٌ - س - كُنْصَخَةٌ ، وَفِي - س - (فَهُوَ) -



ومن أسمائه ما يُقال : إنه غيره . وهو كلُّ ما دلَّت التسميةُ به على فعلٍ كالخالق والرازق . ( ٨ - ١ ) .

ومن أسمائه ما لا يُقال : إنه هو ، ولا يقال : إنه غيره . وهو كلُّ ما دلَّت التسميةُ به على صفةٍ كالعالم والقادر <sup>(١)</sup> .

قال <sup>(٢)</sup> : وذكر بعضُ أئمتنا أنَّ كلَّ اسمٍ هو المسمَّى بعينه ، وصارَ إلى أنَّ الرَّبَّ سبحانه إذا سُمِّيَ خالقًا ورازقًا فالخالقُ هو الاسمُ وهو الرَّبُّ سبحانه وليس الخالقُ اسمًا للخلق ، ولا الخلقُ <sup>(٣)</sup> اسمًا للخالق ، وطرَدوا ذلك في جميع الأقسام .

قال إمامُ الحرمين : والمرضىُّ عندنا طريقةُ الشيخ أبي الحسن الأشعريِّ ؛ فإنَّ الأسماءَ تُنزلُ منزلةَ الصفاتِ ، فإذا أُطلقتْ ولم تقتضِ نفياً حُمِلَتْ على ثبوتٍ محققٍ <sup>(٤)</sup>

---

والعبارة في الإرشاد الذي نقل الزركشي عنه هذا : ( إنه هو هو . . . ) .  
انظر : الإرشاد ص ( ١٤٣ ) .

( ١ ) انظر : الإرشاد لإمام الحرمين ص ( ١٤٣ ) . وراجع الرسالة الكبرى على البسمة ص ( ١٤ - ١٥ ) وجامع العلوم ( ١ / ٨٢ - ٨٣ ) .  
( ٢ ) أي قال إمام الحرمين في الإرشاد ص ( ١٤٣ ) .

( ٣ ) هكذا في الأصل والإرشاد ص ( ١٤٤ ) وفي - س - ( ولا أطلق ) وهو تصحيف .

( ٤ ) في الإرشاد الذي نقل عنه ( متحقق ) ص ( ١٤٤ ) .

فإذا قلنا : الله الخالقُ وَجَبَ صرفُ ذلكَ إلى ثبوتِ وهو الخلقُ ، وكان معنى الخالقِ مَنْ لَهُ المخلَقُ ، ولا ترجع من الخلقِ صفةٌ متحققةٌ إلى الذاتِ . فلا يدلُّ الخالقُ إلَّا على إثبات الخلقِ ، ولذلك<sup>(١)</sup> قال أئمتُّنا : لا يتَّصفُ الربُّ تعالى في أزله بكونه خالقًا ؛ إذ لا خلقَ في الأزَل ، ولو وُصفَ بذلك على معنى أنه قادرٌ كان توسُّعًا وتَجَوُّزًا<sup>(٢)</sup> .

الثالثُ والعشرون : أطلق بعضهم النقلَ عن الأشعرى : أنَّ الاسمَ عَيْنُ المسمَّى ، وَأَوَّلُهُ بَأَنَّ لفظَ الاسمِ اسمٌ لكلِّ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، ولفظُ الاسمِ كذلك فيكونُ الاسمُ اسمًا لنفسه فيكونُ الاسمَ عَيْنَ المسمَّى بهذا الاعتبار<sup>(٣)</sup> .

لا يُقال : كونُ الاسمِ اسمًا لمسمَّى مِنْ بابِ المضافِ

---

(١) في - س - (وكذا) .

(٢) انظر : قول إمام الحرمين هذا في الإرشاد ص (١٤٣ - ١٤٤) . وزاد : « فخرج في ذلك أن العلم والقدرة كما كانا صفتين فكذلك هما اسمان . والكلام في ذلك يؤول إلى التنازع في إطلاق لفظ ، ومنع إطلاقه » .

(٣) انظر المصادر السابقة نفسها . والإرشاد ص (٣١) . والرسالة الكبرى على البسملة للعلامة الصبان ص (١٤ - ١٥) .

والمضاف إليه<sup>(١)</sup> ، وأخذ المتضايقين لا بُدَّ وأن يكونَ  
مُغَايِرًا للآخر .

لأننا نقولُ : تَغَايُرُ الاعتبارِ كافٍ في تَغَايُرِ المضافين ،  
وههنا الاسم وإن كان عَيْنَ المسمَّى إِلَّا أَنَّهُ اعتبارُ كونهِ  
اسمًا غيرُ اعتبارِ كونهِ مسمًى .

الرابعُ والعشرونُ : ظَنُّ كثيرٍ من الناسِ أَنَّ الخلافَ  
في مسألةِ الاسمِ هل هو المسمَّى أو غيرُهُ أَنَّهُ لَفْظٌ لا يَتَرْتَبُ  
عليه فائدةٌ .

والأمرُ ليس على هذا الظَّنِّ .

وبيانهُ : أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ شَيْئًا بِاسْمٍ ، فالنظرُ في  
ثلاثةِ أَشياءَ :

ذلك الاسم وهو اللفظ .

ومعناه قبلَ التسمية .

ومعناه بعدَ التسمية وهو الذاتُ التي أُطْلِقَ اللفظُ عليها

---

(١) في - س - سقط (والمضاف إليه) .

والمراد بالإضافة هنا ليست الإضافة النحوية ، وإنما الإضافة المقصودة  
في المنطق وعلم المقولات وهي حالة نسبية متكررة بحيث لا تعقل إحداها  
إلا مع الأخرى كالأبوة والبنوة ، ويسميان متضايقين فتصور الأب بتوقف  
على تصور الابن حيث إن الأب هو من له الابن .

انظر : التعريفات للسيد ص ( ١٧ ) .

والذاتُ واللفظ متغايران قطعاً .

والنحاةُ إنما يُطلقون الاسمَ على اللفظِ ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون في الألفاظِ وهو غير المسمَّى قطعاً عند الفريقين ، والدَّالُّ هو الاسم عند الفريقين وليس هو المسمَّى - قطعاً ( ٨ - ب ) .

والخلافُ إنما هو في معنى اللفظِ قبل التاقيبِ . فعلى قواعد المتكلمين يُطلقون الاسمَ عليه ، ويختلفون في أنه الثالثُ أو لا ؟

فالاختلافُ عندهم حينئذٍ في الاسم المعنويُّ هل هو المسمَّى أو لا ؟ لا في الاسم اللفظيُّ .

وأما النحاةُ فلا يُطلقون الاسمَ على غير اللفظِ ؛ لأنَّ صناعتهم إنما تنظرُ في الألفاظِ<sup>(١)</sup> ، والمتكلمُ لا يَنازعُ في ذلك ، ولا يمنعُ هذا الإطلاق ؛ لأنَّه إطلاقُ اسم المدلول على الدَّالِّ ويُريد<sup>(٢)</sup> شيئاً آخر دعاهُ علم الكلام إلى تحقيقه في مسألة الأسماء والصفات وإطلاقها على الباري تعالى كما تقرر في علم الكلام<sup>(٣)</sup> .

(١) موضوع علم النحو هو اللفظ كما يصرح النحاة به .

(٢) في الأصل ( ويريد ) وما أثبتناه في - - - من - أظهر وأنسب للمقام .

(٣) انظر : في موضوع الصفات غاية المرام في علم الكلام ص ( ٣٨ ) -

وَلَنُبْرِزَ ذَلِكَ فِي قَالِبٍ مِّثَالِ فَنَقُولُ : إِذَا قَالَتْ :  
 « عَيْدُ اللَّهِ أَنْفُ النَّاقَةِ » <sup>(١)</sup> فَالنُّحَاةُ يَرِيدُونَ بِاللَّقَبِ لَفْظَ  
 « أَنْفُ النَّاقَةِ » وَالتَّكْلُمُونَ يَرِيدُونَ مَعْنَاهُ ، وَهُوَ مَا يَفْهَمُ  
 مِنْهُ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ ، وَقَوْلُ النُّحَاةِ : إِنَّ اللَّقَبَ - وَيُعْنَوْنَ  
 بِهِ اللَّفْظَ - مَا أَشْعَرُ بِضَعَةٍ <sup>(٢)</sup> أَوْ رَفْعَةٍ ، لَا يُنَافِيهِ ؛ لِأَنَّ  
 اللَّفْظَ يُشْعِرُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى .

= شرح المطالع ص (٣٤٣) وشرح الأصول الخمسة ص (١٨٢) والأبكار  
 (١٠٥/١) وشرح المواقيف (١٨٢/١) ونهاية الإقدام للشهرستاني ص (١٠٧)  
 والمغنى للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٣٤١/٤) وموافقة صحيح المنقول  
 لابن تيمية (١٧٨/٢) ومقالات الإسلاميين (٢٥٦/١) ونشأة الفكر  
 للأستاذ النشار (٦٠٣/١) .

(١) « أَنْفُ النَّاقَةِ » هُوَ فِي - الْأَصْلِ - لَقَبُ جَعْفَرِ بْنِ قَرِيعٍ أَبِي بَطْنٍ  
 مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاةَ ؛ وَسَبَبُ تَلْقِيهِ بِهِ هُوَ أَنَّ أَبَاهُ ذَبَحَ جُزُوراً - بَعِيراً -  
 فَقَسَمَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَبَعَثَتْ جَعْفراً أُمَّهُ فَأَتَاهُ وَقَدْ قَسَمَ الْجُزُورَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا رَأْسُهَا  
 وَعَنْهَا فَقَالَ : شَأْنُكَ بِهِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي أَنْفِهَا وَجَعَلَ يَجْرُهَا فَلَقَبَ بِهِ كَمَا لَقَبَ  
 أَوْلَادَهُ وَنَسَلَهُ بَطْنُ : « أَنْفُ النَّاقَةِ » وَكَانُوا يَغْضِبُونَ مِنْهُ فَلَمَّا مَدَحَهُمُ الْحَطِيبَةُ بِقَوْلِهِ :

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ ، وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ

وَمَنْ يُسَوِّ بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

صار اللقب مدحاً .

ويطلق هذا اللقب على شخص ويراد به الذم في الكثير .

انظر : القاموس المحيط (١٢٣/٣) ولسان العرب (١٥١/٢) -

مادة (أنف) .

(٢) الضعة - يفتح الضاد وهو الفصيح - وكسرها - خلاف الرفعة .

في القسدر .

والمعنى في الحقيقة هو المفتضى للصفة أو الرفعة ،  
 وذات عبد الله هي الملقب عند الفريقين فهذا تنقيح  
 محل الخلاف في هذه المسألة ، وبه يظهر أن الخلاف في  
 أن الاسم المسمى أو غيره خاص بأسماء الأعلام المشتقة  
 لا في كل اسم <sup>(١)</sup> ، والمقصود به إنما هو المسألة المتعلقة  
 بأصول الدين .

الخامس والعشرون : عادة من يتكلم على لفظ الجلالة  
 يذكر الخلاف في الاسم والمسمى ، ورأيت في كلام بعض  
 المتأخرين أن الخلاف محله في غير اسم الله تعالى ،  
 وأما « الله » تعالى فلا يجوز إطلاق ذلك عليه <sup>(٢)</sup> . بل هو  
 سبحانه واحد في ذاته وصفاته كذلك لا يقال : هذا : هذا ،  
 ولا هذا غير هذا ، بل نطلقه كما أطلقه الله ، تعالى الله  
 عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً <sup>(٣)</sup> .

= انظر : القاموس المحيط ( ٩٨ / ٣ ) مادة ( وضع ) وشرح التصريح  
 ( ١٢٠ / ١ ) . وانظر الرسالة الكبرى ص ( ١٤ - ١٥ ) .  
 (١) أي إن كان الاسم جامداً كلفظ « الله » مثلاً فهو عين المسمى حتى  
 عند الأشعري .

انظر : الرسالة الكبرى للصبان ص ( ١٤ - ١٥ ) . وجامع العلوم  
 ( ٨٢ / ١ - ٨٣ ) .

(٢) انظر : الرسالة الكبرى ص ( ١٤ - ١٥ ) .

(٣) قال إمام الحرمين : وما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى  
 وصفاته أطلقناه ، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه ، وما لم يرد فيه إذن

السادس والعشرون : قال القاضي أبو بكر : اعلم أن أسماء الله تعالى توقيفية لا تؤخذ قياساً<sup>(١)</sup> واعتباراً من جهة العقول .

وقد زل<sup>(٢)</sup> في هذا الباب طوائف من الناس . ونحن بعون الله نذكر المقصد منه على السداد فنقول : مأخذ أسماء الله التوقيف .

والمعنى بالتوقيف ورود الإذن من الله تعالى . وكل ما ورد في إطلاقه إذن أطلقناه ، وما ورد الشرع فيه بالمنع منعناه ، وما لم يصح عندنا فيه إذن بالإطلاق ، ولا المنع

---

ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم . فإن الأحكام الشرعية تنلق من موارد السبع ، ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لكننا مثبتين حكماً دون السمع . كما أن الأقيسة الشرعية لا يجوز التمسك بها في تسمية الرب ووصفه .

انظر : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص (١٤٣) .

(١) القياس هو حمل معلوم على معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم . مثل الحكم بحرمة غير الخمر - أيضاً - من المسكرات على الخمر لوجود العلة وهي السكر . والقياس وإن كان حجة ودليلاً في الأحكام الشرعية الفقهية لكنه ليس بدليل ولا معتبر في إطلاق الاسم أو الصفة على الله تعالى ، عند جماعة من العلماء .

انظر : لتفصيل القياس وأحكامه الأحكام للآمدني (١/٣ - ٨١) ، والمستصنى للخرال (٢/٢٨١) وأصول التشريع الإسلامي ص (١٣٢) .

(٢) سقط من الأصل سهواً - من قوله : (وقد زل . . .) إلى قوله : (وعورضوا) .

منه لم نقض فيه بجواز ولا منع ، ولا تحليل ولا تحريم ؛  
إذ هما حكمان لا سبيل إلى القضاء بواحد منهما إلا بالشرع ،  
وسبيله سبيل الأحكام قبل ورود الشرع <sup>(١)</sup> .

ثم لا يشترط في جواز الإطلاق الخبر القطعي ، بل  
يكفي بالخبر الصحيح .

ثم قال في آخر كلامه : والذي يجب بسطه أن كل  
لفظ مخيل مؤهم يفضى بظايره إلى ما يتقدس الرب تعالى  
عنه فلا يجوز إطلاقه ، إلا بثبت شرعي ، وكذا ما صح  
من الألفاظ بأن ورد الشرع بالمنع منه منعناه ، وإن لم  
يرد فيه إذن ولا منع توقفنا فيه . هذا كلامه وهو المختار  
عند الخلاف <sup>(٢)</sup> .

وذهب بعضهم أن كل اسم دل على معنى يليق بجلال  
الله وصفاته يصح إطلاقه على الله بلا توقيف ، لأن أسماء  
الله وصفاته مذكورة بالفارسية ، والتركية ، وسائر  
اللغات ، ولم ير شيء منها في القرآن والحديث مع

---

(١) انظر : هذا الكلام في الإرشاد لإمام الحرمين ص (١٤٣) .

(٢) أي هذا كلام الباقلاني وهو المختار . التمهيد ص (١٥٢ - ١٥٥) ،

هذا وقد اختاره أيضاً الإمام الحرمين في الإرشاد ص (١٤٣) .



إجماع المسلمين على جواز إطلاقها على الله ؛ ولأنَّ الله تعالى قال :

( وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا )<sup>(١)</sup> .

(١) سورة الأعراف - ١٨٠ . وقد اختلف العلماء في عدد أسماء الله الحسنى على ثلاثة أقسام :

الأول : أنها الأسماء التسعة والتسعون التي ورد فيها الحديث الصحيح الذي رواه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه ، غير أن البخارى ومسلماً لم يذكر الأسماء بل رويَا : « أن لله تسعة وتسعين اسماً من حفظها دخل الجنة . . » ولكن الترمذى وابن ماجه ذكرا في روايتهما التسعة والتسعين اسماً له تعالى .  
الثاني : أنها أسمائه كلها التي فيها التعظيم والإكبار .

الثالث : أنها الأسماء التي دلت عليها أدلة الوجدانية وهي سبعة ترتب على الوجود وهي : العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام . والحياة فتقول : العالم القادر المريد الحي المتكلم السميع البصير .  
وقد رجح ابن العربي القول الأول فقال : الصحيح عندي أن المراد بها التسعة والتسعون التي عددها (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الصحيح ، ثم قال وقد خلق العلماء وساروا إليها فمن جائر وقاصد . . . والذي أدلكم عليه أن تطلبوها في القرآن والسنة ؛ فإنها مخبوءة فيهما كما خبئت ساعة الجمعة في اليوم . وليلة القدر في الشهر . ثم ذكرها في سورة القرآن أكثر من (١٥٠) اسماً ثم ذكر ما أخذ عن الحديث . وما زاده العلماء حتى بلغ (٢٤٦) اسماً . وكذلك قال القرطبي : إنه ذكر في كتابه الأسماء المتفق عليها والمختلف فيها ما ينيف على مائتي اسم .

انظر : الأحكام لابن العربي فتجد فيه فوائد (٧٩٤/٢ - ٨٠٥)  
وتفسير القرطبي (٣٢٥/٧) . وانظر : الحديث في صحيح البخارى كتاب التوحيد (٣٧٧/١٣) وصحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء (٢٠٦٢/٤) وسنن ابن ماجه (١٢٧٠/٢) .

وَحُسْنُ الْأَسْمِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى صِفَاتِ الْمَدْحِ وَنَعَوَاتِ  
الْجَلَالِ (١) .

وَكُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي كَانَ اسْمًا حَسَنًا فَيَجُوزُ  
إِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ تَمَسُّكًا بِهَذِهِ الْأَدْلَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي  
الْأَلْفَاظِ إِلَّا رَعَايَةَ الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَعَانِي صَحِيحَةً كَانَ  
الْإِطْلَاقُ جَائِزًا .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبٌ ثَالِثٌ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْغَزَالِيُّ ( رَحِمَهُ  
اللَّهُ ) وَهُوَ أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمِ عَلَى اللَّهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ ،  
وَأَمَّا إِطْلَاقُ الصِّفَاتِ عَلَيْهِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّوْقِيفِ فَفَرَّقَ

---

(١) قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ  
الْحُسْنَى » وَفِي وَصْفِهَا بِذَلِكَ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ :

- ١ - مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّعْظِيمِ . فَكُلُّ مَعْنَى مُعْظَمٍ يُسَمَّى بِهِ سَبْحَانَهُ .
  - ٢ - مَا وَعَدَ عَلَيْهَا مِنَ الثَّوَابِ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ .
  - ٣ - مَا مَالَتْ إِلَيْهِ الْقُلُوبُ مِنَ الْكِرَامِ وَالرَّحْمَةِ .
  - ٤ - أَنَّ حُسْنَهَا شَرَفَ الْعِلْمِ بِهَا ؛ فَإِنْ شَرَفَ الْعِلْمَ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ وَالْبَارِي  
أَشْرَفَ الْمَعْلُومَاتِ ، فَالْعِلْمُ بِأَسْمَائِهِ أَشْرَفَ الْعِلْمِ .
  - ٥ - أَنَّهُ مَعْرِفَةُ الْوَاجِبِ فِي وَصْفِهِ ، وَالْجَائِزِ وَالْمُسْتَحِيلِ عَلَيْهِ فَيَأْتِي  
بِكُلِّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ ، وَيَقْرُرُهُ فِي نَصَابِهِ ، وَمِنْ حَصْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي أَسْمَاءِ  
اللَّهِ نَالَ الْحَسَنُ مِنْ كُلِّ طَرِيقٍ وَحَصَلَ لَهُ الْقَطْعُ بِالتَّوْقِيفِ .
- وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى أَسْمَاءَهُ بِالْحُسْنَى لِأَنَّهَا حَسَنَةٌ فِي الْأَسْمَاعِ  
وَالْقُلُوبِ ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَكِرَمِهِ وَجُودِهِ وَرَحْمَتِهِ وَأَفْضَالِهِ .
- انْظُرْ : أَحْكَامَ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ( ٧٩٣ / ٢ ) وَالْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ  
لِلْقُرْطُبِيِّ ( ٣٢٦ / ٧ ) .

بين الاسم والصفة<sup>(١)</sup> . وقال : اسمى محمد واسمك  
أبو بكر فهذا من باب الاسماء .

(١) لا بد من الإشارة إلى المقصود بالاسم والصفة هنا حيث لهما إطلاقات  
كثيرة :

١ - يطلق الاسم ويراد به غير الفعل والحرف فعلى هذا فهو اللفظ  
الدال على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .  
فهو إذاً عام يشمل الجامد والمشتق والصفة ، فحينئذ الاسم عام والصفة  
خاصة وهى فرد من أفراد الاسم فالعالم والقادر ، والقدرة ، وزيد ، . . . كلها  
أسماء .

وهذا الإطلاق هو المقصود عند كثير من العلماء فى إطلاق أسماء الله  
الحسنى على الله تعالى .

فهذه الأسماء عامة للعلم والصفة .

قال ابن العربى : والعالم عندنا اسم ، كزيد اسم ، وأحدهما يدل على  
الوجود . وهو زيد - والآخر يدل على الوجود مع معنى زائد عليه ، وهو  
العالم . والذي يعضد ذلك أن الصحابة وعلماء الإسلام حين عددوا الأسماء  
ذكروا المشتق ، والمضاف ، والمطلق فى مساق واحد إجراء على الأصل .

٢ - ويطلق الاسم ويراد به ما يقابل الكنية واللقب - أى الموضوع  
علماً لشيء معين دون إفادة مدح أو ذم ودون التصدير بأب أو أم .

وقال الأبهري : الاسم هو ما يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب :  
يقصد به : الذات مع الوصف . فثلاً لفظ : « عمر » يدل على الذات المشخصة  
المعروفة فقط دون ملاحظة وصف . وأما لقب : « سراج الدين » لمن لقب  
به فهو يدل على الذات مع إفادة مدح . وكذلك « أنف الناقة » .

٣ - ويطلق الاسم ويراد به الجامد - أى غير المشتق - فيكون المراد  
بالصفة حينئذ المشتقات فحينئذ تكون العلاقة بينهما التباين .

ومراد الإمام الغزالي بالاسم هنا العلم - بفتح العين واللام - الذى وضع  
لذات معينة كعمر مثلاً . وبصفة المشتقات كالعالم والقادر .

وأما الصفات فمثل وصف الإنسان بكونه طويلاً  
فقيهاً وكذا وكذا . . . ؛ لأن وضع الاسم في حق الواحد  
منا سوء أدب ، ففي حق الله أولى .

وأما ذكر الصفات في حقنا بالألفاظ المختلفة فهو  
جائز من غير منع ، فكذا في حق الباري تعالى <sup>(١)</sup> .

= وهذه اصطلاحات لفظية لا مشاحة فيها ، وقد حكى ابن العربي بسنده  
أن أبا علي كان بمجلس سيف الدولة بحلب ، وبالحضرة جماعة من أهل  
المعرفة فيهم ابن خالويه . . . إلى أن قال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين  
اسماً ، فتبسم أبو علي ، وقال : ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف .  
فقال ابن خالويه : فأين المهند ؟ وأين الصارم ؟ . . . وجعل يعدد . فقال  
أبو علي : هذه صفات . وكان الشيخ ابن خالويه لا يفرق بين الاسم والصفة .  
والظاهر أن الاسم في عرف اللغة قبل تقنين المصطلحات النحوية كان أعم  
من العلم والجامد والمشتق ، ويدل على ذلك : أن الرسول ( صلى الله  
عليه وسلم ) لما عد أسماء الله الحسنى عد منها الصفات وهي العالم والقادر  
والحي . . . كما أن الصحابة وعلماء الإسلام حين عدوها ذكروا المشتق  
والمضاف والمطلق في مساق واحد إجراء على هذا الأصل .

أما التفرقة بين الاسم وبين المشتق - أي الصفة - فهي كما قال ابن العربي :  
صناعة نحوية وقاعدة أسسها سيبويه ليرتب عليها قانوناً في التصريف والجمع  
والتصغير والحذف والزيادة والنسبة وغير ذلك ؛ إذ لحظ ذلك في مجاري  
العربية ، وهو أمر لا تحتاج إليه الشريعة بعرض ولا ترده بقصد ، فلا معنى  
لإنكارها للقوم أو إقرارها .

انظر : أحكام القرآن لابن العربي ( ٧٩٢ / ٢ ) وشرح التصريح على  
التوضيح ( ١٢٠ / ١ ) .

(١) انظر : في موضوع الصفات الإحياء ( ٩٢ / ١ ) . والاقتصاد  
في الاعتقاد .

السابع والعشرون : ادعى بعض المشايخ الفضلاء : أنَّ « لا » لنفي الأبد و « لن » إلى وقت . وعكس بعضهم هذا المعنى وهم المعتزلة<sup>(١)</sup> .

وزعموا أنَّ « لَنْ » تفيّد النفي الأبدى ، واستدلوا بذلك على نفي الرؤية<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى لموسى :

---

(١) صرح جمهور النحاة بأن « لن » لنفي المستقبل مطلقاً وقال بعضهم : منهم الزمخشري في الكشاف والمفصل إلى أنها لتأكيد النفي في المستقبل . وذهب الزمخشري في الأنموذج إلى أنها لتأييد النفي . والراجح أنها لا تقتضى التأييد ؛ لأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض في قوله تعالى : « فلن أكلم اليوم إنسياً » (سورة مريم - ٢٦) . ولزم التكرار بذكر « أبداً » في قوله تعالى : « ولن يتمنوه أبداً » (سورة البقرة - ٩٥) . وأيضاً لو كانت للتأييد لما كان يجوز اجتماعها مع ما هو لانتفاء الغاية لأن التأييد لا يتفق مع الغاية نحو قوله تعالى : « فان أبرح الأرض حتى يأذن لي أبى » (سورة يوسف - ٨٠) . وأما ورودها في بعض الآيات للتأييد فلقرائن تقتضيه .

انظر : الكافية لابن الحاجب ص (٨٢) والإظهار للبركوى ص (١٢٨) ، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٩) .

(٢) ذهب المعتزلة إلى عدم جواز رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة متأثرين بالفلاسفة ، ومحتجين بأن الرؤية تحتاج إلى مقابلة الرائي للمرئي ، واتصال أشعة العين بالجسم وأن لا يكون المرئي في غاية القرب والبعد والطفافة والصغر ، وهذه الأمور كلها حوادث والله تعالى منزّه عنها فإذا لا يرى الله قطعاً .

وقد أجاب أهل السنة بأن هذا أصل فاسد مبني على قياس الغائب على الشاهد وبعبارة أخرى قياس أمور القديم على الحادث وهو باطل ؛ لأن هذه

=الشروط للرؤية إنما هي لرؤية المحدثات ، أما الله تعالى فيجوز أن يرى -  
أى ينكشف للمؤمنين من غير ارتسام صورة المرئى فى العين . أو اتصال  
شعاع أو حصول مواجهة . فالله تعالى ليس كمثله شئ .

واحتجت المعتزلة بقوله تعالى لموسى : « لن ترانى . . . » ( سورة  
الأعراف - ١٤٣ ) و « لن » للتأييد فتفيد عدم رؤية الله قطعاً .

ورد هذا الاستدلال بأننا لا نسلم أن « لن » للتأييد بل هى لتأكيد النفي  
بدليل قوله تعالى للكافرين : « ولن يتمنوه أبدا » ( سورة البقرة - ٩٥ )  
مع أنهم يتمنونه يوم القيامة فيقولون : « يا ليتنا كانت القاضية » ( سورة  
الحاقة - ٢٧ ) أى الموت .

فعلى هذا فعنى الآية : لن ترانى فى الدنيا ؛ لأن الدنيا دار امتحان للناس  
حتى يعرف بأنهم هل يصلون بعقولهم وبالأدلة السمعية إلى الإيمان بالغيب  
الذى هو أهم عناصر الإيمان ، أم لا ؟ فلو كان الله تعالى يرى فى الدنيا  
لما كان للإيمان به أى قيمة لأنه لم يكن إيماناً بالغيب ، بل هو إيمان عن  
رؤية ومشاهدة .

ثم إن الصياغة القرآنية فى قوله تعالى : « لن ترانى » توحى إلى جواز  
رؤية الله تعالى وذلك بأن وجه عدم الرؤية إلى المخاطب وهو موسى ( عليه  
السلام ) فأحال ذلك إلى عجز الرأى وضعفه عن الإدراك ، وعدم قدرته  
على التحمل ، ولو كان الله تعالى غير مرئى لكان التعبير المناسب هو :  
« إننى لست بمرئى » أى يكون النفي موجهاً إلى ذات البارئ تعالى .

ثم أن الله تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل وهو ممكن فتكون الرؤية  
ممكنة ولو كانت مستحيلة لكان الله تعالى ينفىها دون تعليق .

قال تعالى : « لن ترانى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف  
ترانى فلما تجلى للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك  
تبت إليك وأنا أول المؤمنين » .

ويمكن أن يقال : إن جواب الله تعالى لموسى ( عليه السلام ) بالمخاطب =

المفرد يشير إلى عدم امتناعها لغيره ، ولهذا ذهب جماعة من العلماء إلى أن رسوله محمداً ( صلى الله عليه وسلم ) قد رأى ربه في ليلة المعراج وقالوا ، في سبب عدم رؤية موسى : هو أنه سأل ربه هذا دون استئذان ولهذا قال : « سبحانه ثبت إليك » .

وأما محمد ( صلى الله عليه وسلم ) فلم يطلب فجاءت الرؤية منحة منه تعالى . ولأن لكل رسول خاصية ، فموسى ( عليه السلام ) كلمه الله تعالى ومحمد ( صلى الله عليه وسلم ) رأى الله تعالى بدليل قوله تعالى : « ما كذب القواد ما رأى » ( سورة النجم - ١١ ) عند من فسر به بذلك .

واستدل المعتزلة بقوله تعالى : « لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير » ( سورة الأنعام - ١٠٣ ) .

وقد أجاب أهل السنة عن الاستدلال بهذه الآية بأن المراد بها في الدنيا جمعاً بين الأدلة حيث إن أعمال الجميع أولى من إلغاء أحدها . قال ابن العباس : « لا تدركه الأبصار » في الدنيا ويراها المؤمنون في الآخرة .

وبأن الإدراك غير الرؤية حيث هو عبارة عن الإحاطة والتحديد أي رؤية الشيء من جميع جوانبه وهذه الإحاطة إنما تتحقق في المرنى الذي له جوانب ، فعني الآية نفي الرؤية على سبيل الإحاطة ، ولا يلزم من نفيها نفي الرؤية ، وهذا أظهر بطلان استدلال المعتزلة .

واستدل أهل السنة والجماعة بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والمعقول فقد قالوا : إن رؤية الله تعالى جائزة بالعقل حيث أن كل موجود يصح أن يرى ، وأيضاً أن الرؤية نوع كشف وعلم ، فإذا جاز تعلق العلم بالله تعالى وليس جهة جاز أن تتعلق الرؤية به تعالى وليس بجهة ، وكما يجوز أن يرى الله تعالى الإنسان دون مقابلة ومواجهة واتصال شعاع جاز أن يراه تعالى من غير مواجهة

إذن فالعقل لا يمنع الرؤية ، وقد دل الشرع على أنها ستمتع في الآخرة : وعلى هذا أدلة كثيرة من الكتاب والسنة ، ونذكر من الآيات ما يأتي : =

= ١ - قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » ( سورة القيامة - ٢٣ ) - أى تنظر هذه الوجوه الصاحكة الصافية في الجنة إلى وجه الله تعالى .

فقد روى الترمذى والطبرى وعبد بن حميد وغيرهم وصححه الحاكم من طريق ثوبان بن أبي فاخته عن ابن عمر عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( إن أفضلهم - أى أهل الجنة - منزلة لمن ينظر في وجه ربه عز وجل في كل يوم مرتين ) .

ولا يقال : إن « ناظرة » في الآية بمعنى منتظرة ، لأن النظر في لغة العرب إذا استعمل مع « إلى » يكون نصاً في الرؤية .  
٢ - قوله تعالى : « كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون » ( سورة المطففين - ١٥ ) .

قال الزجاج في هذه الآية : دليل على أن الله عز وجل يرى في يوم القيامة ولولا ذلك ما كان في هذه الآية فائدة ولا نقصت منزلة الكفار بأنهم محجوبون عنه تعالى ، فأعلم الله تعالى أن المؤمنين ينظرون إليه . وأن الكافرين محجوبون عنه .

٣ - قوله تعالى : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » ( سورة يونس - ٢٦ ) والمراد بالزيادة هي رؤية الله تعالى كما دل على ذلك حديث مسلم وغيره فقد أخرج في صحيحه أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( إذا دخل أهل الجنة الجنة قال : يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل . ثم تلا - أى الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) - هذه الآية : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » .

٤ - سؤال سيدنا موسى ( عليه السلام ) رؤية الله تعالى دليل قوى على جواز رؤية الله تعالى وإلا فكيف يسأل موسى شيئاً مستحيلاً في حقه تعالى . =



.....  
= قال الإمام الغزالي : « وليت شعري كيف عرف المعتزلي من صفات رب الأرباب ما جهله موسى ( عليه السلام ) وكيف سأل موسى الرؤية مع كونها محالاً ؟

ولعل الجهل بذوى البدع والأهواء من الجهلة الأغبياء أولى من الجهل بالأنبياء ؟ !!!

وأما الأحاديث على وقوع الرؤية فكثيرة تصل إلى حد التواتر معنى إن لم تكن لفظاً ومعنى .

فقد روى الإمام البخاري في صحيحه أحد عشر حديثاً للدلالة على وقوع الرؤية للمؤمنين في الآخرة ، كما روى الإمام مسلم ثمانية أحاديث على ذلك ، كما أخرج أصحاب السنن والمسند والمستدركات والمصنفات روايات كثيرة للدلالة على ذلك .

قال الحافظ ابن حجر : وأدلة السمع طافحة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم . ومنع ذلك في الدنيا إلا أنه اختلف في نبينا ( صلى الله عليه وسلم ) هل رأى الله تعالى في ليلة الإسراء أم لا ؟ فذهب جماعة منهم ابن عباس إلى أنه ( صلى الله عليه وسلم ) رأى ربه ليلة الإسراء فقد روى مسلم بسنده عن ابن عباس أنه قال : رآه بفؤاده مرتين وقرأ : « ما كذب الفؤاد ما رأى » - « ولقد رآه نزلة أخرى » ( سورة النجم - ١١ ، ١٣ ) .

ويدل على ذلك أيضاً حديث آخر رواه مسلم أن أبا ذر قال : سأله ( صلى الله عليه وسلم ) هل رأيت ربك ؟ قال : رأيت نوراً .

وذهب آخرون - منهم : السيدة عائشة إلى أن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) لم ير ربه ليلة الإسراء وإنما رأى جبريل .

ويمكن الجمع بين قولي ابن عباس وأم المؤمنين عائشة : بأن الخلاف في الرؤية بعين الرأس ، فهي تقول : إنه ( صلى الله عليه وسلم ) لم ير ربه - أى بعينه الباصرة وابن عباس متفق معها وإنما يقول : رآه بفؤاده فلم يبق خلاف بينهما .

(لن ترأى) <sup>(١)</sup> نقله إمام الحرمين عنهم في الشامل <sup>(٢)</sup>، وردّ عليهم بقوله تعالى لليهود: (فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ

فعلى ضوء ما ذكرنا : الصواب — كما يقول الطبري — ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة للآيات والأحاديث الصحيحة .

ثم كيف يرى الله تعالى في الآخرة ؟ فقد روى الشيخان وغيرهما أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : « إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته » أى لا تجتمعون لرؤيته في جهة ولا يضم بعضكم إلى بعض وقال بعضهم معناه : إنكم ترونه في جهاتكم كلها وهو منزّه عن الجهة والحوادث وفي رواية لمسلم : أن ناساً قالوا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال ( صلى الله عليه وسلم ) : هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا ؟ .

والحق أن رؤية الله تعالى ثابتة بالكيفية التى تليق بذاته تعالى ، وبالشكل الذى يريده تعالى . والله أعلم .

انظر لتفصيل هذه المسألة : صحيح البخارى — مع فتح البارى — كتاب التوحيد ( ١٣ / ٤١٩ — ٤٣٤ ) وصحيح مسلم — كتاب الإيمان — ( ١٥٨ / ١ — ١٧٣ ) . وتفسير الطبري بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر ( ١٣ / ٧٨ — ١١٣ ) وتفسير ابن كثير — بتحقيق د . البنا ، ومحمد عاشور ( ٣ / ٤٦٦ — ٤٧١ ) وتفسير القرطبي ( ٧ / ٢٧٨ — ٢٨٠ ) و ( ١٩ / ١٠٧ ، ٢٥٩ ) وشرح المطالع على الطوالع ص ( ٣٨١ — ٣٨٩ ) وإحياء علوم الدين ( ١ / ٩٢ ) وغاية المرام في علم الكلام ص ( ١٥٩ — ١٧٨ ) والمغنى للقاضي عبد الجبار المعتزلى ( ٤ / ٣٣ — ٢٤٠ ) وشرح الأصول الخمسة له — ص ( ٢٣٢ — ٢٧٧ ) والاقتصاد للغزالي ص ( ٣٨ — ٤٢ ) .

(١) سورة الأعراف — ١٤٣ . وانظر : تفسير القرطبي ( ٧ / ٢٧٨ ) .

(٢) انظر : الشامل ( ١ / ٧٦ ) .

وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا... (١) .  
ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ عَامَّةِ الْكَفَرَةِ أَنَّهُمْ يَتَمَنُّونَ الْمَوْتَ فِي  
الْآخِرَةِ فَيَقُولُونَ :  
(يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ) (٢) يَعْنِي الْمَوْتَ (٣) .

- 
- (١) سورة البقرة - ٩٥ .  
وقد ذكر المفسرون سبب نزول هذه الآية وهو أنه لما ادعت اليهود  
دعوى باطلة حكاها الله تعالى عنهم في القرآن الكريم وهي :  
« لَنْ تَحْمِسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً » (الآية ٨٠ من سورة البقرة) .  
و « وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى » (الآية ١١١  
من سورة البقرة) .  
كذبهم الله تعالى بقوله : ( قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ  
خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ) (الآية ٩٤ من سورة البقرة)  
انظر : تفسير القرطبي ( ٣٢ / ٢ ) .  
(٢) (سورة الحاقة - ٢٧) ، الآيات التي قبلها تذكر حال الكفرة وهي :  
« وَأَمَّا مَنْ أَوْتَى كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهِ » (الآيات  
٢٥ - إلى ٣٤) . وفي سورة الزخرف يقول الله تعالى حكاية عن أحوال  
الكافرين :  
« وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كَثُوثٌ » (الآية - ٧٧) .  
أى سألوا الموت لما يشعرون أن يخفف الله عنهم يوماً من العذاب  
فأجابهم : « إِنَّكُمْ مَا كَثُوثٌ » .  
انظر : الجامع لأحكام القرآن ( ١٦ / ١١٧ ، ١٨ / ٢٦٨ ) .  
(٣) هذا رد على المعتزلة في احتجاجهم لنفي الرؤية بأن « لَنْ » للتأييد  
وذلك لأن « لَنْ » جاءت في قوله تعالى : « وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ » ليست للتأييد بل دليل  
طلبهم الموت في يوم القيامة .

قُلْتُ : والحقُّ أَنَّ « لا » و « لَنْ » معاً لمجرد التَّنْقِي عن  
الأفعالِ المستقبلية ، والتأبيدِ وعدمه يُؤخذان مِنْ دليلٍ  
آخرَ خارجٍ عنهما .

وإن استدلوا على أَنَّ « لَنْ » للتأبيدِ بقوله تعالى :  
( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا )<sup>(١)</sup> و ( لَنْ يَخْلُقُوا  
ذُبَابًا )<sup>(٢)</sup> .

عُورِضُوا<sup>(٣)</sup> بقوله تعالى : ( لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ )<sup>(٤)</sup>  
و ( وَلَا يَشُودُهُ حِفْظُهُمَا )<sup>(٥)</sup> و ( وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى

---

= راجع : تفصيل ذلك في شرح المطالع للأصفهاني على الطوالع للبيضاوي  
ص (٣٨٧) وبلوغ المرام في علم الكلام للآمدی ص (١٧٤) .

(١) (سورة البقرة - ٢٤) . وراجع : تفسير القرطبي (١/٢٣٣) .

(٢) (سورة الحج - ٧٣) .

أى واستدلال المعتزلة على أَنَّ « لَنْ » للتأبيد بهاتين الآيتين .

راجع : تفسير القرطبي (١٢/٩٦) .

(٣) أى عورض دليلهم بأن « لا » أيضاً وردت للتأبيد في قوله تعالى :

« لا تأخذه سنة ولا نوم » . وفي قوله تعالى : « ولا يدخاؤون الجنة . . . »

والمعارضة : لغة الممانعة ، وفي الاصطلاح : هى ممانعة الخصم بدعوى

المساواة ، أو مساواة الخصم في دعوى الدلالة .

قال إمام الحرمين : وهى طريقة صحيحة في إسقاط كلام الخصم .

انظر : الكافية في الجدل لإمام الحرمين ص (٦٩ - ٤١٢) .

(٤) (سورة البقرة - ٢٥٥) .

(٥) (سورة البقرة - ٢٥٥) .

يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ (١) ونحو ذلك مما هو للتأبيد  
وقد استعملت فيه « لا » دون « لَنْ » فهذا يدلُّ على أنهما  
لمجرّد النفي . والتأبيد وعدمه مستفادان مِنْ دليلٍ آخر .

والزُّمَخْشَرِيُّ من المعتزلة نصَّ في كتابه الأنموذج (٢)  
على أَنَّ « لَنْ » تفيدُ (٣) التأبيد (٤) ، ونصَّ في الكشف  
على أَنَّها تفيدُ تأكيدَ النفي (٥) وكلاهما دعوى بلا دليل  
لما ذكرنا (٦) ، ولو كانت للتأبيد لم يُقَيَّدْ مَنْفِيَّهَا باليوم

(١) (سورة الأعراف - ٤٠) .

(٢) وهو مختصر نافع في النحو قليل اللفظ كثير المعنى ، اهتم به العلماء  
فشرحوه كثيراً وطبع أكثر من مرة ، منها : طبعة إيران مع مجموعة من  
كتب النحو والصرف سميت : بجامع المقدمات .

(٣) في - س - (على أن لن لنفي التأبيد) .

(٤) انظر : كتاب الأنموذج - المطبوع ضمن جامع المقدمات في  
أدوات النصب ص (٢٦٥) .

(٥) انظر : الكشف في تفسير الآية ١٤٣ من سورة الأعراف .

وكذلك قال في كتابه « المفصل » في النحو (٨ / ١١١) : « ولن لتأكيد  
ما تعطيه « لا » من نفي المستقبل تقول : لا أبرح مكاني ، فإذا أكدت وشددت  
قلت : « لن أبرح اليوم مكاني » .

(٦) وأيضاً ما قاله في الأنموذج معارض بقوله في : الكشف والمفصل  
فيتعارضان ويتساقطان .

كما أن ذلك يدل على الاضطراب وعدم استقراره على رأى تظمن  
إليه النفس حول « لن » .

في قوله تعالى : ( فَلَنْ أَكْلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا )<sup>(١)</sup> ولكان ذكرُ  
الأبد في قوله : ( وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا )<sup>(٢)</sup> تكراراً ،  
والأصلُ عدمه<sup>(٣)</sup> .

وقد صرَّحَ الزمخشريُّ بأنَّ « لا »<sup>(٤)</sup> لا تفيدُ النَّفْيَ  
الْأَبَدِيَّ ، بل تنفي فعلاً مستقبلاً دخلَ عليه حرفُ -  
التَّنْفِيسِ<sup>(٥)</sup> ، بخلافِ : « لَنْ »<sup>(٦)</sup> وهذا المعنى وإنَّ كانَ  
يُشيرُ إليه كلامُ سيبويه في تمثيله بسيفعلْ ؛ فإنَّما قصَدَ  
الزمخشريُّ بذلك توطئةً لقاعدة استحالة الرؤية في الآخرة  
كما تقدَّم ، والآية إنما ينفي ظاهرها حصولَ الرؤيةِ معاقباً

---

(١) (سورة مريم - ٢٦) .

(٢) (سورة البقرة - ٩٥) .

(٣) أى الأصل عدم التكرار ، كما نص على ذلك علماء البلاغة فقالوا :  
التأسيس أولى من التأكيد .

(٤) في - س - سقط - « لا » سهواً .

(٥) أى السين وسوف - اللتان تدخلان على المضارع فتمحضانه  
للمستقبل .

(٦) قال الزمخشري : « و » « لا » لنفي المستقبل في قولك : لا يفعل  
وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى : « فلا صدق ولا صلي » سورة القيامة (٣١)  
وينفي بها نفياً عاماً مثل : « لا رجل في الدار » وغير عام في قولك :  
« لا رجل في الدار ولا امرأة » ولنفي الأمر مثل : « لا تفعل » ويسمى  
النهي ، والدعاء مثل : « لا رعاك الله » .

المفصل للزمخشري مع شرحه لابن يعيش ( ١٠٨ / ٨ ) .

للسؤال . أو في الدنيا ؛ فإنَّ السؤالَ إنما توجهَ نحو ذلك  
والجوابُ إنما يكونُ مطابقاً للسؤال ، ولذلك لم يؤكَّد  
النفي فيه بالأبدية ، وأُحيلَ على النظر إلى تجلّي الآياتِ  
للجبل<sup>(١)</sup> .

الثامن والعشرون : قال بعضُ أهلِ البيانِ : إنَّ  
« لَنْ » لنفي القريبِ ولالنفي البعيدِ عكس مقالة الزمخشري  
وعلمّه بأنَّ الألفاظَ مشاكلةً للمعاني ، والنفسُ يمتدُّ في  
ألف : « لا » أكثرَ مِنْ : « لَنْ » فاقترضتُ بُعداً زائداً  
[ على لَنْ ]<sup>(٢)</sup> يعني به أنَّها لما اختصَّت بزيادةٍ مَسْدُ  
اختصَّت بزيادةٍ مُدَّة .

وهذا كما قيل في : « ثُمَّ » أنَّها لما اختصَّت بزيادةٍ  
في لفظها على الفاء اختصَّ معناها بزيادةٍ المهلةِ دون الفاء ؛  
لأنَّ كثرةَ الحروفِ مؤذنةٌ بكثرةِ المعنى ، وبحسبِ -

---

(١) أى علق الله حصول الرؤية باستقرار الجبل لما يتجلّى نور الله تعالى .  
قال تعالى : « ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال ربى أرني أنظر  
إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني  
فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك  
تبت إليك وأنا أول المؤمنين » (سورة الأعراف - ١٤٣) .

راجع : تفسير القرطبي (٢٧٨ / ٧) والمصادر السابقة .

(٢) الزيادة من - س .

المذهبيين . أولُوا الآيتين في قوله تعالى : ( وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا )<sup>(١)</sup> (وَلَا يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا)<sup>(٢)</sup> .

وَوَجْهُ القولِ الثاني البياني : أَنَّ ( لَا يَتَمَنَّوَهُ ... ) جاءَ بَعْدَ الشرطِ في قوله تعالى : ( إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ... )<sup>(٣)</sup> ( ٩ - ب ) . وَحَرْفُ الشرطِ يَعْمُ كُلَّ الْأَزْمَنَةِ فَقُوبِلَ بِ « لَا » لِيَعْمَ ما هو جوابُ له أَى متى زعموا ذلك في وقتٍ ما فَقُلْ لهم : ( فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ) . و ( وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ ) جاءَ بَعْدَ قوله : ( قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً )<sup>(٤)</sup> أَى إِنْ كَانَتْ قد وجبتُ لكم الدَّارُ الْآخِرَةُ فَتَمَنَّوُا الموتَ الْآنَ استعجالاً للكونِ في دارِ الكرامة التي أَعَدَّهَا اللهُ تعالى لأَوْلِيائِهِ وَأَحِبَّائِهِ<sup>(٥)</sup> ، وعلى وفقِ هذا القولِ جاءَ قولُهُ تعالى : ( لَنْ تَرَانِي )<sup>(٦)</sup> .

التاسع والعشرون : ليتذكَّرَ العالمُ بمعانى الكلامِ مَا أَثْبَتَهُ

(١) (سورة البقرة - ٩٥) .

(٢) (سورة الجمعة - ٧) .

(٣) (سورة الجمعة - ٦) .

(٤) (سورة البقرة - ٩٤) .

(٥) راجع : تفسير القرطبي ( ٣٢ / ٢ ) .

(٦) (سورة الأعراف - ١٤٣) .



هنا من الكلام في حَرْفِي<sup>(١)</sup> النَّفْيِ وَبَقِيَ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ «لَمْ» .

وَلْيَعْلَمْ أَنَّهُمْ وَإِنْ كُنَّ أَخَوَاتٍ فِي الْاِشْتِرَاكِ فِي النَّفْيِ لَكِنَّهُنَّ أَخَوَاتُ عِلَاتٍ<sup>(٢)</sup> تَتَبَايَنُ فِي نَسَبَةٍ<sup>(٣)</sup> النَّفْيِ بِأَسْبَابٍ وَعَلَامَاتٍ .

فَنَقْلُ سَبْيُوِيهِ أَنَّ «لَمْ» حَرْفُ نَفْيٍ لَ : «فَعَلَ»  
و «لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ لَ : «سَيَفْعَلُ» ، و «لَا» لَنِي  
لَ : «يَفْعَلُ»<sup>(٤)</sup> .

يعنى بذلك أَنَّ : «لَا» موضوعة لنفي الفعل المستقبل  
مطلقاً ، وَقَدْ يُنْفَى بِهَا الْمَاضِي عِنْدَ التَّكْرُرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :  
( فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى )<sup>(٥)</sup> وعند التعظيم : كقوله تعالى :

---

(١) وهما «لن» و «لا» - وفي الأصل (حرف) .

(٢) أى أن «لن» و «لا» و «لم» مثل أخوات علات وهن اللاتي يكون  
أبوهن واحداً ، وأمهاتهن متفرقة - أى أولاد الأب دون الأم يسمون في  
عرف الفقهاء بنى علات .

وهنا أطلقت للدلالة على أن هذه الحروف وإن كن للنفي لكن يختلف  
معنى كل واحد منهما عن الآخر .

انظر : المصباح المنير (٧٧/٢) والقاموس المحيط (٢١/٤) .

(٣) في - سر - (أسباب النفي) .

(٤) انظر : الكتاب لسيبويه (١٣٥/١ - ١٢٦ ، و ٥/٣) وراجع

الكافية مع شرح الرضى (٢/٢٣١ ، ٢٥١) .

(٥) (سورة القيامة - ٣١) .

( فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ )<sup>(١)</sup> وعند الدعاء كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا استطعت »<sup>(٢)</sup> وما هو بلفظ الدعاء كقوله : « [ لا ]<sup>(٣)</sup> كبرت سنك »<sup>(٤)</sup> ، وما هو متردد بين معنى الدعاء والنفي كقوله : « لا صام ولا أفطر »<sup>(٥)</sup> يعنى مَنْ

(١) (سورة البلد - ١١) .

(٢) حديث : « لا استطعت » رواه الإمام مسلم في صحيحه والدارمي بسندهما عن سلمة بن الأكوع قال : إن رجلاً أكل عند رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) بشماله فقال : « كل يمينك » قال : لا أستطيع . قال : « لا استطعت » . ما منعه إلا الكبر قال : فما رفعها إلى فيه . والحديث دليل على كراهية الأكل بالشمال ، وفيه معجزة للرسول ( صلى الله عليه وسلم ) حيث استجاب الله دعوته فوراً .

انظر : صحيح مسلم كتاب الأشربة ( ٣ / ١٥٩٩ ) وسنن الدارمي - كتاب الأطعمة ( ٢ / ٢٤ ) .

(٣) الزيادة يقتضيها المقام وفي الأصل ( كبرت . . ) بدون « لا » مع أن الكلام في ورود « لا » في الدعاء .  
(٤) لم أعر على قائل هذا القول .

(٥) حديث : « لا صام ولا أفطر » رواه الشيخان وأصحاب السنن حيث رووا بأسانيدهم أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال في حق من صام الدهر كله : « لا صام من صام الأبد مرتين » وفي بعض روايات صحيحة أيضاً : « لا صام ولا أفطر » فقد روى الإمام مسلم والنسائي وابن ماجه أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) سئل عن صوم الدهر ؟ فقال ( صلى الله عليه وسلم ) : « لا صام ولا أفطر ، أو ما صام وما أفطر » وفي رواية « لم يصم ولم يفطر » وقوله : « لا صام ولا أفطر » قال بعضهم للدعاء أى لا يقبل الله صومه وقال جماعة للنفي - فيكون إخباراً عن عدم قبول صومهم . قال ابن العربي : إن كان معناه الدعاء فيا ويح من أصابه دعاء النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وإن كان معناه الخبر فيا ويح من أخبر عنه النبي ( صلى الله عليه وسلم )

عليه وسلم ) أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعاً لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ( صلى الله عليه وسلم ) لأنه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل فكيف يطلب الفضل .

والحديث يدل على كراهة صوم الدهر كله - ما عدا يومى العيد فإنهما محرمان بالاتفاق - وعلى هذا إسحاق وأهل الظاهر ، وقال ابن حزم : يحرم .  
وذهب الجمهور إلى جواز صوم الدهر كله - ما عدا يومى العيد وأيام التشريق وهؤلاء اختلفوا فى استحبابه فقال أكثرهم : إنه مستحب لمن قوى على ذلك ، ولم يفوت فيه حقاً ، وحملوا الأحاديث الواردة فى نهى صوم الدهر على من صام الدهر كله بما فيه أيام العيد والتشريق وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة ، وروى عن عائشة ( رضى الله عنها ) نحوه . لكن هذا التأويل بعيد لأن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) - فى رواية مسلم - لما سئل عن صوم الدهر ؟ فقال : « لا صام ولا أفطر » فلو كان صوم العيدين داخلاً فيه لما كان يقول هكذا ؛ لأن صوم العيد محرم .

وأجاب الجمهور عن أحاديث النهى بأنها كانت لعلة مخصوصة فى السائل كعدم قدرته ، أو أن صومه يؤدى إلى تفويت حق من حقوق الله أو العباد . واستدلوا على استحبابه بما رواه مسلم أن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) قال : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر » قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر - ما عدا أيام العيدين والتشريق - أفضل من صوم ست من شوال .

وهل صوم الدهر أفضل من صوم داود ؟

فالأكثر على أن صوم داود - أى صوم يوم وإفطار يوم - أفضل منه وذلك للأحاديث الصحيحة فيه منها حديث رواه الشيخان وغيرهما أن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) قال لابن عمر : « صم فى الشهر ثلاثة أيام » قال : أطيق أكثر من ذلك - فما زال حتى قال : صم يوماً وأفطر يوماً وفى رواية أبى داود : « لا أفضل من ذلك » .

صام الدهر ، و « لَنْ » تَأْتِي لِتَأْكِيدِ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ (١)  
كما مر (٢)

= فالرسول ( صلى الله عليه وسلم ) لم يأذن لابن عمر أن يصوم أكثر من أن يصوم يوماً ويفطر يوماً . وذلك لأن لنفس الإنسان عليه حقاً ، وهذا يدل على مدى شفقة الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) على أمته ، وعلى التيسير الذي أتى به : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

فالإسلام دين يجمع بين متطلبات الروح والجسم ويوازن بينهما ولذلك قسم لها الدهر قسمين : يوم للصوم - لتصفية الروح - ويوم للإفطار - لراحة الجسم وغذائه .

انظر : الأحاديث في صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب الصوم ( ٩ / ٥٤ - ٥٧ ) وصحيح مسلم كتاب الصيام ( ٢ / ٨١٥ ، ٨١٩ ) وسنن النسائي - كتاب الصوم ( ٤ / ١٧٥ - ١٧٧ ) وابن ماجه كتاب الصيام ( ١ / ٥٤٤ ) وأبي داود مع شرح عون المعبود - كتاب الصوم ( ٧ / ٥٥٠ ، ٧٩ ) والترمذي بشرح تحفة الأحوذى - كتاب الصوم ( ٣ / ٤٧٥ ) .  
وراجع فتح الباري ( ٩ / ٥٤ - ٥٧ ) ونيل الأوطار ( ٥ / ٣٤٢ ) والمغنى لابن قدامة ( ٣ / ١٦٧ ) والمجموع ( ٦ / ٣٨٨ ) .

(١) راجع : الكافية لابن الحاجب ص ( ٨٢ ) والإظهار للبركوي ص ( ١٢٨ ) وشرح التصريح على التوضيح ( ٢ / ٢٢٩ ) .  
(٢) وقد كتب ناسخ الأصل في الآخر : « هذا آخر ما وجد بخط مؤلفه . وفي الكتابة منه عسر زائد ، وقد حصل الفراغ عنه في يوم الأحد ثالث شهر ربيع الآخر سنة ٩٥٢ » .

وفي نسخة - س - : « تمت الفوائد المتعلقة بكلمة « لا إله إلا الله » للإمام العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي لطف الله به ، ورحمه ، وأسكنه بحبوة جنته بمنه وكرمه .  
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد الذي إرساله رحمة وقوله حكمة ، وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

## الفهارس

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأشعار .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٦ - فهرس الموضوعات بالتفصيل .



## فهرس الآيات الكريمة (١)

نص الآية	السورة	الآية	الصفحة
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ... .. البقرة	البقرة	٢٤	١٧٢
فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ولن يتمنوه أبداً ... البقرة	البقرة	٩٥	١٧٠
قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة البقرة	البقرة	٩٤	١٧٦
لا تأخذه سنة ولا نوم ... .. البقرة	البقرة	٢٥٥	١٧٢
ولا يئوده حفظهما ... .. البقرة	البقرة	٢٥٥	١٧٢
ولن يتمنوه أبداً ... .. البقرة	البقرة	٩٥	١٧٦-١٧٤
قالوا يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ... الأعراف	الأعراف	١٣٨	١١٨
لن تراني ... .. الأعراف	الأعراف	١٤٣	١٧٦-١٦٥
ما منعك ألا تسجد ... .. الأعراف	الأعراف	١٢	٧٨
ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط الأعراف	الأعراف	٤٠	١٧٣
ولله الأسماء الحسنى .. .. الأعراف	الأعراف	١٨٠	١٦٢-١٤٤
ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها ... يوسف	يوسف	٤٠	١٤١
إني وهن العظم مني ... .. مريم	مريم	٦٥	٩٨
فلن أكلم اليوم إنسياً ... .. مريم	مريم	٢٦	١٧٤
هل تعلم له سميّاً ... .. مريم	مريم	٦٥	١١٨
إلهكم وإله موسى ... .. طه	طه	٨٨	١١٨
ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعن ... .. طه	طه	٩٢-٩٣	٧٨
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ... .. الأنبياء	الأنبياء	٢٢	٨٣
لن يخلقوا ذباباً ... .. الحج	الحج	٧٣	١٧٢

(١) ترتيب الآيات حسب ترتيب السور في المصحف الشريف .

الصفحة

٧٣	٥٠	الشعراء	... ..	قالوا لا ضير
٧٩	٧٥	ص	... ..	ما منعك أن تسجد
١٤١	٧٨	الرحمن	... ..	تبارك اسم ربك
١٧٦	٦	الجمعة	... ..	إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس
١٧٦	٧	الجمعة	... ..	ولا يتمنونه أبداً
١٧١	٢٧	الحاقة	... ..	يا ليتها كانت القاضية
١٧٧	٣١	القيامة	... ..	فلا صدق ولا صلى
١٧٨	١١	البلد	... ..	فلا اقتحم العقبة
١٤١	١	الأعلى	... ..	سبح اسم ربك الأعلى

\* \* \*



فهرس  
الأحاديث الشريفة

١٧٨	... .. لا استنظمت
١٧٨	... .. لا صام ، ولا أفطر
١١٤	... .. لا صلاة إلا بطهور
١١٣	... .. لا نكاح إلا بولي
١٤٥	... .. لله تسعة وتسعون اسماً

• • •

## فهرس الأشعار (١)

المصرع الثاني من البيت	قائله	بحره	الصفحة
... يدل على محصلة تبيت	عمرو بن قعاس	الوافر	٦٩
... وقال: ألا من سبيل إلى هند	—	الطويل	٦٧
... ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	ليبد	الطويل	١٤٢
... إذا احتاج النهار إلى دليل	المتنبي	الطويل	٩٦
... من القول إلا والذي فيه أعظم	—	الطويل	١٣٨
... لعمر أبيك إلا الفرقدان	عمرو بن معد كرب	الوافر	٨٣
... كما وفي بقلاص النجم حاديها	طفيل	البسيط	١٢١
... شديداً بأعباء الخلافة كاهله	ابن ميادة	الطويل	١٣٠
... سواها ولا عن حبها متراحياً	الناطقة	الطويل	٧٧
... ولا وزر مما قضى الله واقباً	—	الطويل	٧٥
... فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً	المتنبي	الطويل	٧٨

\* \* \*

# فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

(أ)

الآمدى	١٠٩
ابن جنى	٧٧
ابن عباس	١٢١
ابن العربى	١٣٢
أبو إسحاق الاسفراينى	١٣٨
أبو بكر انباقلانى	١٥٩، ١٥٠
أبو الحسن الأشعرى	١٥١
أبو الطيب الطبرى	١١١
أبو عبدة	١٤٢
أبو محمد السيد	١٢٦
الأخفش	٧٩
إمام الحرمين	١٧٠، ١٥٢، ١٥١، ١٤٠، ١١٠، ٩٩
الأنصارى	١٥٢

(ت)

تعم	٧٣
-----	----

(ث)

الثريا	١٢٣، ١٢٠
--------	----------

(خ)

الخليل	١٣٣، ١٣٥
--------	----------

(د)

الدبران	١٢٣، ١٢٠
---------	----------

(١) ترتيب الأعلام يكون على ضوء الاسم بالكيفية التى وردت فى الكتاب مع اعتبار هجرة الوصل والكفى .

(ر)

الرياضي ..... ١٢٤

(ز)

الزجاج ..... ٦٨

الزخشرى ..... ١٣٤، ٩٩، ٩٧، ٨٧

(س)

السبيل ..... ١٣٢

سيويه ..... ١٢٨، ١٢٦، ١١٧، ٧٩، ٧١

السيراقي ..... ٦٨

(ع)

العروق ..... ١٢٠

(غ)

الغزالي ..... ١٦٢

(ل)

ليد ..... ١٤٢

(م)

المازني ..... ١٢٤

المتنبي ..... ٧٧

المعتزلة ..... ١٦٥، ١٣٩

(ن)

النابغة ..... ٧٧

\* \* \*

## المصادر والمراجع

المخطوطية والمطبوعة

(أ)

- ١ - أبكار الأفكار في أصول الدين : للعلامة علي بن أبي علي الآمدي المتوفى سنة (٦٣١ هـ) -- نسخة مصورة على (مايكرو فلم) عن نسخة أيا صوفيا بتركيا - في معهد المخطوطات العربية بمصر / رقم ٢٠١ / توحيد
- ٢ - أبناء الغمر : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ). تحقيق الدكتور حسن حبشي ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة / ١٩٦٩ م .
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام : للآمدي . ط : مطبعة محمد علي صبيح / القاهرة / ١٩٦٨ م .
- ٤ - أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي / ط : عيسى البابي الحلبي القاهرة .
- ٥ - أطلس التاريخ الإسلامي : تصنيف هاري . و . هازارد . ترجمة إبراهيم زكي خورشيد . ط : مكتبة النهضة المصرية :
- ٦ - الأعلام : لخبر الدين الزركلي . ط : دار العلم للملايين / الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩ م .
- ٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : تأليف ابن الأنباري - تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ط : مطبعة السعادة / ١٣٨٠ هـ .
- ٨ - أنوار السعادة : للعلامة محمد بن سليمان الكافيجي المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) مخطوط في مكتبة الشيخ نجم الدين الخاصة .

( ب )

- ٩ - البداية والنهاية : للحافظ أبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ( ٧٧٤ هـ ) . ط : ثانية فى مكتبة المعارف ببيروت / سنة ١٩٧٧ م .
- ١٠ - البدر الطالع : للإمام محمد بن على بن محمد الشوكافى المتوفى - سنة ( ١٢٥٠ هـ ) الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ - فى مطبعة دار السعادة بالقاهرة .

- ١١ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة : للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة ( ٩١١ هـ ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : عيسى البابى الحلبي / مصر .

( ت )

- ١٢ - تأريخ الأدب العربى : تأليف كارل بروكلمان - الأصل الألمانى من الذيل - الجزء الثانى .
- ١٣ - تأريخ الأمم والملوك : للطبرى - ط : دار المعارف / القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
- ١٤ - التعريفات : تأليف أبى الحسن على بن محمد الجرجانى ت سنة ( ٨١٦ هـ ) ط : الدار التونسية للنشر .
- ١٥ - تلخيص المفتاح : للخطيب القزوينى / مطبوع فى مجموع المتون - ط : مصطفى الحلبي .
- ١٦ - التمهيد : للقاضى أبى بكر الباقلاوى - تحقيق الخضيرى وأبى ريده ط : مصطفى الحلبي مصر / سنة ١٩٤٩ م .
- ١٧ - تهذيب الأسماء واللغات : للزوى . ط : دار الكتب العلمية / بيروت ؛
- ١٨ - الجامع لأحكام القرآن : لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي ط : دار الكتب / القاهرة ( ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ) .

( ج )

- ١٩ - الجواهر المضية فى طبقات الحنفية : للعلامة محيى الدين عبد القادو ابن أبى الوفاء المتوفى ( ٧٧٥ هـ ) ط : عيسى البابى الحلبي / مصر بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو .

(ح)

٢٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ط : محمد علي صبيح / مصر .

٢١ - حسن المحاضرة : للحافظ السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط : عيسى البابي الحلبي القاهرة / سنة ١٩٦٧ م .

(خ)

٢٢ - خبايا الزوايا : للزركشي - تحقيق الشيخ عبد القادر عبد الله - رسالة ماجستير في كلية الشريعة / بالأزهر الشريف .

٢٣ - خطط المقریزی : أحمد بن علي المتوفى سنة (٨٤٥ هـ) - ط : بولاق سنة ١٢٧٠ هـ .

٢٤ - الخطط التوفيقية : تأليف علي مبارك - ط : دار الكتب سنة ١٩٦٩ م .

(د)

٢٥ - الدارس في تأريخ المدارس : للعلامة النعيمي الدمشقي - طبع في دمشق سنة ١٣٧٠ هـ .

٢٦ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : للحافظ ابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيد جاد الحق - ط : دار الكتب الحديثة / مصر .

(ر)

٢٧ - رسالة في معنى وإعراب : « لا إله إلا الله » : للعلامة البركوي وهي ناقصة مخطوطة في مكتبة خاصة بالقاهرة .

٢٨ - رسالة في إعراب « لا إله إلا الله » : للعلامة شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن الحنفي المعروف بابن الصائغ - مخطوطة في مكتبة الإسكندرية برقم (٣١٨٢ ج) المجموع .

٢٩ - رسالة في الكلام على الشهادة للإمام السمرقندي صاحب الصحائف مخطوطة في مكتبة الإسكندرية برقم (٣١٨٢ ج) المجموع .

(س)

٣٠ - سنن أبي داود - مع شرح عون المعبود : لمحمد شمس الحق العظيم آبادي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - ط : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٣١- سنن الترمذی - مع شرح تحفة الأحوذی : للمباركفوري - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - ط : مطبعة الفجالة / مصر .

٣٢- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط : عيسى البابی / مصر .

٣٣- سنن النسائي - مع زهر الزبي : للسيوطی - ط : مصطفى البابی / مصر .

### ( ش )

٣٤- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ العلامة خالد بن عبد الله الأزهری - ط : عيسى البابی الحلبي / مصر .

٣٥- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المتوفى - سنة ( ٧٦٩ هـ ) على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد /

٣٦- شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن المتوفى سنة ( ٧٨٦ هـ ) على الكافية للعلامة ابن الحاجب - ط : دار الكتب العلمية بيروت .

٣٧- شرح المفصل : للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ( ٦٤٣ هـ ) . ط : بيروت / عالم الكتب .

٣٨- شرح المنار : للعلامة عبد اللطيف بن عبد العزيز - ط : أستانبول سنة ( ١٣١٥ هـ ) .

### ( ص )

٣٩- صحيح البخارى - مع فتح البارى : لابن حجر - ط : المطبعة السلفية بمصر .

٤٠- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط : عيسى البابی الحلبي / مصر .

### ( ط )

٤١- طبقات الشافعية الكبرى : للعلامة عبد الوهاب بن علي السبكي - المتوفى سنة ( ٧٧١ هـ ) تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو . ط : عيسى البابی الحلبي سنة ١٩٦٤ م .

٤٢- طبقات الشافعية : للعلامة عبد الرحيم الأسنوى - تحقيق الأستاذ عبد الله الجبوري - ط : مطبعة الإرشاد سنة ١٣٩٠ هـ .



٤٣ - طبقات الشافعية : للعلامة الأسدي - مخطوط بدار الكتب المصرية  
برقم ( ٢٤٠ تأريخ نيمور ) .

(ع)

٤٤ - عصر السلاطين المماليك : تأليف محمود رزق سليم - ط : المطبعة  
النموذجية / القاهرة طبعة ثانية سنة ١٣٨١ هـ .

٤٥ - العصر المماليكي في مصر والشام : تأليف الدكتور سعيد عبد الفتاح  
عاشور - ط : دار الاتحاد العربي / مصر / الطبعة الثانية .

(ف)

٤٦ - فتح الباري شرح صحيح البخارى : للحافظ ابن حجر العسقلاني -  
ط : المطبعة السلفية / مصر .

(ق)

٤٧ - القاموس المحيط : للفيروز آبادي - ط : مصطفى الحلبي / مصر  
سنة ١٩٥٢ م .

(ك)

٤٨ - الكافية لابن الحاجب : جمال الدين أبي عمر وعثمان بن عمر المتوفى  
سنة ( ٦٤٦ هـ ) - ط : استامبول سنة ١٣٢٢ هـ .

٤٩ - الكتاب : تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ سيويه  
تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون - ط : الهيئة المصرية العامة  
للكتاب سنة ١٩٧٧ م .

٥٠ - الكشف عن حقائق التنزيل : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر  
الزنجشري الخوارزمي ت ( ٥٣٨ هـ ) - تحقيق محمد الصادق - ط :  
مصطفى البابي الحلبي / مصر سنة ١٩٧٢ م .

٥١ - كشف اصطلاحات الفنون : للذهنوي - ط : المؤسسة المصرية العامة  
سنة ١٩٦٣ م .

٥٢ - كشف الظنون : لحاجي خليفة المتوفى سنة ( ١٠٦٧ هـ ) ط : المطبعة  
الإسلامية بطنطا سنة ١٣٨٧ هـ .

(م)

- ٥٣ - مصر في عصر دولة المماليك البحرية : تأليف سعيد عبد الفتاح شورة -  
ط : القاهرة سنة ١٩٥٩ م .  
٥٤ - معجم المؤلفين : تأليف عمر رضا كحالة - تصوير مكتبة المتنبي -  
بيروت .

(ن)

- ٥٥ - النجوم الزاهرة : تأليف يوسف بن تغرى بردى الأتابكي المتوفى  
سنة ( ٨٧٤ هـ ) - ط : دار الكتب المصرية سنة ١٣٩٠ هـ .

(هـ)

- ٥٦ - هدية العارفين : للبغدادى - ط : استامبول سنة ١٩٥٥ م .

(و)

- ٥٧ - وفيات الأعيان : لابن خلكان المتوفى سنة ( ٦٨١ هـ ) - ط : مطبعة  
السعادة / مصر سنة ١٣٦٧ هـ .

\* \* \*

تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على حبيب المصطفى ، وعلى  
آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .



فهرس الكتاب



المقدمة	٧
القسم الدراسى	١١
الفصل الأول : التعريف بهذه الرسالة	٢٣
وفيه مبحثان :	١٣
المبحث الأول : مضمون الرسالة	١٣
المبحث الثانى : نسخ الرسالة ونسبة الكتاب إلى الزركشى	١٦
الفصل الثانى : مؤلف هذه الرسالة ، وعصره . ويشتمل على :	١٩
١ - ذكر اسمه ونسبه وكنيته وولادته ورحلاته ووفاته	١٩
٢ - بعض مؤلفاته القيمة	٢١
٣ - عصره ما بين سنة ( ٧٤٥ - ٧٩٤ هـ ) ونتناول فيه :	٢٣
أولاً - أهم أحداث العالم الإسلامى فى القرن الثامن الهجرى ...	٢٤
ثانياً - أحداث مصر والشام فى القرن الثامن من النواحي	
السياسية والاجتماعية والثقافية بإيجاز	٢٧
٤ - وفاته	٣٧
الفصل الثالث : أضواء على كلمة التوحيد	٣٣
حقيقة هذه الكلمة وآثارها	٤٥
لوحات من النسختين اللتين حقق الكتاب عليهما	٥٣
مقدمة المؤلف	٦٣
ترتيب الكتاب على تسعة وعشرين فصلاً	٦٤
الأول : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن »	٦٤
سبب بناء اسمها	٦٦
إعراب اسم « لا »	٧٠
الثانى : « لا » هذه تخالف : « إن » من ستة أوجه	٧٠

- الثالث : اعلم أن « لا » لفظ مشترك بين النفي والنهي ... ٧٣
- اعتراض على أن « لا » العاملة عمل « ليس » لا تكون نافية للجنس ... ٧٤
- « لا » العاملة عمل « ليس » تخالف « ليس » من ثلاثة وجوه ... ٧٥
- الرابع : إذا عرف أن « لا » في كلمة الإخلاص فيه للجنس ف :  
« إله » اسمها . ومذهب سيبويه أنها واسمها في موضع مبتدأ .
- ومذهب الأحفش ... ٧٩
- الخامس : قول : « لا إله إلا الله » قدر فيه الأكثرون خبر « لا »  
محذوفاً ... ٨٠
- اختلاف العلماء في التقدير وعدمه ... ٨٠
- ترجيح أن التقدير أولى ... ٨١
- السادس : ذكر بعضهم أن « إلا » بمعنى « غير » ... ٨٢
- الرد على هذا الرأي ... ٨٤
- بيان الفرق بين « إلا » في الآية وبينها في كلمة التوحيد ... ٨٥
- السابع : قال بعض المتكلمين : تصور الإثبات مقدم على تصور  
النفي فإسبب في مخالفته في كلمة الشهادة ؟ ... ٨٧
- الجواب عن ذلك بجواب لطيف ... ٨٨
- وأهل المعاني يقولون : إنما بدأ بالنفي ... ٨٩
- الثامن : قول : « لا إله إلا الله » فيه خاصيتان :  
الأولى : أن جميع حروفها جوفية - السر في ذلك ... ٨٩
- الثانية : أنه ليس فيها حرف معجم - والسر في ذلك ... ٩٠
- التاسع : قول : « لا إله إلا الله » يدل على التقصر ... ٩٠
- إفادته لإثبات الإله بوضع لغوي أو شرعي ؟ ... ٩١
- والحق أن خطاب المكلفين بهذه الكلمة ليس إلا لإثبات إلهية  
الله تعالى ... ٩٣
- العاشر : سوى الزمخشري بين : « لا إله إلا الله » وبين : « ما من  
إله إلا الله » ... ٩٧



- الرد على هذا بأن « لا » أقوى بالنفي ، والدليل على هذا ... ٩٧
- الحادى عشر : استغراق المفرد أكثر تناولا من استغراق الجمع ... ٩٨
- الثانى عشر : لفظ « إله » نكرة فى سياق النفي فيعم ... ١٠٠
- الرد على من يقول : إن النكرة فى سياق النفي تعم مطلقاً ... ١٠٠
- اتفق الأدباء والأصوليون على أن قولنا : « لا رجل فى الدار »  
 برفع « رجل » لا يفيد العموم ... ١٠١
- سبب استثناء صورتين من هذه القاعدة ... ١٠٣
- الثالث عشر : زعمت الحنفية أن النكرة فى سياق النفي إنما عمت  
 بطريق الدلالة ، لا بالمطابقة ... ١٠٦
- الرد على ذلك مع الأدلة ... ١٠٧
- الرابع عشر : النكرة المنفية أقوى فى الدلالة على العموم من النكرة  
 فى سياق النفي ... ١٠٩
- الخامس عشر : النكرة فى سياق الإثبات لا تعم مطلقاً ... ١١٠
- الرد على هذا التعميم ... ١١٠
- السادس عشر : الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ... ١١١
- الخلاف فى ذلك مع الأدلة والمناقشة والترجيح ... ١١١
- السابع عشر : اسم الله سبحانه علم لو اوجب الوجود ... ١١٥
- وهو مستثنى من الخلاف فى أن أى المعرفتين أعرف ... ١١٦
- الثامن عشر : ذهب الأكثرون إلى أن اسم الله تعالى بمثابة العلم ... ١١٧
- أدلتهم فى ذلك . والرد عليهم ... ١١٧
- لفظ « الله » مشتق من الألوهية ... ١٢١
- وقيل : مشتق من « إله » ... ١٢١
- وفى اشتقاقه أقوال ... ١٢٢
- التاسع عشر : قيل : اسم الله تعالى منقول إلى الاختصاص بعد  
 العموم ... ١٢٣

- ١٢٤ ... نقاش بين المازني والرياشي  
ومن جهة المعنى بأن الأعلام إنما وضعت للفصل بين ما تشابه  
ويشبهه ...  
١٢٦ ... ورود الصفات قد يكون للفصل بين الموصوفين . وقد يكون  
للمدح والذم ...  
١٢٧ ... والفرق بين الغرضين ...  
١٢٨ ... ثم الألف واللام في اسم الله تعالى : الظاهر أنهما للعهد  
١٢٩ ... اختلفوا في كيفية دخولها عليه ...  
١٣٠ ... نقل السهيلي وابن العربي فيهما قولاً غريباً والرد عليهما ...  
١٣٢ ... ومن غريب ما قيل فيه : إنه صفة . ورده الزمخشري ...  
١٣٤ ...  
١٣٥ ... العشرون : بيان خواص اسم الله تعالى ...  
١٣٧ ... ولوجود هذه الخواص ذهب ذاهبون إلى أنه اسمه الأعظم ...  
١٣٩ ... الحادي والعشرون : في الاسم والمسمى ...  
١٣٩ ... الفرق بين التسمية والاسم والمسمى والنقاش الحامى حول ذلك ...  
١٣٩ ... ذهبت المعتزلة إلى التسوية بين الاسم والتسمية ...  
١٤١ ... الدليل على أن الاسم يفارق المسمى ...  
١٤٢ ... قال أبو عبيدة : الاسم هو المسمى ...  
١٤٣ ... الرد عليه ...  
١٤٦ ... الاسم هو المسمى حقيقة وقد يطلق على التسمية توسعاً ...  
١٤٦ ... قال بعض الأئمة : الاسم لفظ مشترك ...  
١٤٧ ... خلاصة القول في الاسم والمسمى ...  
١٤٩ ... دليل الخصم ...  
١٥٠ ... قال القاضي أبو بكر : هذه الأسماء يتعين صرفها ...  
١٥١ ... الثاني والعشرون : قال الشيخ أبو الحسن الأشعري : أسماء الله ثلاثة  
الثالث والعشرون : أطلق بعضهم النقل عن الأشعري : أن الاسم  
١٥٤ ... عين المسمى ...

الرابع والعشرون : ظن كثير من الناس أن الخلاف في ذلك لفظي ١٥٥

الرد على ذلك ... ١٥٥

إبراز مثال للتوضيح ... ١٥٧

الخامس والعشرون : قال بعض المتأخرين : الخلاف في غير اسم

الله تعالى ... ١٥٨

السادس والعشرون : قال القاضي أبو بكر : إن أسماء الله تعالى

توقيفية ... ١٥٩

وقد زل في هذا الباب كثيرون . وبيان الحق فيه ... ١٥٩

والمعنى بالتوقيف ورود الإذن منه تعالى ... ١٥٩

ولا يشترط في جواز الإطلاق الخبر القطعي ... ١٦٠

وذهب بعضهم إلى أن كل اسم دل على معنى يليق به تعالى يصح

إطلاقه ... ١٦٠

وفي المسألة مذهب ثالث ذهب إليه الغزالي ... ١٦٢

السابع والعشرون : ادعى بعض الفضلاء أن « لا » لنفي الأبد

و « لن » إلى وقت . وعكس بعضهم هذا المعنى وهم المعتزلة ... ١٦٥

زعمت المعتزلة أن « لن » تفيد النفي الأبدي وأدلتهم ... ١٦٥

الأدلة على إثبات رؤية الله تعالى ... ١٦٥-١٧٠

والحق أن « لا » و « لن » معاً لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية ... ١٧٢

الأدلة على ذلك ... ١٧٢

والزغشري نص في أحد كتبه خلاف ما نص عليه في الآخر

ودعواه بلا دليل في إفادة « لن » التأييد أو التأكيد ... ١٧٣

الثامن والعشرون : قال بعض أهل البيان : إن « لن » لنفي القريب

و « لا » لنفي البعيد ... ١٧٥

وبحسب المذهبين أولوا الآيتين ... ١٧٦

التاسع والعشرون : الفرق بين حروف النفي : « لم » و « لن » و « لا » ١٧٦

آخر الكتاب ...